

◦Γ◦Θ◦Π◦Ε
| Η◦Γ◦Υ◦Ο◦Σ◦Θ



Σ◦Π◦Σ◦Χ◦Σ ◦Ο◦Θ◦Η Σ Σ◦Χ◦Γ◦Π◦Π | ◦Ε◦Η◦Θ



+Σ◦Χ◦Γ◦Π◦Π ◦Ο |Υ ◦Θ◦Η◦Θ◦Η++

#Π◦Α |Υ_Σ◦Χ◦Γ◦Π◦Π

كرونولوجيا المحطات السياسية والثقافية المصاحبة لإصدار القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

- بعد الحملات التي قادتها أحزاب إسلاموية وعروبية ضد الأمازيغية، ظهرت مبادرات عديدة لتأسيس أحزاب سياسية ذات توجه أمازيغي، اعتقاداً من المبادرين إلى أن إنصاف الأمازيغية لن يتم إلا على أياد أمازيغية الفكر والإيديولوجية، محاولين الظهور في حلة جديدة غير تلك التي تم بها حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي ومنع أنشطته منذ التأسيس عام 2005. في حين حاولت تنظيمات أمازيغية جمعوية حمل بعض الأحزاب السياسية ولو بشكل مؤقت على الدفاع عن الأمازيغية، معتمدة على علاقات وأصول بعض أمنائها العاميين.

- بعد إحالته في ماي 2019 على لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، تم إسقاط التعديل المتعلق بطبع الأوراق المالية بالأمازيغية من مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، وذلك بعد أن صادق عليه مجلس المستشارين.

- أسبوعان بعد ذلك، تم إرجاع مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك

تفعيل هذا الترسيم.

- جرت انتخابات برلمانية مبكرة في 25 نونبر 2011، حيث كانت مبرمجة لسنة 2012، وتم تأجيلها مرة من 7 أكتوبر 2011، حاز فيها حزب العدالة والتنمية على 177 مقعد برلماني، بعد مقاطعة شعبية واسعة، انضمت خلالها الحركة الأمازيغية إلى جبهة المقاطعين.

- تشكيل حكومة بنكيران الأولى، أول حكومة يقودها إسلاميون منذ الاستقلال، نتجت عن الانتخابات التشريعية المبكرة، التي عقبها تعديل دستوري استفتي عليه في الفاتح يوليوز 2011. وعينت هذه الحكومة الائتلافية رسمياً يوم 3 يناير 2012 بعد أن استمرت مشاورات التشكيل 36 يوماً.

- منذ تاريخ تعيينه رئيساً للحكومة قاد عبد الإله بنكيران حملة ضد شباب 20 فبراير والحركة الأمازيغية، واصفاً بعض نشاطاتها بأسوء النعوت. على علم أن التصريح الحكومي لم يأت بجديد بشأن الأمازيغية.

نصت الوثيقة الدستورية التي خضعت لاستفتاء شعبي في الفاتح يوليوز 2011 على اعتبار اللغة الأمازيغية، لغة رسمية للمغرب. وتمت إحالة أمر تفعيل طابعها الرسمي على المؤسسة التشريعية، منذ نشر النص الكامل لتلك الوثيقة بالجريدة الرسمية، شهران بعد الإستفتاء.

والوثيقة الدستورية ذاتها ضمت أكثر من 19 قانون تنظيمي، معظمها تم الشروع في إصدارها خلال سنتين، في حين استغرق النقاش العمومي حول مقترحات النصوص التنظيمية المفصلة للطابع الرسمي للأمازيغية ما يقارب ثمان سنوات. خلالها دار صراع إيديولوجي وسياسي، كاد أن يعيد للأمازيغية إلى ما دون الرسمية. حيث ظهرت على الساحة السياسية والثقافية مواقف متناقضة، مواقف الحركات الجمعوية والطلابية الأمازيغية المنشئة بمنصوص الدستور، ومواقف تيارات سياسية وجمعوية رافضة أصلاً لهذا التنصيص، ومنشئة بمواقفها التي سبق وأن صدرت عنها قبل تاريخ هذا الترسيم. القوى المحافظة ذات التوجه الإسلامي والعروبي، كانت في طليعة المناهضين لاعتبار الأمازيغية لغة رسمية للدولة المغربية، وقد أدى وصولها إلى مراكز القرارات السياسية والتشريعية، بعد صفقات الما بعد 20 فبراير 2011، إلى التحكم في بعض القرارات ذات الأولوية، إن لم نقل ذات طابع سيادي للبلاد. وقد سبق وتلا هذا الإقرار مجموعة من المواقف المناهضة للأمازيغية المغرب، مما دفع ببعض الفاعلين والنشطاء الأمازيغ إلى تشكيل جبهات جمعوية وسياسية للضغط على المؤسسات التشريعية والقضائية، لأجل التسريع بإخراج القانون التنظيمي.

سنعود إلى أهم المحطات التي صاحبت هذا الإقرار الدستوري وتبعاته على الساحة السياسية والثقافية وفيما يلي أهمها:

- في خضم الحراك الديمقراطي الذي شهدته دول الجوار بشمال أفريقيا، ظهرت حركة 20 فبراير عام 2011، قادها شباب يضم نشطاء من الحركة الأمازيغية، تمت فيه المطالبة بإصلاح دستوري شكلاً ومضموناً، حيث ركز النشطاء الأمازيغ على مطلب ترسيم الأمازيغية في الدستور الجديد.

- 9 مارس 2011، وضع الخطاب الملكي الخطوط العريضة للنص الدستوري، وفي أقل من 24 ساعة على الخطاب الملكي الذي أعلن فيه الملك محمد السادس عن مراجعة عميقة للدستور، شرع الملك في تنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، وترأس اللجنة عبد اللطيف المنوني، عضو سابق بالمجلس الدستوري، ورئيس سابق للإتحاد الوطني لطلبة المغرب، بالإضافة إلى ثمانية عشر عضواً. ومعظم أعضاء اللجنة ينتمون ليسار المغرب القديم، الذي كان في السابق من أشد الأعداء للأمازيغية.

- وخلال ماي 2011 تم تسريب مشروع وثيقة دستورية تقر بأمازيغية المغرب، ما جعل حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال، يقودان حملة لإسقاط هذا الإقرار الدستوري للأمازيغية في أسمى قانون للبلاد، مما دفع باللجنة المكلفة بصياغة مشروع الدستور الجديد، إلى تعديل مسودته، بعد أن تدخل رئيس الحكومة عباس الفاسي عن حزب الاستقلال شخصياً في هذا الشأن. مما دفع الفاعلين الأمازيغ إلى المشاركة المكثفة في المسيرات التي قادها شباب 20 فبراير، والرد من خلالها على جيوب مقاومة الأمازيغية منذ استقلال المغرب.

- في 1 يوليوز 2011، نظم استفتاء شعبي حول الدستور الجديد، حينها دعت تنظيمات أمازيغية إلى مقاطعته، رفضاً للصيغة التي ورد فيها التنصيص على الأمازيغية لغة رسمية، وإحالة ذلك على قانون تنظيمي يحدد مراحل

بعد تأخير دام سنوات، صادق أخيراً مجلس النواب المغربي، يوم الاثنين 10 يونيو الجاري، في جلسة عمومية تشريعية، بالإجماع، على مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، إضافة إلى مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وصوت البرلمان بالإجماع على مشروع القانونين، ومشروع قانونين آخرين يتعلقان بالنظام الأساسي لبنك المغرب والوكالة الوطنية للتجهيزات العامة في قراءة ثانية.

وتأتي جلسة التصويت العمومية على مشروع القانون المذكور في أعقاب مصادقة لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، على مشروع القانون، بعد بلوكاج دام لسنتين داخل اللجنة التي أحيل عليها المشروع ذاته في أكتوبر 2016، بسبب مواقف بعض الأحزاب السياسية من الأمازيغية وبالأخص حرف تيفيناغ، قبل أن يتفق أعضاء اللجنة، على إنهاء الخلاف بين المجموعات الحزبية والمصادقة على بعض التعديلات، التي همت مختلف مواد مشروع القانون، ومنها على الخصوص، التنصيص على كتابة الأمازيغية بحرف "تيفيناغ".

وتوافقت الفرق البرلمانية على تعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من المشروع، التي كانت مثار خلاف بين مكونات الأغلبية، لتصبح صيغة المادة المذكورة تنص على أنه "يقصد باللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب، وكذا المنتوج اللساني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة، وتكتب اللغة الأمازيغية بحرف "تيفيناغ".

ومن أبرز التعديلات أيضاً التي توافقت حولها الفرق البرلمانية، جعل تعليم اللغة الأمازيغية إلزامياً، مع تعميم تدريسها في "كل التراب الوطني وعلى جميع أسلاك التعليم بكيفية تدريجية"، تشمل "التعليم الأولي والأساسي"، إلى جانب "الثانوي الإعدادي، والثانوي التأهيلي، والتكوين المهني".

ويحدد مشروع القانون المذكور مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلاً بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية كما ينص على ذلك الفصل الخامس من دستور 2011.



المغرب، والذي تنص المادة 57 منه على أن الكتابات المطبوعة أو المنقوشة على الأوراق والقطع النقدية تكون بالعربية والأمازيغية، إلى لجنة المالية والتنمية الاجتماعية بمجلس النواب، حيث صودق فيها على مشروع القانون سالف الذكر. مع اعتماد البرلمان حرف تيفيناغ، بعد أن تم التأشير عليه بتحكيم ملكي، منذ عام 2003.

- صاحب إسقاط الأمازيغية من الأوراق النقدية خروج إعلامي منظم مناوئ للقضية الأمازيغية، في الوقت الذي نصبت فيه الحركة الأمازيغية سهام صراعها مباشرة إلى الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، مستغلة بذلك الصراعات الداخلية لبعض الأحزاب، وكذا الصراع الدائر بين قطب العدالة والتنمية وقطب الأصالة والمعاصرة، مما سرع من الإفراج عن القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

- خلال الشهر الحالي، أي بعد نشر نصي القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بالجريدة الرسمية، وجه نشطاء أمازيغ انتقادات لأذعة لمضامين القانونين السالفين الذكر، في حين بدأت استعدادات جمعوية أمازيغية لجمع شمل الحركة الأمازيغية في اتجاه تفعيل ما جاء في القانون التنظيمي رقم 16-26، المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. فهل سيعود الأمازيغ من جديد لطرح سؤال ما العمل؟

* سعيد باجي

- شرعت حكومة بنكيران في إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية، في حين وضعت رئاسة الحكومة بوابة إلكترونية لتلقي اقتراحات الجمعيات الأمازيغية في موضوع القانون التنظيمي، وبينما سارعت بعض هذه الجمعيات والتنظيمات إلى صياغة مشاريع قوانين تنظيمية، اعتبرت تنظيمات أخرى الأمر مجرد سخريه وتهرب الحكومة من مسؤولية إخراج القانون التنظيمي المتعلق بالأمازيغية.

- موازاة مع ذلك، نظمت تنظيمات أمازيغية دولية ووطنية حملة شعبية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بمختلف المدن المغربية، مفصحة عن مشاريع قوانين تنظيمية خاصة بالأمازيغية، حضر الدكتور سعد الدين العثماني في عديد من هذه اللقاءات، ما اعتبره البعض انتهازية من الأمين العام السابق للعدالة والتنمية، في مواجهة عبد الإله بنكيران الذي أسقطه من تشكيلة حكومته الثانية، بعدما أن تقلد منصب وزارة الخارجية في حكومته الأولى.

- 7 أكتوبر 2016، شهد المغرب انتخابات تشريعية، حصل فيها حزب العدالة والتنمية على الرتبة الأولى، إلا أن عدد المقاعد التي حصل عليها لم تؤهله إلى التحكم في عملية تشكيل الحكومة، وبعد الانسداد الحكومي لمدة طويلة وفشل بنكيران في تشكيل حكومته، تم إعفائه وتعيين سعد الدين العثماني رئيساً للحكومة، ورغم أن معظم وزرائها من أصول أمازيغية، إلا أن ذلك لم يشفع للإفراج عن القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية. وتواصلت الحملات الشعبية الأمازيغية في مختلف المدن المغربية.

الأعرج: القانون التنظيمي للأمازيغية يهدف إلى تطوير سياسات لغوية منسجمة

وتطويرها. وأبرز الأعرج أن مشروع المرسوم يروم تنمية وتعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة بالقطاعات العام والخاص في مجال التواصل بالأمازيغية مع المرتفقين، فضلا عن تعزيز الأبحاث العلمية المرتبطة بتطوير الأمازيغية وكذا تشجيع دعم الإبداعات والإنتاجات والمهرجانات الأمازيغية بالإضافة إلى إدماج الثقافة والتعبير الفنية الأمازيغية في مناهج التكوين الثقافي والفني بالمؤسسات المتخصصة العمومية منها والخاصة. وأضاف أن المجلس المذكور، ستناط به مهام واختصاصات أهمها اقتراح التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال السياسات اللغوية والثقافية والسهر على انسجامها وتكاملها، وتنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف تجلياتها، وكذا حفظ وصون التراث الثقافي المغربي الأصيل من خلال إعطاء أولوية كبرى لكل اللهجات والتعبيرات المكونة للثقافة المغربية.

الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، يهدف إلى تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية في مختلف المجالات العامة ذات الأولوية باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، كما يروم دعم قيم التماسك والتضامن الوطني، وذلك من خلال المحافظة على هذه اللغة وحماية الموروث الثقافي والحضاري الأمازيغي، وكذا العمل على النهوض به، فضلا عن ترصيد المكتسبات الوطنية المحققة في هذا المجال



للغتين الرسميتين واللغات الأجنبية وتعزيز الهوية المغربية بالحفاظ على تنوع مكوناتها وتحقيق انصهارها من خلال الولوع إلى الحقوق الثقافية وتطوير اقتصاد الثقافة وضمان الانسجام بين المتدخلين في المجال الثقافي والفني. وكان وزير الثقافة والاتصال، محمد الأعرج، قد أكد مباشرة بعد أن صادقت لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، يوم الاثنين 03 يونيو الجاري، أن مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع

أكد وزير الثقافة والاتصال، محمد الأعرج، في كلمة له بالمناسبة، أن مشروع القانون التنظيمي يأتي في إطار تفعيل مقتضيات الدستور، الذي ينص في فصله الخامس، على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية كآلية لحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا، وكذا في إطار مواكبة التحديات الكبرى المتعلقة بالسياسة اللغوية بالبلاد. وأضاف الأعرج، حسب بلاغ للوزارة، أن مشروع القانون التنظيمي يهدف إلى تطوير سياسات لغوية منسجمة بالنسبة للغتين الرسميتين واللغات الأجنبية لتجويد مستوى تعلمها واستعمالها، حيث يقترح المجلس التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال السياسات اللغوية والثقافية، والسهر على انسجامها وتكاملها. وخلص إلى أن المجلس يشكل إطارا مرجعيا وقوة اقتراحية في مجال اللغات والثقافات بهدف تطوير سياسات لغوية منسجمة بالنسبة

«الحركة الشعبية» تطالب بإرادة سياسية لأجراء القانونين التنظيميين وترجمة مضامينهما في القانون المالي المقبل

والشوارع، وغيرها، واعتماد هذه التي أصبحت رسمية في كليات الحقوق والمعاهد ذات الصلة. ودعا ذات المتحدث، إلى إقرار السنة الأمازيغية عيدا وطنيا وعطلة رسمية، وتمكين أبناء الجالية المغربية بالخارج من أطر كفاة لتعليمهم الأمازيغية ومكونات ثقافتها، واستعجالية إدراج اللغة الأمازيغية في برامج محو الأمية مع استعمال الوزارات والمؤسسات للأمازيغية بحرفها تيفيناغ؛ كإجراء فعلي، وعملي ضمن إجراءات أخرى لإدراجها في وثائقها الرسمية، وفي تعاملاتها.



نوه محمد مبدع، رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب، بالإنجازات الدستورية والقانونية التي تحققت لفائدة الأمازيغية خلال مناقشة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، مبرزا ما قال عنه «الدور التاريخي للحركة الشعبية الذي يمتد على مدى ستين سنة، دفاعا عن إنصاف الأمازيغية». وأشار مبدع في معرض مداخلته أثناء مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، إلى أن حزب «الحركة

الشعبية» كان أول من طالب في قوانينه الأساسية بتأسيس الأمازيغية في الدستور منذ التسعينيات، وأكد في المذكرة التي قدمتها للجنة إعداد دستور 2011، ليكون من بين الأحزاب القلائد الممتلة في البرلمان التي طالبت بإدراج الأمازيغية في الدستور كلغة رسمية، في الوقت التي كان سقف باقي التيارات الحزبية هو مطلب الاعتراف بها كلغة وطنية وهي في وطنها». وطالب مبدع بضرورة إدماج فعلي للأمازيغية في التعليم والإعلام عبر تصحيح إختلالات التجربة المنطلقة منذ 2003، مع إيلاء القناة الأمازيغية المكانة المستحقة من حيث الموارد المالية والبشرية. كما دعا إلى «ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات المخالفة لأحكام الدستور بخصوص الأمازيغية وملاءمتها مع ديباجته والفصل الخامس منه، مما يمكن من إدماج الأمازيغية في برامج التخطيط التنموي وصناعة السياسات العمومية». مبدع طالب كذلك في معرض مداخلته بـ«الاعتراف بالأسماء الأمازيغية سواء داخل المغرب أو في المهجر من الأمور التي يجب تفعيلها، وكذلك، التنصيص على استخدام اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية، ووسائل التشوير والعلامات الطرقية، والأزقة

والمصنوعات اليدوية المغربية». وأضاف أخنوش، في شريط مصور بث على الموقع الرسمي لحزب «التجمع الوطني للأحرار»، أن هذا القانون الذي صادق عليه مجلس النواب في انتظار القراءة في مجلس المستشارين، يعتبره حزب الأحرار «نص تاريخي»، لكونه «جاء لتنزيل الدستور الذي أعطى اللغة الأمازيغية طابع اللغة الرسمية للمملكة». «صحيح أن القانون تأخر»، يقول أخنوش، إلا أنه «بفضل التوافق بين الفرقاء السياسيين تمكنا من التقدم والتأكد على مكتسبات الأمازيغية، وفي مقدمتها حرف تيفيناغ»، مشيرا إلى أن موقف «الأحرار» دائما كان واضحا، وهو أن «حرف تيفيناغ كان محط تحكيم ملكي، واعتمده المعهد الملكي للأمازيغية لإعداد عدد من الأشغال ومجموعة من الكتب، ولا يمكن التراجع، ليضيع بذلك هذا التراكم المعرفي والعلمي». وأردف أخنوش في كلمته: «وهنا لا بد أن نذكر بالدور

عزيز أخنوش: الملك أول مدافع عن الأمازيغية.. ولا ديمقراطية دون تعددية



اعتبر عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، مصادقة مجلس النواب بالإجماع على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، (اعتبره) «انتصارا للمغرب ولجميع المغاربة».

الريادي للملك محمد السادس الذي كان وما زال أول مدافع عن الأمازيغية، لغة وثقافة، باعتبارها رصيذا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، كما جاء في نص الدستور». واعتبر رئيس «الأحرار» أن مصادقة مجلس النواب على القانون التنظيمي للغة الأمازيغية، «خطوة إضافية وليست الأخيرة في ترسيم اللغة الأمازيغية على أرض الواقع»، مضيفا: «نريد استعمال الأمازيغية في المحاكم والإدارات والمستشفيات والمدارس وفي مختلف المرافق». ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يضيف المتحدث «يلزمنا التعاون جميعا، لأن الأمازيغية مسؤولية وطنية، كما أكد صاحب الجلالة في خطاب أجدير». وختم أخنوش كلمته بالتأكيد على أن «القضية الأمازيغية هي قضية الجميع»، لأنه «لا ديمقراطية دون تعددية ولا عدالة اجتماعية دون عدالة ثقافية».

«الاستقلال»؛ رهان ترسيم الأمازيغية لا ينتهي بإصدار القانون



اعتبرت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، في بلاغ لها أصدرته عقب اجتماعها الأسبوعي يومه الثلاثاء 11 يونيو، أن «رهان ترسيم الأمازيغية لا ينتهي بإصدار القانون، بل لا بد أن توفر منذ الآن الشروط الكفيلة بتفعيل القانون وتحويله إلى سياسات عمومية دامجة للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة». وأكد حزب «الميزان» أن «إفراج الأغلبية أخيرا عن هذين المشروعين بعد سنوات من الارتهان، هو ثمرة لموقف نضالي حازم للفريق الاستقلالي إلى جانب قوى ديمقراطية وطنية داخل وخارج قبة البرلمان، ورفض لتجزئته وتهريب تطبيق الطابع الرسمي للأمازيغية خارج مقتضيات الدستور وامتدادها في القانون التنظيمي». وفق تعبيره ونوهت اللجنة التنفيذية «بهذا الإنجاز التشريعي الاستراتيجي الذي ينتصر للهوية المغربية بتنوع ورافدها»، والذي تطلع الحزب من خلال فريقه النيابي وما تقدم به من تعديلات إلى تجويده وتعزيز تجانسه وإجرائيته». وقال النائب البرلماني، عمر عباسي الذي تدخل باسم الفريق الاستقلالي، أثناء التصويت على مشروع القانونين، إن «إنصاف الأمازيغية ليس مطلباً لفرد أو لجهة أو لحزب، بل هو مطلب وطني يهم المغاربة». على حد قوله.

جمال كريمي بنشقرن نائب رئيسة المجموعة النيابية لحزب التقدم والإشتراكية وعضو لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب لـ «العالم الأمازيغي»: حاليا كل الوثائق يجب أن تكتب وجوبا باللغتين الأمازيغية والعربية القانون التنظيمي لترسيم الأمازيغية خلق ثورة على مستوى التشريع بالمغرب

ور حاورته رشيدة إمرزيك:



قال جمال بنشقرن، عضو لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، إن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، يعتبر «من أهم النصوص التنظيمية التي جاء بها دستور 2011، والتي جاءت لتجيب على مطلب تاريخي للحركة الأمازيغية ولقوى اليسار ببلادنا»، وأضاف أن هذا القانون يجب «أن يبلور في سياق شمولي من خلال اعتماده في كل مناحي الحياة العامة ببلادنا، وعلى رأس ذلك ورش التربية والتعليم، الذي يعد مكسبا أساسيا من خلال الآليات المتاحة التي ستمكن من توفير الإمكانيات اللازمة لتمكين المغاربة من اللغة الأمازيغية ونشرها وتعزيز مكانتها على مستوى واسع»
وأكد بنشقرن أن «هذا الورش الحقوقي الكبير سيعزز مجالات المساواة، خصوصا مجال القضاء لأن هناك إشكال كبير في القضاء لغير الناطقين بالعربية، الشيء الذي يصعب عليهم التواصل وتقديم الأدلة ويجرمهم من أن يحاكموا بشكل عادل من خلال، أولا اللغة التي يتواصلون بها، وثانيا على مستوى الإدارة والوثائق الإدارية وكذا على مستوى البرامج والإعلام ببلادنا، فكل هذه الأوراش ستعزز المسار الحقوقي وسترفع من شأن هذا الغنى الثقافي والهوياتي ببلادنا»، مشير إلى أنه وبعد المصادقة على هذا القانون «فجّل الوثائق يجب أن تكتب إجبارا باللغتين العربية والأمازيغية».
ولتفعيل القانون التنظيمي للأمازيغية شدد بنشقرن على أن ذلك رهين «بالدرجة الأولى بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتباره المركز الأساسي لبلورة حماية اللغة العربية وتطوير اللغة الأمازيغية وغيرها من اللغات الأجنبية التي تحدث عنها الدستور».

قضاة ومحامين وغيره من المهن المرتبطة بسلك القضاء في مجال اللغة الأمازيغية وكتابتها والتحدث بها وفهمها، فالكلمة يعلم أن هناك صعوبات الآن أمام المشتغلين في القضاء في هذا الجانب خاصة في علاقاتهم مع المتحدثين بالأمازيغية.
إن هذه مسؤولية لتكوين الإدارة وفتح المسالك الدراسية باللغة الأمازيغية، وتعدد مجالات التكوين ومراكز البحث والدراسات حول الوثائق وأيضاً إنتاج كتب باللغة الأمازيغية.
فهذا ورش كبير جدا سيساعد عبر هذا المسار التدريجي الذي نحن أمامه، سواء مكرهين أو مخيرين، حتى نتمكن من خلق المساواة التي نطمح ندعو إليها بين اللغتين العربية والأمازيغية.

* ماهي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة للإسراع بالتفعيل الفعلي لمضمون القانون التنظيمي؟

«* الحكومة عليها أن تسعى جاهدة لتتخذ هذا النص مباشرة بعد التصويت عليه وصدوره في الجريدة الرسمية».

فهنالك إجراءات متعددة من بينها بالدرجة الأولى إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، باعتباره المركز الأساسي لبلورة حماية اللغة العربية وتطوير اللغة الأمازيغية وغيرها من اللغات الأجنبية التي تحدث عنها الدستور وتم التنصيص عليها في النص الخاص بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

والحكومة ستباشر إحداث المراسيم التطبيقية والنصوص التنظيمية التي ستسعى لتنفيذ وتدرج ما ينص عليه القانون، وأساس ذلك منظومة التربية والتعليم التي عليها أن تواصل المشوار الذي دشنته منذ سنوات بنفس جديد وقوة جديدة وبحمولة أكبر من سابقتها حتى نتنصر لأن يتلقى جميع المغاربة إناثا وذكورا أطفالا وشبابا حقهم من التكوين باللغة الأمازيغية في الأسلاك الدراسية من الابتدائي إلى الثانوي إلى التعليم العالي، الذي علينا فتح أوراش كبيرة من خلاله في مسالك البحث والدراسات بالإجازة والماستر والدكتوراه، وهذا سيعزز أيضا الموارد البشرية التي لا يمكن أن تأتي إلا من خلال من تنتج منظومة التربية والتعليم ببلادنا.

القانون بما يضمن التوازن والحفاظ على الطابع المتعدد للهوية المغربية؟

«* هذا النص القانوني سيضمن ترسيم وتثبيت الهوية المغربية من خلال عديد من المجالات في الحياة الاجتماعية للمواطن، أولا على مستوى القضاء وعلى مستوى تدبير الإدارة المغربية، فالقانون يجب أن يكتفب إجبارا باللغتين العربية والأمازيغية، وبالتالي هذه الصورة السيمائية الموجودة منذ أكثر من 12 سنة على مستوى الواجهات وعلى مستوى الشكل، وكذا على مستوى العديد من الأدبيات الحزبية والنقابية والجمعية، يمكن أن تتطور اليوم أكثر من خلال الوثائق الإدارية والمراسلات الإدارية».

وكذلك على مستوى الأوراش الإعلامية المفتوحة من سينما ومسرح وثقافة وكذلك على مستوى التواصل بمختلف وسائل الإعلام السمعية والمرئية والبصرية.
هذا مكسب مهم جدا يمكن لهذا النص، أن يوطده وأن يجعله ركيزة أساسية عبر مسار تدريجي».

* القانون التنظيمي يتحدث عن التدرج في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في عدة مجالات كالتعليم والإعلام ولكنه لم يكن دقيقا بما يضمن تفعيل الترسيم، ألا ترى أن ذلك يفتح الباب للتلاعب بالأمازيغية في هذا الإطار؟

«* فعلا فأني نص قانوني جديد وبهذه الحمولة يخلق ثورة على مستوى التشريع ببلادنا لمطابقة هذا النص مع باقي النصوص بمختلف القطاعات الحكومية وغيرها من المؤسسات العمومية، يجب أن يكون تنفيذه بالتدرج، وهذا أمر تم التداول بشأنه خلال لجنة الثقافة والتعليم والاتصال بشكل عميق من خلال النصوص التنظيمية التي تعتبر ملحقات أساسية لتدبير وتنزيل بنود النص القانوني، وبالتالي فإقرار التدرج في مدة خمس سنوات على أقصى تقدير بالنسبة لتحرير الوثائق الإدارية والمنظومة التربوية والتعليم أيضا كتابة عقود الزواج والبطاقة الوطنية ومختلف الوثائق الإدارية باللغة الأمازيغية، سيمكن المغاربة على حد سواء من التوفر على وثائق ثبوتية تحمل لغاتهم».

واقرار عشر سنوات لإدراج الأمازيغية في مجال التقاضي باعتباره مجال واسع يتطلب تكوين

من 18 سنة، إلا وهو حرف «تيفيناغ» الذي هو حرف الأمازيغية كتابة وقراءة، والذي تم فيه مجهود كبير من طرف مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وكان أيضا محط تحكيم ملكي بعد اختلاف حصل بشأنه.

اليوم، هذا الورش الحقوقي الكبير سيعزز مجالات المساواة خصوصا مجال القضاء باعتبار أن هناك إشكال كبير في القضاء لغير الناطقين بالعربية، الشيء الذي يصعب عليهم التواصل وتقديم الأدلة ويجرمهم من أن يحاكموا بشكل عادل من خلال أولا اللغة التي يتواصلون بها، وثانيا على مستوى الإدارة والوثائق الإدارية، وكذا على مستوى البرامج والإعلام ببلادنا، فكل هذه الأوراش ستعزز المسار الحقوقي وسترفع من شأن هذا الغنى الثقافي والهوياتي ببلادنا. كما أن النص أكد على أن أهم ورش يمكن أن يحقق ما نطمح إليه هو ورش التربية والتعليم».

* أستاذ جمال بنشقرن بصفتك عضوا في لجنة التعليم والثقافة والاتصال قدمت المعارضة أكثر من 70 تعديل يخص القانون التنظيمي لتفعيل رسمية اللغة الأمازيغية ولكن لم يتم أخذ هذه التعديلات بعين الاعتبار، لماذا؟

«* نعم المعارضة قدمت مجموعة من التعديلات وهناك تعديلات جوهرية تم التفاهم بشأنها حتى من قبائنا نحن في الأغلبية الحكومية، وكان بيننا اختلاف لا يمكن أن ننفه، ونحاول ما أمكن تقريب وجهات نظر ومحاولات تجميع الأفكار، وربطها جدليا بما لا يمكن أن يؤدي إلى اختلاف بيننا، والحكومة كانت حاضرة وقبيلت ما يمكن قبوله ولكن في العمق كانت هناك تعديلات تقنية لغوية تصحيحية لتجويد النص، الذي تم قبوله وبعض الجزئيات التي ربما كان الهدف من تضمينها في النص لمزيد من التعريف والتوضيح وكان ذلك غير وارد وفي غنى عنه بالنظر لما تضمنته المواد من نصوص حرفية مستمدة من الدستور ومن المواد التي جاء بها دستور المملكة».

* ماذا سيفير في كيفية إدماج الأمازيغية في مجالات التعليم والقضاء والإبداع والمرافق العمومية وغيرها؟ كيف يمكن تطبيق مقتضيات

* أستاذ جمال، مجلس النواب صادق أخيرا على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ما تقييمكم لهذا المشروع؟

«* يعتبر هذا النص من أهم النصوص التنظيمية التي جاء بها دستور 2011، والتي جاءت لتجيب على مطلب تاريخي للحركة الأمازيغية ولقوى اليسار ببلادنا، وعلى رأسهم حزب التقدم والإشتراكية، الذي كان سباقا إلى الدعوة لتثبيت الهوية المغربية لروافدها ودسترة اللغة الأمازيغية. اليوم وبعد مخاض طويل، وبعد نقاش دام لأكثر من ثماني سنوات داخل البرلمان، ها هو مجلس النواب يصادق بإجماع على النص التنظيمي -16- 26 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والذي يجب أن يبلور في سياق شمولي من خلال اعتماده في كل مناحي الحياة العامة ببلادنا، وعلى رأس ذلك ورش التربية والتعليم الذي يعد مكسبا أساسيا من خلال الآليات المتاحة التي ستمكن من توفير الإمكانيات اللازمة لتمكين المغاربة من اللغة الأمازيغية، ونشرها وتعزيز مكانتها على مستوى واسع عبر التكوين أولا، والموارد البشرية ثانيا، والمناهج الدراسية ثالثا، ونشر هذه اللغة كلفة رسمية إلى جانب اللغة العربية بشكل دقيق ومعباري من خلال الدور المركزي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي تمت المصادقة على النص التنظيمي المحدث له بإجماع في إطار تكاملي طبيعي وطبيعي جدا ببلادنا، وكذا على مستوى تدبير عدد من المجالات، التي كان فيها حيف في حق فئة كبيرة من شرائح المجتمع ببلادنا، والتي لا تستطيع أن تتواصل بلغاتها الأم التي هي اللغة الأمازيغية، هذه اللغة التي تجسد الغنى الثقافي ببلادنا والذي نحسد عليه من طرف عدد من الجهات».

* ما الجديد الذي يحمله هذا القانون للأمازيغية وللمغاربة ككل، سواء الناطقين بالأمازيغية ولغير الناطقين بها؟

«* القانون جاء ليلبور ما جاء به الفصل الخامس من دستور المملكة، الذي دعا إلى ترسيم الأمازيغية، وجعلها لغة متساوية مع اللغة العربية على قدم المساواة، وجاء ليثبت أمرا كان فيه نقاش لأكثر

على ضوء المصادقة على القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية...

أزطا أمازيغ ترسم صورة قاتمة عن وضعية الأمازيغية في الإعلام العمومي

بين العربية والأمازيغية سواء على مستوى حصص البث بالنسبة لكل قناة أو إذاعة أو سواء على مستوى الإنتاج أوجودته. بالإضافة إلى الإستهتار بالأمازيغية حسب ما أكده التقرير أنه يلاحظ أحيانا تضخيم في الالتزامات الملقاة على عاتق القنوات والإذاعات في مجال الأمازيغية، حيث تبدو بعض النسب والأرقام غير منطقية وغير قابلة التحقيق، وأن نتيجة تنفيذ الالتزامات الكمية المتعلقة بالأمازيغية متدنية جدا أو منعدمة أحيانا، مما يؤكد عدم جدية المسؤولين عن صياغة دفاتر التحملات ولا المكلفين بتنفيذها، علاوة على عنصر الغموض وعدم الدقة.

وأشارت «أزطا» أنه رغم الاختلالات التي وقف عندها التقرير، فإن مؤسسات الحكامة والرقابة لم تتحرك لممارسة صلاحيتها الرقابية والتوجيهية للشركات الوطنية لإتصال السمععي البصري العمومي.

القنوات التلفزيونية أو الإذاعات أو التطبيقات والخدمات المقدمة بما في ذلك شهر رمضان باعتباره فترة الذروة في الإنتاج والبث والمشاهدة، وذلك بهدف تقييم مدى سهر المسؤولين على الوفاء بالالتزامات الواردة في دفاتر التحملات، وتحديد طبيعة ومظاهر الاختلالات ومكان الفشل، وكذا نقط القوة والممارسات الفضلى في مجال الإعلام السمععي البصري بالأمازيغية.

وأوضحت «أزطا» في تقريرها الذي قدمت نسخة منه إلى المجلس الأعلى السمععي البصري، ووزارة الثقافة والاتصال أن الدستور في فصله الخامس لم يجعل الإعلام ضمن المجالات ذات الأولوية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية على غرار التعليم، مع الإشارة إلى أن القانون التنظيمي للتفعيل لم يصدر منذ ثماني سنوات، مما انعكس على مضامين الالتزامات الواردة في دفاتر التحملات وجعلها خارج السياق الدستوري يضيف التقرير.

وأرجع التقرير أسباب عدم التزام المسؤولين بمضامين دفاتر التحملات بالأساس إلى التمييز بين اللغتين الرسميتين، حيث أنه في كل المشهد السمععي البصري العمومي لا يمكن الحديث عن المساواة

قدمت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة «أزطا أمازيغ» تقريرا أعدته حول «وضعية الأمازيغية في الإعلام السمععي البصري العمومي»، في ندوة نظمتها، صباح اليوم، الثلاثاء 25 يونيو 2019 بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية بالرباط.

وعاينت الشبكة في تقريرها تصور الحكومة للأمازيغية في مجال الإعلام بصفة عامة، مؤكدة أن الإعلام يعد مرتكزا أساسيا لضمان حيوية اللغة الأمازيغية وتعزيز جهود النهوض بها ومجال محوري لتفعيل طابعها الرسمي.

وقدمت «أزطا أمازيغ» في تقريرها تقييما للتنوع اللسني في الإعلام، من خلال استقراء النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة في هذا الصدد، ولاسيما دفاتر التحملات الخاصة بالشركات العمومية، والوقوف عند الحصص ونسبة البث الخاصة بالأمازيغية مقارنة باللغات الأخرى، لمعرفة إلى أي حد ستساهم مضامين دفاتر التحملات في إنصاف الأمازيغية وتفعيل طابعها الرسمي في الإعلام العمومي.

وتضمن التقرير نتائج ملاحظة مكثفة لمنتوج هذه الشركات على

مهاد في حوار جريء مع «العالم الأمازيغي» حول الفصل الخامس من الدستور:

المصادقة على القوانين التنظيمية بداية المعركة الحقيقية في عملية الترسيم الفعلي للأمازيغية الأمازيغية الآن في مفترق الطرق وعلى كل واحد منا تحمل ومعرفة حدود مسؤوليته لربح الرهان

روا حاورته رشيدة إمرزيك:



قال مدير القناة الأمازيغية محمد مهاد إن المصادقة على القانون التنظيمي لتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية من طرف الغرفة الأولى، يعتبر نقلة جبارة في سبيل تفعيل عملي لمقتضيات الدستور في شقه المتعلق بملف الأمازيغية.

وأكد مهاد أن «ملف الأمازيغية، لغة وثقافة، ملك لكل المغاربة بدون استثناء، وينبغي التعامل معه أساسا بروح الوطنية الصادقة وحسن النية، موضعا أن الهوية المغربية متعددة المصادر والمكونات، لكنها واحدة وغير قابلة للتجزئة»، وأفاد أن الإعلام «يلعب دورا محوريا في عملية النهوض بهذه الثقافة وهذه اللغة بمختلف مظهراتها. وذلك لما لهذا الإعلام، مكتوبا كان أو سمعيا بصريا، من القدرة على الوصول إلى عقول وقلوب المستمعين والمشاهدين».

وأضاف أن «عملية المصادقة على القوانين التنظيمية بمثابة إعلان عن بداية المعركة الحقيقية في عملية الترسيم الفعلي للأمازيغية فليتحمل كل ذي مسؤولية مسؤوليته».

للأمازيغية فإلى أي مدى يمكن للقانون التنظيمي أن يضمن للإعلام القيام بهذا الدور؟

** يمكن للإعلام فعلا أن يلعب دورا محوريا في عملية النهوض بهذه الثقافة وهذه اللغة بمختلف مظهراتها. وذلك لما للإعلام، مكتوبا كان أو سمعيا بصريا، من القدرة على الوصول إلى عقول وقلوب المستمعين والمشاهدين أينما وجدوا داخل المغرب وخارجه. هو تحد حقيقي بالنسبة لهذا الإعلام الذي لا زال يعيش إرهاباته الأولى كما وكيفا، نجاحه في عملية التعريف بأهمية هذا الملف، وقدرة الأمازيغية لغة وثقافة على مساندة التحولات التي يعرفها العالم اليوم، نجاحه في هذه العملية سيسهل بالنسبة لهذا الإعلام مكتوبا وسمعيا بصريا، نجاحا حقيقيا ودليلا على أنه أدى مهمته على أحسن وجه.

يلعب الإعلام، كما تعلمين، أدوارا كثيرة في المجتمع منها على

سبيل المثال، لا الحصر الإخبار والتربية والتثقيف والترفيه، وعلى الإعلام الأمازيغي أن يكون فعليا في مستوى هذه المهام كلها ويثبت أنه قادر على التفاعل مع قرائه ومستمعيه ومشاهديه بحرفية ومهنية. ولن يتأتى له ذلك، بطبيعة الحال، إلا إذا توفرت لديه جميع الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية، وتلك مسألة بديهية لا يختلف فيها إثنان. ولهذه الغاية لابد للدولة والقطاع الخاص، على حد سواء، أن ينخرط بجرأة وشجاعة في هذا الورش الكبير الذي لا يقل أهمية «ومصرية»، من الأوراش المحورية الأخرى كالتعليم والتشغيل وغيرها. الإعلام سيكون إلى جانب القطاعات الحيوية الأخرى، باعتباره ذلك المحرك الذي بدونه لن يكون ممكنا أن ندفع بهذا الملف إلى الأمام.

ألا ترى أن القانون التنظيمي المصادق عليه، لا يعمل في طبيته إرادة فعلية للنهوض بالأمازيغية في الإعلام حيث عبر عن ذلك بشكل مطلق وبصيغة لا تتضمن صفة الإلزامية؟

** يبقى ذلك في اعتقادي مجرد تأويل للنصوص ليس إلا. النصوص القانونية تؤول إجابا في الدول الديمقراطية، وملف الأمازيغية لغة وثقافة هو ملك لكل المغاربة بدون استثناء بغض النظر عن إهتماماتهم الجغرافية واللغوية، وينبغي التعامل معه أساسا بروح الوطنية الصادقة وحسن النية. وهويتنا هوية

* أستاذ مهاد، بعد مصادقة مجلس النواب على القانون التنظيمي لتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية، ماهي انطباعتكم حول هذا الموضوع؟ وما هو تقييمكم لما جاء في هذا القانون؟

** المصادقة على هذه القوانين من طرف الغرفة الأولى، والتي ستليها خطوة مماثلة من طرف مجلس المستشارين، تعتبر في الواقع نقلة جبارة في سبيل تفعيل عملي لمقتضيات الدستور في شقه المتعلق بملف الأمازيغية. وهو الملف الذي عرف خلال السنوات الأخيرة نوعا من التعثر بسبب غياب هذه القوانين التي بدونها، كما تعلمون، لا يمكن لأي قانون أن يرى النور على أرض الواقع. وهنا تكمن أهمية هذه المبادرة التي سيكون لها، بدون شك، انعكاسات إيجابية فيما يخص تفعيل مقتضيات دستور 2011 وما أتى به من إيجابيات وأفكار جريئة.

ما يثلج الصدر في الحقيقة هو، أن جميع الفعاليات السياسية بمختلف مشاربها، أبانت عن مواقفها الإيجابية بخصوص الأمازيغية وضرورة النهوض بها، لغة وثقافة، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة غير ما مرة في كل خطاباته. بحيث هناك رغبة حقيقية، عبر عنها صراحة على أعلى المستويات، لإيلاء الأمازيغية المكانة التي تليق بها ببلادنا، هناك إجماع من طرف الأطراف المعنية قاطبة حول الطابع المصري لهذا الملف، بالنسبة لحاضر ومستقبل بلادنا، فما علينا الآن إلا أن نشمر على سواعدها كل حسب موقعه ومسؤولياته، للمساهمة فعليا في عملية الدفع به إلى الأمام. كفي من النقاشات (العقيمة أحيانا) والتي دامت سنوات أضعنا بسببها وقتا ثميننا، كان بإمكاننا أن نوظفه إيجابا لتحقيق إنجازات حقيقية والمرور إلى محطات أخرى. اليوم، عملية المصادقة على القوانين التنظيمية هي بمثابة إعلان عن بداية المعركة الحقيقية في عملية الترسيم الفعلي للأمازيغية فليتحمل كل ذي مسؤولية مسؤوليته!

* أكيد أن الإعلام هو مركز أساسي لضمان حيوية اللغة الأمازيغية وهو الذي يعزز جهود النهوض بها ويلعب دورا محوريا لتفعيل الطابع الرسمي

متعددة المصادر والمكونات، لكنها واحدة وغير قابلة للتجزئة، وقوتنا تكمن في ذلك. قد نختلف في بعض الجزئيات لكن الهدف الأساسي سيبقى واحدا ألا وهو ضرورة النهوض بهذه اللغة بجميع الوسائل المتاحة، فهي جزء لا يتجزأ من كينونتنا كمغاربة. وهدف المشرع من وراء تلك النصوص يكمن في تنزيل مقتضيات الدستور بحذافيرها، والأطراف المعنية بتطبيق تلك القوانين مجبرة بتنفيذها، ماعدا ذلك، يبقى مجرد اجتهادات قد نكون أحيانا في غنى عنها ...

كيف تتصورون مستقبل القناة الأمازيغية والإعلام الأمازيغي بشكل عام بعد المصادقة على هذا القانون؟

** سؤالك في غاية الأهمية، وفي الوقت الحاضر على وجه التحديد. نحن الآن في مفترق الطرق وبإمكاننا أن نخوض جميعا هذه «المعركة» و نربح الرهان إن توافرت الشروط الضرورية والمتمثلة في: 1/ القيام بتشخيص دقيق لوضعية القطاع بمهنية واحترافية آخذين بعين الاعتبار التحولات العميقة التي عرفها القطاع على جميع المستويات و في مختلف بقاع العالم.

2/ وضع رؤية إستشرافية واضحة المعالم لحاضر ومستقبل القطاع وتمكينه من وسائل التطور الضرورية على المستويات المالية والبشرية واللوجستية.

3/ التعامل مع هذا القطاع كقطاع إستراتيجي، يمكنه مواكبة التحولات التي يعرفها المغرب في جميع المجالات، وبإمكانه أن يتحول إلى نشاط اقتصادي مهم يساهم في توفير فرص كثيرة للشغل، كما هو الحال في جميع الدول التي جعلت من قطاع التواصل نشاطا صناعيا وتجاريا أساسيا بالنسبة لاقتصاداتها.

4/ الإعلام الأمازيغي جزء من المنظومة الإعلامية الوطنية التي ينبغي النهوض بها، والمغرب في حاجة ماسة إليه. هناك جهود بذلت في هذا الاتجاه ولا يمكن للمرء أن ينكر ذلك، لكن لابد أن نقوم ببناء قوة ضاربة في الإعلام تمكننا من مواكبة التحولات العميقة التي تعرفها بلادنا في جميع القطاعات. ومن الضروري كذلك أن نترك مجالا واسعا للقطاع الخاص لتمكينه من المساهمة في هذا الورش الإستراتيجي الكبير.

كل ما ذكرناه، كما تعلمين، سيبقى مجرد كلام إذا لم نضع إطار قانوني يكون في مستوى التحديات السالفة الذكر. وتبقى القوانين التنظيمية التي نحن بصدها لجنة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في هذا الصدد.

الإعلام الأمازيغي جزء من المنظومة الإعلامية الوطنية التي ينبغي النهوض بها والمغرب في حاجة ماسة إليه

المصادقة على القوانين التنظيمية للأمازيغية من طرف الغرفة الأولى تعتبر نقلة جبارة في سبيل تفعيل عملي لمقتضيات الدستور في شقه المتعلق بملف الأمازيغية

إدماج الأمازيغية في مجال الإعلام والاتصال حسب مشروع القانون التنظيمي 16-26

المادة 17
تعرض الدولة على إعداد وتكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في قطاع الإعلام باللغة الأمازيغية.

المادة 16
يراعي في تطبيق أحكام هذا الباب اعتماد مبدأ التكافؤ بين مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة في مختلف مناطق المغرب.

المادة 15
تثبت الخطب والرسائل الملكية والتصريحات الرسمية للمسؤولين العموميين، على القنوات التلفزية والإذاعية العمومية الأمازيغية، مصحوبة بترجمتها الشفهية أو الكتابية إلى اللغة الأمازيغية، كما تبت، باللغة الأمازيغية، البلاغات والبيانات الموجهة لعموم المواطنين.

المادة 14
يراعي معيار استعمال اللغة الأمازيغية ضمن معايير توزيع الدعم العمومي الموجه للإنتاجات السمعية-البصرية بما فيها الأفلام السينمائية والتلفزية وغيرها من الأعمال الفنية وكذا الصحافة المكتوبة والرقمية.

المادة 13
يتم تأهيل القنوات التلفزية والإذاعية الأمازيغية العمومية لتأمين خدمة بث متواصلة ومتنوعة، وتغطي كافة التراب الوطني، مع تيسير استقبال هذه القنوات خارج المغرب. كما تعمل الدولة على الرفع من حصة البرامج والإنتاجات والفقرات باللغة الأمازيغية في القنوات التلفزية والإذاعية العامة أو الموضوعاتية في القطاعين العام والخاص.

المادة 12
تسهل الدولة على إدماج اللغة الأمازيغية في مختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة، المرئية والمسموعة، بما فيها الصحافة المكتوبة والرقمية، بما يتناسب ووضعها كلفة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وذلك في إطار اتفاقيات الدعم الذي تخصصه الدولة لهذه الوسائل، وكذا في إطار دفا تر التحملات الخاصة بالقنوات التلفزية والإذاعية.

وتتولى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري اتخاذ التدابير الكفيلة بذلك في نطاق اختصاصها لضمان تطبيق أحكام هذه المادة.

عبد الله بادور رئيس الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة «أزطا أمازيغ» لـ «العالم الأمازيغي»:

القانون التنظيمي للأمازيغية جاء مخيبا للأمال وتتويجا لمسار يطبعه الارتجال والتسويق والمماطلة

ور منتصراثري:



المتوسط على الأقل، نظرا لما تحتاجه الأمازيغية من مجهودات كبيرة لتأهيلها والنهوض بها لملء كل تلك الوظائف.

* في نظركم، لماذا لم يتم العمل بعمدا المقاربة التشاركية والتفاعل مع مقترحات الحركة الأمازيغية في إعداد مشروع القانونين؟

** آخر ما يمكن الحديث عنه في هذه البلاد هو إعمال الديمقراطية التشاركية في إنتاج وإعداد السياسات العمومية، رغم التخصيص الدستوري على الأدوار الجديدة للمجتمع المدني خاصة في مجال إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، حيث وفي تقييمنا لكل الأوراش التي واكبت تفعيل مضماني دستور 2011، فالملاحظ أن الحكومات المتعاقبة منذئذ إلى يومنا هذا قادت مشاورات شكلية لإنتاج العديد من القوانين والتشريعات، إعمالا بالقولة الشعبية: "شاوورهما وما دير برأيهم"، بعضه تمت المصادقة عليه وبعض مازال ينتظر سوء المصادقة أو التفعيل بعد انقضاء ثمان سنوات من التخصيص الدستوري.

والأمازيغية كان حظها أسوأ فهي لم تكن موضوع تشاور عمومي، حيث احتكرت الحكومة المبادرة ولم تفسح المجال أمام مكونات المجتمع المدني لأبداء الرأي من جهة، وتذكر هنا اللجنة مجهولة الهوية والوظيفة التي عملت على مشروع 04.16 وما شاب هيكلتها، ومنهجية اشتغالها، ومخرجاتها من إشكالات وأعطاب أخلت بالمنطلق والغاية من إنشائها. أما رئيس الحكومة السابق فقد كان وفيما لتصوره الناقد والرافض لأي تشاور والتي عبر عنه ما مرة، حيث صرح بأن تدبير الشأن السياسي من حق الحكومة وتستمد شرعية ممارستها سلطتها وفرض توجهاتها من صناديق الاقتراع. وهو ما يفسر مضماني المشاريع التي بين أيدينا اليوم.

* والأين بعد المصادقة عليهما في الغرفة الأولى، ما هي آليات وكيفية تنزيل هذين القانونين وأية آفاق لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟

** طبقا للمسطرة الواجب اتباعها في اعتماد القوانين التنظيمية، فمشروع القانونين المصادق عليهما من طرف البرلمان لن يكون ساري المفعول حالا، إلا بعد عرضه على مجلس المستشارين والمحكمة الدستورية، وما علينا إلا انتظار ما ستسفر عليه هذه العملية. وإن ليست لدينا انتظارات بهذا الخصوص، حيث أن المصادقة بـ"الإجماع المفبرك" على القانونين في البرلمان، يفصح أن هناك نية وإرادة لوأد كل نقاش عمومي بهذا الخصوص. وأعتقد أن هناك توجيه من جهة ما لوقف النقاشات في هذا الصدد، وهذا لا يخدم مصلحة الأمازيغية خصوصا والديمقراطية بشكل عام، وستكون له انعكاساته سلبية على تجويد القانونين ووضع استراتيجية التنزيل ما بعد استكمال المراحل كلها.

وخلاصة القول أننا اليوم في وضعية حرجة جدا لا نخدم مستقبل الديمقراطية وإرساء دولة المؤسسات، ولا تضمن للأمازيغية شروط ترسيمها، وتتوقف عند إدماج جزئي في بعض المجالات دون غيرها في غياب معايير لقياس مدى استعجالية وأولوية تلك المجالات دون الباقي، وسيكون له الأثر والوقوع السلبي على المراسيم والمذكرات التطبيقية. مما يعيدنا إلى نقطة الانطلاق الأولى، بمكاسب هشة، للمطالبة من جديد بترسيم اللغة الأمازيغية.

قال عبد الله بادور، رئيس الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، إن القانون التنظيمي للأمازيغية جاء «مخيبا للأمال وتتويجا لمسار يطبعه الارتجال والتسويق والمماطلة»، مبرزا في حوار مع «العالم الأمازيغي» أن ذلك يؤكد «توجساتنا وتخوفاتنا كانت مشروعة بخصوص جدية الدولة ومؤسساتها في إرساء قوانين وتشريعات قادرة على ضمان شروط ومقومات ترسيم فعلي وحقيقي للغة الأمازيغية». وأشار بادور إلى أن مشروع قانون إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة لا «يجترم المبادئ الأساسية لإرساء حكمة لغوية عادلة ومنصفة، وأهمها: المساواة والإنصاف، والديمقراطية، والشفافية، والتعدد، والاستقلالية، والتي في نظرنا نعتبرها ضرورية من أجل ضمان شروط حماية وتنمية اللغة الأمازيغية». ويتجلى ذلك يضيف رئيس «أزطا أمازيغ» في عدم تدقيق مفاهيم ومصطلحات ذات أثر قانوني على مستوى اختصاصات المجلس وتركيبته، والتفاوت الكبير من حيث الاختصاصات والمهام المنوطة بأكاديمية محمد السادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

هدرا للزمن التشريعي وللزمن السياسي، فلا عاقل يقبل بهدر ثمان سنوات من أجل إصدار قانونين تنظيميين لأجراً الفصل الخامس دستور 2011، دون أن تكون المدة كافية لتملك الفاعلين لمنطوق الدستور، ولا لبلورة أرضية للتوافق بخصوص مستقبل الإشكالات المرتبطة باللغة والهوية والثقافة.

وبالمناسبة لا بد من التنبيه إلى أن مشروع قانون إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة لا يحترم المبادئ الأساسية لإرساء حكمة لغوية عادلة ومنصفة، وأهمها: المساواة والإنصاف، والديمقراطية، والشفافية، والتعدد، والاستقلالية، والتي في نظرنا نعتبرها ضرورية من أجل ضمان شروط حماية وتنمية اللغة الأمازيغية؛ ويتجلى ذلك في عدم تدقيق مفاهيم ومصطلحات ذات أثر قانوني على مستوى اختصاصات المجلس وتركيبته، والتفاوت الكبير من حيث الاختصاصات والمهام المنوطة بأكاديمية محمد السادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. حيث خص المشروع المؤسسة الأولى بسبعة اختصاصات حصرية مهمة في مجال اللغة من قبيل «ضمان مواكبة اللغة العربية لكافة المستجدات العلمية والتقنية في سائر مجالات المعرفة الإنسانية» دون أن يسري الأمر نفسه على المعهد، وهو تمييز غير مبرر ستكون له تداعيات على مستقبل الأمازيغية وحيويتها، لاسيما أثناء أداء وظائفها كلغة رسمية.

المشروعان يفتقدان لرؤية استراتيجية لإرساء الثنائية اللغوية وبلورة سياسة لغوية قادرة على تدبير التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في كل السياسات العمومية والتربوية، ومن هنا نؤكد على ملحاحية بلورة ميثاق وطني للسياسة اللغوية والثقافية، متوافق عليه ويسمح باعتماد رؤية موحدة بين كل المكونات الثقافية والسياسية ببلادنا لضمان التوازن الوظيفي والإنصاف والعدالة اللغوية.

* بعد «بلوكاج» دام لثمان سنوات صوتت أخيرا الفرق البرلمانية بالإجماع على هذين المشروعين، كيف ترون الخطوة من وجهة نظركم؟

** بالنظر إلى سريرة تبنى المشروعين ومنهجية إعدادهما منذ 2011 إلى يومنا هذا، وما شابها من شد وجذب وتدافع سياسي وحزبي، يتأكد لنا أن هناك إرادة قوية لإقبار مكسب دسترة اللغة الأمازيغية وترسيمها، وما الإجماع أثناء التصويت على القانونين إلا تجلي صارخ لهذه الإرادة، والإجماع في هكذا قضايا يقهر الاختلاف ويؤسس لديكتاتورية الرأي الوحيد والهيمنة التي لن تخدم إرساء سياسة قائمة على التعدد والتنوع، إذ لا يمكن استيعاب أن ممثلي الأمة أجمعوا على قوانين وتشريعات فارغة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، كما أنها لا تنسجم مضمونا وهدفا مع مضماني الدستور ذاته، إن اعتبرنا أن منطوقه لا يحتمل إلا تأويل يقر برسمية اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وما يعنيه ذلك من ضرورة المساواة بينهما في المكانة والوظائف والأدوار في المدى المتوسط على الأقل، نظرا لما تحتاجه الأمازيغية من مجهودات كبيرة لتأهيلها والنهوض بها لملء كل تلك الوظائف.

تعبيرهما، وإن كنا ولازلنا نعتبر في أزطا أمازيغ أن كل المجالات هي مجالات ذات أولوية، وبالتالي على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها السياسية لإنصاف الأمازيغية وتوفير شروط الترسيم الفعلي لا الشكلي كما هو الحال اليوم.

* عبرتم عن تخوفكم وتفظكم على المشروعين، ما هو سبب هذا التخوف؟

** الأمر لم يعد تخوفا بعد اليوم، بل ترسخت لدينا قناعة أساسية أن الدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية، موالاة ومعارضة، لم تقم بالخطوات اللازمة للقطع مع السياسات العنصرية التي تستهدف الأمازيغية لغة وثقافة منذ سبعة عقود. إنها مازالت حبيسة المنظور الأحادي والضيق الذي ساد فترة ما بعد الاستقلال، والموسوم على العموم بالهيمنة لمبدأين أساسيين هما المغربية والتعريب المؤطرين للسياسة اللغوية والتعليمية، وفق فهم جد ضيق لمبدأ المغربية لا يستحضر بالضرورة المعطى الهوياتي في عمقه السوسولوجي والأنثروبولوجي، بل كان

معنا في تغييبه وتهميشه، وهو ما تعكسه كتابات العديد من

آخر ما يمكن الحديث عنه في هذه البلاد هو أعمال الديمقراطية التشاركية في إنتاج وإعداد السياسات العمومية، رغم التخصيص الدستوري على الأدوار الجديدة للمجتمع المدني خاصة في مجال إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية،

* ما هي قراءتكم الأولية لمشروع القانونين التنظيميين المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؟

** لقد جاء القرار مخيبا للأمال وتتويجا لمسار يطبعه الارتجال والتسويق والمماطلة، مما يؤكد توجساتنا وتخوفاتنا كانت مشروعة بخصوص جدية الدولة ومؤسساتها في إرساء قوانين وتشريعات قادرة على ضمان شروط ومقومات ترسيم فعلي وحقيقي للغة الأمازيغية، بما يجبر الضرر الذي لحقها منذ عقود عديدة، عانت منها الأمازيغية شتى أنواع التمييز والإقصاء من كل المحالات، وهي المنطلقات التي كانت أساس موقفنا في أزطا أمازيغ برفض المشروعين والمطالبة بمراجعتهم، بشكل سيسمح بتدبير عقلاني وعلمي لمسار تأهيل اللغة الأمازيغية لتلعب أدوارها ووظائفها كلغة رسمية فعليا.

وبالمناسبة فما وقع لا يمكن فصله عن كل ما تتعرض له الأمازيغية من تمييز وتهميش في كل المجالات الحيوية في شتى المجالات: أولا: الإجهاد التدريجي على اللغة الأمازيغية وتضييق أدوارها ووظائفها التقليدية في مجموعة من المجالات المحفوظة عبر التاريخ للأمازيغية. ثانيا: تراجع الدولة عن العديد المكتسبات في مجالات حيوية لنمو وتطور اللغة الأمازيغية كالتعليم والاعلام والفضاء العمومي. ثالثا: هدر الزمن التشريعي بسبب التأخر في إصدار المشروعين وبشكل غير مبرر، ما يعد استمرارا لاستنزاف الوقت التشريعي، والذي نعتبره تماطلا وتسويفا من طرف كل المؤسسات الموكلة إليها صلاحيات التشريع، استنزف لا ينسجم في غاياته مع مضماني الوثيقة الدستورية. مما يطرح سؤال نجاعة وفعالية الآليات التشريعية الحالية، ومدى تملك الفاعلين لتصورات واستراتيجية لإرساء دولة قائمة على التعدد اللغوي والتنوع الثقافي؟ ويسائل مدى انخراطها الفعلي في إرساء دولة الحق والقانون والمساواة الفعلية، ودرجة تبنيتها لمضماني الدستور في حد ذاته؟

* ما هي أبرز المستجدات والتعديلات التي جاء بها هذان القانونان وبالأخص مشروع قانون تفعيل رسمية الأمازيغية؟

** بالنظر إلى حجم التعديلات التي يظل هزيلا بالمقارنة مع التعديلات المقترحة من بعض الفرق البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني، في إطار التفاعل مع مشروع القانون الذي صادق عليه المجلس الوزاري والمجلس الحكومي، حيث سبق لأزطا أمازيغ أن عبرت عن موقفها الصريح برفض مضماني مشروع القانونين التنظيميين 26.16 و04.16 لكونهما لا يوفران الشروط الدنيا للنهوض باللغة الأمازيغية وضمان حيويتها، وحمايتها، والارتقاء بها لتقوم بوظائفها كلغة رسمية فعلية للبلاد، حيث مضماني القانونين يكرسان ترسيم شكليا للأمازيغية، لانهما لا يستوعبان الغاية الدستورية من التخصيص على الإجراء الانتقالي المتمثل في إصدار قانون تنظيمي، الذي يكمن دوره في التأهيل القانوني والمؤسساتي للأمازيغية لتقوم بوظيفتها كلغة رسمية كما جاء في الفصل الخامس من الدستور والذي يحدد «مراحل تفعيل طابعها الرسمي وكيفية إدماجها في مجال التعليم ومحالات الحياة العامة ذات الأولوية» وذلك بغاية أن تتمكن اللغة الأمازيغية من «القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية».

لنجد أنفسنا وبعد استنزاف ثمان سنوات أمام قانونين لا ترسم الأمازيغية ويكتفيان فقط بإدماجها في بعض المجالات ذات «الأولوية» وفق

La Fondation « David Montgomery Hart » des Etudes Amazighs signe une convention de don d'archives avec les Archives du Maroc

À l'occasion de la Journée internationale des archives, les Archives du Maroc a organisé une table ronde sur le thème de « la société civile et archives », le lundi 10 juin dernier, avec la participation de plusieurs associations.

Selon le directeur des Archives du Maroc, D. Jamaà BAI-DA, la société civile, incarnée par des associations et des organisations non gouvernementales et à but non lucratif joue un rôle pionnier dans les sociétés démocratiques où les libertés publiques et privées ont acquis le droit de cité. Elle Contribue ainsi efficacement à la participation volontaire des citoyens à la gestion de la vie publique, avec des retombées positives sur la société.

Le Maroc a connu, en particulier au cours des deux dernières décennies, une augmentation remarquable du nombre d'acteurs de la société civile et de leurs rôles dans divers secteurs publics, ce qui a eu un impact sur la société jusqu'alors inédit dans l'histoire du pays. Il est donc natu-

rel que l'État tire parti des expériences de la société civile et de l'associer à certains de ses projets et programmes. Cela a été couronné par le statut octroyé à la société civile dans la Constitution de 2011.

Au Maroc, comme ailleurs, les activités des associations et autres organismes de la société civile génèrent des archives abondantes, sous divers supports, liées à leurs champs respectifs de prédilection; c'est un matériau indispensable pour exercer pleinement leurs rôles d'influence sur l'opinion publique et les décideurs.

C'est ainsi qu'à l'occasion de la Journée Internationale des Archives, les Archives du Maroc a choisi de se pencher sur la question "Société civile et archives", pour explorer un domaine jusqu'à

présent demeuré dans l'ombre...En outre, certaines associations régionales, ont fait de la mémoire et du patrimoine le thème central de leur activité: elles ont collecté des archives locales pour les préserver et les valoriser, en tant que référentiel identitaire et/ ou levier de développement comme l'Association Figui pour le Patrimoine et la Culture des Oasis.

À cette table ronde, ont participé M. Abdelhay EL-MOUDDEN (Fac. Droit, Rabat), M. Larbi HILALI, président de l'Association Figui pour le Patrimoine et la Culture des Oasis, M. Rachid RAHA, président de Fondation David Montgo-

mery Hart pour les Etudes Amazighes, M. Abdeslam BOU-TEYEB, président du Centre de la Mémoire Commune pour la Démocratie et la Paix, Mme. Sabrina KAMIL de l'Atelier l'Observatoire de Casablanca et M. Mohammed EL KHAMLICHY du Centre des Droits de l'Homme pour la Mémoire et les archives.

La dite activité s'est accompagné par la signature d'une convention entre les Archives du Maroc et l'Association Figui pour le Patrimoine et la Culture des Oasis d'une part. Et d'autre part la signature de convention de don d'archives privées entre les Archives du Maroc et la Fondation David Montgomery Hart pour les Etudes Amazighes, concernant des archives de feu David M. Hart et de ses archives photographiques sur les Ait Waryaghar du Rif central et des Ait 'Atta du Haut Atlas.



LES ANCIENS DU LYCEE TARIK SE RENCONTRENT A AZROU

Les anciens étudiants du Lycée Tarik Ibn Ziyad se sont rencontrés le samedi 15 Juin 2019 à Azrou, dans une ambiance de retrouvailles après des dizaines d'années (un demi-siècle :50 ans), empreinte d'émotions, de joie et de nostalgie par une quarantaine de Lauréats du Lycée Tarik dont les Promotions BAC sont des années 1969,70 ,71 et 72.

A l'initiative de certains anciens du Lycée qui ont eu cette idée généreuse sans buts politique, ni syndical, ni religieux de créer un « Forum AMYFAFA » des Cadres issus du Lycée Tarik Ibn Ziyad ayant pour objectif principal de renouer les liens d'amitié. Un groupe composé d'un immense réservoir de compétences, de hauts cadres, des officiers supérieurs, des professeurs universitaires, des médecins, des ingénieurs, des vétérinaires, des pharmaciens, des experts, etc. Cette rencontre leur a permis de rajeunir et de revivre l'époque de leur adolescence à l'âge de 18 ans, au moment de leur passage au Lycée Tarik d'Azrou où ils étaient internes et où ils ont appris à vivre en communauté. La majorité des membres du Forum sont issus du milieu rural et au Lycée ils avaient vécu des moments difficiles notamment le froid qui sévit dans la région mais ils n'ont pas perdu l'espoir de décrocher leur BAC pour accéder aux universités et aux écoles d'ingénieurs. C'était un grand défi pour ces jeunes de Tarik de fréquenter des instituts de renommée et de réussir un parcours professionnel semé d'obstacles avec brio. A cette occasion, une pensée a été dédiée à la mémoire de leurs camarades du Lycée Tarik qui ont disparu prématurément

de ce monde.

Rappelons que la ville d'Azrou abrite le plus ancien Lycée du Maroc et un des plus prestigieux qui a formé une élite de cadres du pays dont notamment plusieurs ministres, officiers supérieurs et hauts cadres issus du Moyen Atlas et de la Région Méknès-Tafilalet. Ce Lycée fut aussi le premier établissement berbère de l'histoire du pays. Le Collège berbère d'Azrou fût rebaptisé ' Lycée Tarik Ibn Ziyad ' en 1957 qui représente un symbole par le nom qu'il porte et par le rôle qu'il a joué dans la formation des Cadres provenant du monde rural. C'est en Octobre 1927 qui s'ouvre d'abord l'Ecole Régionale Berbère qui sera ensuite érigée Collège Berbère d'Azrou en 1929.

Par ailleurs, la Rencontre AMYFAFA (Retrouvailles) a été organisée à Azrou le Samedi le 15 Juin 2019, par les anciens du Lycée Tarik en l'occurrence MM. Dr.Ahmed RIANY, Dr. Hammou OUHELLI, Dr. Mohamed OUHSINE, Dr.Mohamed TALLALI et Driss MESKI.

Le programme de la dite rencontre AMYFAFA, Azrou le Samedi 15 Juin 2019, a été accompagné par la projection à Ifrane du film documentaire « Les Cloches de Toumliline » qui raconte l'histoire du Monastère de Toumliline près d'Azrou, un lieu de rencontres, un espace de dialogue et un carrefour de solidarité, en présence de président provincial et secrétaire d'Etat, M. Hammou OUHELLI, suivi d'une discussion du Film documentaire ' Les Cloches de Toumliline' en présence de son réalisateur M.Hamid DEROUICH.

A l'issue de la Rencontre AMYFAFA, les par-



ticipants ont désigné un comité restreint composé de Messieurs : Dr. Ahmed RIANY (Chef de file), Dr. Mohamed OUHSINE et Dr. Mohamed TALLALI, pour préparer dans un délai de 3 mois le statut de l'Amicale et une plate-forme en vue de pérenniser les liens d'amitié entre les Membres du Forum AMYFAFA , de proposer un plan d'actions dans les domaines social et culturel pour l'Amicale des Anciens du Lycée Tarik sans buts politique, ni religieux, ni syndical ou lucratifs.

Tous les participants ont exprimé leur satis-

faction de la bonne organisation de la première édition de la Rencontre AMYFAFA, qui a connu un grand succès grâce aux efforts déployés par les organisateurs. A cet effet, les participants ont proposé d'organiser deux rencontres par an (décembre : Rabat et Juin : Azrou). Ces retrouvailles ont allumé une flamme d'amitié innocente d'enfance et celle d'une fraternité naissante d'adultes pour les membres du Forum AMYFAFA.

Information facilitée par Abdelwahadd Driouche

COURS DE TAMAZIGHT

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ
ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ
ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ
ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

1



ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ



Chaque mois, "le Monde Amazigh" vous livre des cours de langue amazighe que le ministre de l'éducation nationale avez élaboré, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel

intitulé "tamazight inu".

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

3- ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ	ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ	ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ	ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ
---------	---------	---------	---------

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

3- ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

3- ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ	ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ	ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ	ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ
---------	---------	---------	---------

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ

Amnesty International qualifie la mort de Kameleddine Fekhar de honte pour l'Algérie

En réponse à la nouvelle de la mort de Kameleddine Fekhar, médecin et ancien président de la section de Ghardaïa de la Ligue algérienne pour la défense des droits de l'homme tôt ce matin 29 mai 2019 après une grève de la faim entamée le jour de son arrestation le 31 mars dernier pour protester contre son incarcération en raison de ses publications sur Facebook, Najia Bounaim, directrice des campagnes pour l'Afrique du Nord a déclaré : « C'est avec une profonde émotion et une profonde tristesse que nous avons appris aujourd'hui la mort



par des policiers. Aujourd'hui, nous pleurons le décès de Kameleddine Fekhar, détenu pour rien d'autre que pour avoir exprimé ses opinions. Notre message aux autorités algériennes concernant les violations systématiques et répétées est le suivant : Assez! Il ne faut pas que ces violations se poursuivent, et l'impunité pour les graves atteintes aux droits humains

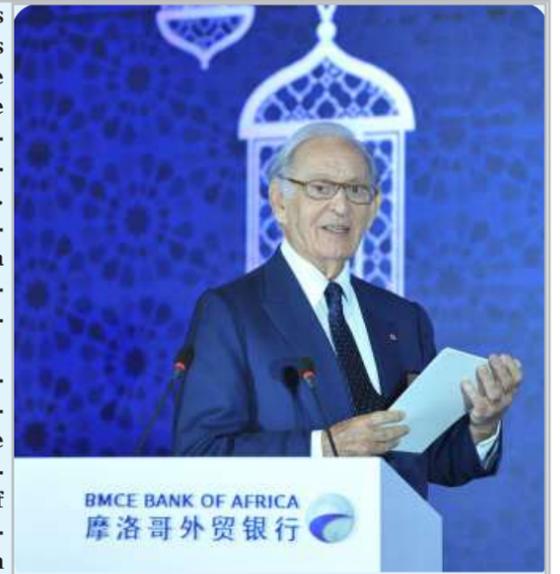
doit être combattue. Les autorités algériennes doivent immédiatement revoir leurs politiques répressives et le traitement honteux réservé aux militants et aux manifestants dans le pays et laisser un espace à la liberté d'expression et au droit de manifester pacifiquement. »

Source : www.amnesty.org/fr/latest/news/2019/05/algeria-death-of-human-rights-activist-after-50-day-hunger-strike-a-national-disgrace/

Le 19 avril dernier, le manifestant Ramzi Yettou est mort après avoir été roué de coups

Le Groupe britannique CDC investit 200 Millions US Dollars dans BMCE Bank of Africa.

BMCE Bank of Africa, l'un des groupes financiers panafricains leaders, annonce la signature d'un partenariat stratégique avec le Groupe CDC, l'institution britannique de financement et de développement. CDC va acquérir une participation de près de 5% de la Banque à travers une augmentation de capital de 200 millions USD.



Au-delà de la prise de participation capitalistique, ce partenariat constitue un véritable projet industriel qui permettra au Groupe BMCE Bank of Africa de renforcer son positionnement en Afrique, tout en capitalisant sur le réseau élargi du Groupe CDC sur le continent.

Parmi les sept principaux groupes panafricains, BMCE Bank of Africa jouit d'un track record exceptionnel en Afrique subsaharienne. À la fin des années quatre-vingt, BMCE Bank of Africa a mené, avec succès, le redressement de la banque étatique "la Banque de Développement du Mali", et a restructuré en 2003. La Congolaise de Banque, la première banque commerciale du Congo Brazzaville. En 2008, le Groupe a accéléré sa stratégie de croissance à l'international, suite à l'acquisition de Bank of Africa, actuellement détenue à hauteur de 73%.

Le Groupe BMCE Bank of Africa est présent dans 31 pays de par le monde dont une vingtaine en Afrique. Aujourd'hui, les activités en Afrique subsaharienne représentent près de la moitié des bénéfices consolidés de BMCE Bank of Africa. Fort de sa présence à l'international, la Banque vise à créer de la valeur pour le continent en canalisant les investissements internationaux depuis ses Hubs au Maroc, en Europe et en Asie, et en apportant des solutions innovantes de banque retail en Afrique.

Avec plus de 70 ans d'expérience dans l'investissement en Afrique et en Asie, et plus de 700 entreprises dans son portefeuille africain, la CDC est fortement engagée envers le continent et prévoit d'investir jusqu'à 4,5 milliards USD en Afrique d'ici 2022 et ce, dans différents secteurs et à travers diverses solutions d'investissement. En effet, CDC investit dans des institutions financières afin de renforcer l'inclusion financière et offrir aux Particuliers et aux PME un meilleur accès à des financements à coût abordable, tout en les accompagnants dans le développement de leurs communautés.

Ce partenariat stratégique entre BMCE Bank of Africa et CDC représente l'un des investissements les plus importants réalisés par une institution britannique dans le secteur financier marocain et témoigne de sa vision commune et de son engagement à renforcer l'économie africaine et à améliorer les conditions de vie des populations.

L'accès au financement, à l'éducation financière, au conseil et aux solutions innovantes est essentiel pour assurer le

développement économique, en particulier pour les PME, qui constituent l'épine dorsale de l'économie africaine et un moteur essentiel de la croissance économique. À mesure que ces entreprises se développent, elles créent ainsi des emplois et de la richesse dans leurs communautés.

La promotion d'un développement écologiquement durable constitue une composante importante du partenariat. BMCE Bank of Africa et CDC conviennent que le développement durable peut servir de moteur de croissance des économies africaines et conforter le développement des sociétés africaines. Dans le cadre de leurs actions menées dans ce domaine, BMCE Bank of Africa et CDC veillent à intégrer les risques environnementaux et sociaux au niveau des transactions, et accompagnent les entreprises dans le processus d'intégration des pratiques durables dans leurs activités. Le partenariat entre BMCE Bank of Africa et CDC contribuera à consolider ces engagements à l'échelle continentale. "Le but ultime de notre accord va au-delà de l'investissement des 200 millions USD", a déclaré M. Othman Benjelloun, Président Directeur Général de BMCE Bank of Africa. "C'est une véritable alliance pour la création de valeur économique, financière et sociétale. C'est une alliance pour le développement du Maroc et de l'Afrique. C'est une alliance pour l'épanouissement du capital humain africain".

"Investir dans les institutions financières est un mécanisme puissant grâce auquel nous pouvons avoir un impact à grande échelle", a déclaré Nick O'Donohoe, Directeur Général du Groupe CDC. "Les marchés des capitaux dans des pays tels que le Maroc sont intégrés en Afrique et sont essentiels à la réussite des environnements au contexte économique plus difficile dans la région. Nous considérons ces pays comme des centres régionaux, des plateformes puissantes permettant d'octroyer des financements, des produits et services accessibles à des millions de personnes. Notre appui permettra à la Banque de développer son offre, en particulier dans le segment des PME, d'accroître la bancarisation et de promouvoir l'inclusion financière".

L'Assemblée Mondiale Amazighe dénonce l'assassinat politique du militant amazigh Dr. Kameleddine Fekhar

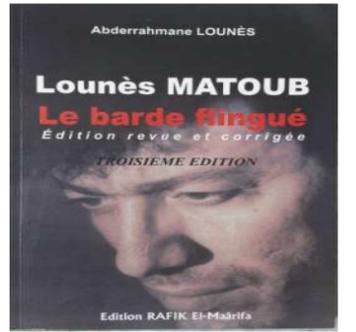
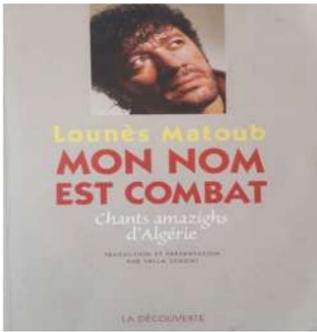
C'est avec une profonde tristesse que nous apprenons, la triste nouvelle du décès du notre grand militant, ce matin, à l'hôpital « Frantz Fanon » de Bilda, en Algérie, de feu le Dr. Kameleddine Fekhar, ancien président délégué de l'Assemblée Mondiale Amazighe pour l'Algérie et l'un des plus grands défenseurs des droits de l'homme en Algérie et des droits du peuple mozabite.

En mon nom personnel et au nom de l'ensemble des membres de l'Assemblée Mondiale Amazighe et du peuple Amazigh nous adressons nos condoléances les plus sincères à sa petite famille et à sa grande famille, nos sœurs et frères Amazighs de la région algérienne du Mzab. Nous exprimons notre solidarité



entière avec le peuple mozabite et nous incombons l'entière responsabilité de son « assassinat politique » aux autorités civiles, judiciaires et militaires algériennes, et à leur tête le chef d'état-major Ahmed Gaïd Salah.

Rachid Raha
Président de l'AMA



DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISSN: 1114 - 1476 - N° 221 / JUIN 2019 - ٢٠١٩/٢٦٩٩ - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

UNE DÉRIVE GRAVISSIME DE LA MISE SOUS MANDAT DE DÉPÔT POUR PORT DE L'EMBLÈME AMAZIGH

Des acteurs politiques, personnalités nationales, défenseurs des droits de l'homme, hommes de loi, médecins et enseignants ont tous dénoncé l'arrestation de manifestants pour avoir brandi, ce vendredi, l'étendard amazigh. Ils ont qualifié de «scandaleux», de «dérive gravissime» et de «démarche démesurée», la mise sous mandat de dépôt de ces jeunes manifestants. Les responsables de la Ligue algérienne pour la défense des droits de l'homme (LADDH) n'ont pas caché leur inquiétude quant à ces arrestations et poursuites qui reflètent, de leur avis, une volonté politique de confrontation.

A l'unisson, des hommes de loi expliquent que sur le plan juridique, il n'y a aucun texte de loi qui criminalise le port d'un autre emblème et encore loin, l'emblème amazigh, qui est reconnu sur le plan constitutionnel comme une composante de l'identité algérienne. «Le port du symbole de cette identité amazighe a tout le temps existé et accepté par l'ensemble de la population. Poursuivre ces jeunes et de surcroît les accuser de porter atteinte à l'unité de la nation, c'est le comble, puisque que l'on doute dans ce cas-là de leur appartenance à cette patrie», s'exclame Abdelmoumène Khelil, secrétaire général de la LADDH, qui rappelle que l'unité nationale a été clamée et réclamée haut et fort et sauvegardée par l'ensemble de la société algérienne durant toutes les marches du vendredi depuis le 22 février.

La LADDH s'interroge sur les motifs d'une telle décision : s'agit-il d'une manœuvre pour casser le mouvement unitaire ? Ou alors d'une dérive autoritaire qui est en droite ligne avec ce que produit le système depuis toujours ? En attendant des réponses, les responsables de la Ligue demandent l'abandon des poursuites et la libération des personnes arrêtées et exigent que la liberté d'expression soit respectée ainsi que celle de clamer son appartenance à une identité reconnue par tout le monde.

Une manœuvre pour casser le mouvement

Le RCD, par la voix de Atmane Mazouz, s'insurge contre ces procédés. Pour lui, les mandats de dépôt prononcés hier à l'encontre des manifestants interpellés ne fera que renforcer leur détermination à aller jusqu'au bout. «Gaïd Salah, l'apprenti dictateur, doit savoir qu'il est le premier qui doit être poursuivi pour atteinte à l'unité nationale. Durant les années 1970, Boumediène, avec sa cour de sûreté de l'Etat qu'il convoque contre les opposants, n'a pas réussi, sous son ère, à mettre à genoux le peuple algérien», rappelle ce cadre du RCD, qui estime que leur combat est juste et pacifique et rien n'entamera la détermination des Algériens à instaurer un

Etat de droit. En position de défiance, Atmane Mazouz lance à l'adresse de Gaïd Salah : «Si l'emblème amazigh, symbole de l'unité nord-africaine, vous dérange, nous serons encore des millions à le porter vendredi prochain à travers le territoire national pour vous signifier que rien ne pourra nous diviser, maintenant que les Algériens ont compris que le malheur de votre système pourri et corrompu est dans notre union», Le RCD incite les Algériens à être nombreux et solidaires contre la mafia qui nous gouverne : «Nous plaçons coupables d'appartenir à ce glorieux peuple amazigh ! Nous avons arboré l'emblème amazigh et nous continuerons à le faire. Vous avez perdu ! Vous ne pouvez pas mettre tout un peuple en prison.» Ramdane Taazibt, du Parti des travailleurs, dénonce énergiquement ces arrestations qui stigmatisent les

pleins de générosité pour avoir arboré l'emblème amazigh est une «décision dangereuse» et «sans fondement légal».



Algériens qui brandissent l'étendard de l'amazighité de notre pays. «C'est une dérive gravissime et une atteinte à l'unité du peuple, dont l'identité amazighe est admise et reconnue, y compris dans la Constitution», accuse Taazibt, qui pense que la mise sous mandat de dépôt des jeunes pour avoir brandi l'emblème de l'amazighité est «inacceptable» et est «une provocation pour susciter la division» alors que le peuple est mobilisé depuis quatre mois dans l'unité et avec le désir de se débarrasser du régime et d'exercer sa souveraineté.

Une provocation qui suscite la division

De son côté, Soufiane Djilali, leader de Jil Jadid, estime que mettre de façon arbitraire sous mandat de dépôt des jeunes

division qui peut mettre la cohésion nationale en danger», a-t-il averti.

Du côté des praticiens de la santé, Lyes Merabet du Syndicat national des praticiens de la santé publique (SNPSP) qualifie cette démarche de démesurée et d'injustifiée : «Cela fait des années maintenant que cet étendard est exhibé dans différentes régions du pays, il symbolise les origines berbères des peuples de l'Afrique du Nord et ne remet en aucune façon en cause le drapeau national sous lequel tous les Algériens sont unis et rassemblés.» Merabet invite le pouvoir à faire la part des choses : «Les discours qui appelle à la division et au morcellement de notre peuple et de notre pays, il faudrait les condamner fermement quelles que soient les entités ou les personnes qui les véhiculent.» Ce syndicat condamne toute interpellation en rapport avec ce motif et appelle à la mise en liberté des personnes concernées.

En référence à Naïma Salhi et de ses semblables, Merabet affirme que «certains responsables politiques ou députés multiplient des déclarations racistes et font des appels à l'affrontement entre Algériens, et nous considérons que c'est beaucoup plus grave que ces jeunes qui manifestent pacifiquement depuis le 22 février 2019 dans les rues d'Alger et d'ailleurs enveloppés du drapeau algérien et de cet étendard symbole de notre identité berbère». Pour Merabet, les Algériens sont dans la rue depuis plus de quatre mois pour une rupture avec un mode de gestion mafieux qui a ruiné le pays, pour un changement démocratique réel et irréversible. Le reste n'est que diversion.

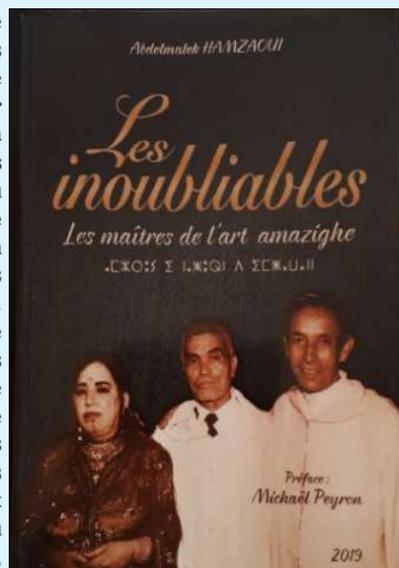
*** PAR NABILA AMIR

Source : www.elwatan.com/edition/actualite/mise-sous-mandat-de-depot-pour-port-de-lembleme-amazigh-une-dérive-gravissime-et-une-démarche-démessurée-24-06-2019

UN LIVRE SUR LES STARS DE LA CHANSON DU MOYEN ATLAS : LES INOUBLIABLES D'ABDELMALEK HAMZAOUÏ.

« Les inoubliables. Les maîtres de l'Art Amazighe » que vient de publier M. Abdelmalek Hamzaoui, est le fruit d'une longue recherche de terrain à travers le Maroc en général et la région du Moyen Atlas plus précisément. L'auteur a sillonné tout le pays à la recherche et à la rencontre des vétérans du chant instrumentalisé amazighe. Des artistes appartenant à la deuxième génération, pour les vivants, les successeurs de l'immortel Ouâassim Hamou Lyazid considéré comme le père spirituel de la chanson amazighe dans le Maroc central ou, les décédés, ses contemporains. La tâche n'était pas de tout facile pour l'auteur. Il a fallu établir des programmes hebdomadaires, des voyages et des déplacements pour se rendre dans les villes, villages voire même dans des douars où résidaient les artistes vivants ou les familles de ceux qui sont décédés. M. Hamzaoui raconte combien de fois ses voyages se sont soldés par des échecs soit parce que des impré-

vus inattendus, des contre temps ou des contraintes liés aux conditions de vie de la tanazurt ou l'anazur qui n'apparaissaient qu'à la dernière minute et sans préavis. D'El-Hajeb d'où il partait, à la recherche de la matière première, en direction de nombreuses villes, villages et douars... Des lieux où l'ensemble des habitants sont toujours attachés à leur identité culturelle et à leur langue maternelle, Tamazight. Des lieux marginalisés mais fantastiques. Des lieux d'inspiration. Des lieux où la majorité des artistes, traités dans cet ouvrage, ont vu le jour ...



Le grand berbérissant Michaël Peyron, qui a préfacé ce louable travail de fourmi, souligne : «... En tout cas, pour celui qui entend tout savoir sur les hommes et les femmes humbles serviteurs de l'amazighité (timuzgha) — qui ont animé cette scène musicale moyen-atlasienne pendant les cinq dernières décennies, ce livre tombe à point nommé. C'est aussi le résultat d'un travail de fourmi de la part d'un fils du pays: Abdelmalek Hamzaoui. De plus, l'ouvrage est bien documenté et agréable à lire.

En effet, l'auteur fait le point sur les dif-

férents musiciens, trouvères (incadden) et troubadours (imdyazn) — fervents et obscurs magiciens du lutar et de l'allun, largement ignorés du grand public marocain — qui ont contribué à la renommée du Fazaz depuis les années 1960. Environ quarante artistes y font l'objet d'une description détaillée. Chaque rubrique comprend une biographie succincte retraçant les origines et aspirations, ainsi que le parcours de l'artiste; les titres de ses principales chansons (voire des extraits entiers); des facsimiles de documents d'identité; des clichés en noir et blanc surtout, où l'auteur lui-même est souvent photographié en compagnie de tel ou tel protagoniste. Car il convient de préciser que, pendant des semaines et des mois ce chercheur infatigable, lui-même basé à El Hajeb, a parcouru le pays amazigh à la rencontre de ces artistes méconnus; a tenu à s'entretenir avec chacun d'entre eux. Tout cela par souci d'authenticité et de vérité».

أحمد أرحموش رئيس الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية لـ «العالم الأمازيغي»:

الصيغة المعتمدة لـ «قانون الأمازيغية» مخيبة للآمال والقانونين تخترقها منزلقات مؤسساتية وقانونية وحقوقية

دقيق للسلطات المعنية بإعمال مختلف الالتزامات الدستورية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، و مثال ذلك الاستعمال غير الدقيق للمفاهيم الإجرائية للدولة (المواد 2، 12، 13، 17، 18، 19، 20، 30) والإدارة (المادة 11)، علما أن لهذا الخيار آثار سلبية، من حيث جودة التشريع على قانون تنظيمي أقره المشرع الدستوري أهدافه وغاياته في تحديد «مراحل تفعيل الطابع الرسمي للامازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، و في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية،



• ما هي قراءتك
الأولية لمشروع
القانون
لتنظيميين
لمتعلقين
بتفعيل
الرسمي للامازيغية
والمجلس الوطني
للغات والثقافة
المغربية؟

• على بعد أيام ستحل ذكرى مرور ثمان سنوات على التصويت على الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وإلى الآن لا زالت عدة مقتضيات من الدستور المذكور معلقة على إرادة أصحاب القرار السياسي والتشريعي، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع القانونين المنصوص

6- تعتمد عدم النص على تخصيص ميزانية خصوصية لتنفيذ هذا القانون، أسوة ببعض القوانين التنظيمية المعتمدة، مما سيجعل المشروع معلقا وغير قابل للتنفيذ.

7- افتقاد المشروع أيضا لألية مؤسساتية مستقلة ناجعة لمراقبة تنفيذه وتقييم مساراته. علما أن مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ألغى بمفهوم ضيق المصطلح «الضم» الوجود القانوني المستقل لمؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، كما أوكل مهام تمثيلية المجتمع المدني بهذه المؤسسة لغرفتي البرلمان، وهذه بدعة ووصاية جديدة على الحركة الجمعوية المغربية وإعدام لأدوارها ومهامها النبيلة الرامية إلى بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، المكرسة للتعدد والتنوع.

• في نظركم، لماذا لم يتم العمل بمبدأ المقاربة التشاركية والتفاعل مع مقترحات الحركة الأمازيغية في إعداد مشروع القانونين؟

• في رأيي اعتقد أن لذلك عدة أسباب ومنها استمرار الحزب الحاكم كتيار من تيارات الإسلاموية بالمغرب في التكريس للدولة الدينية الوجودية المركزية بهوية منفردة موظفا بذلك من جهة أدبياته النكوصية المعادية للامازيغية، ومن جهة أخرى يوظف مبدأ الديمقراطية التمثيلية للإبقاء على استمرار تطبيق سياسات عمومية تمييزية وعنصرية مناهضة لقيم التعدد والاختلاف،

فاستمرار من له المصلحة في الدولة وبنواطو مع الحزب المحافظ ذي الأغلبية في الحكومة، عبر تمطيط مسارات تفعيل الطابع الرسمي للامازيغية والنهوض بها وحمايتها، ليجعلنا أمام وضع نتج عنه استمرار الميز والتمييز العنصري، بسبب تعمد اعتماد أصحاب القرار لرؤى أيديولوجية تحكيمية مقبلة، ومنها بالأساس أولا: الحصيلة السلبية للحكومة السابقة في ملف الأمازيغية. واستمرار الحكومة الحالية في نفس النهج، ونحن نقترح من إقفال مدة ثمان سنوات على إقرار الأمازيغية لغة رسمية للدولة، وثانيا: جمود الأدوار الموكله لأغالب الأحزاب السياسية وللنقابات من أجل النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وقيم التعدد والتنوع والاختلاف الذي تزخر به بلادنا. وهي قيم لا اعتقد بأن الحزب الأغلب بالحكومة والذي كان إلى زمن قريب وإلى الآن ضد الأمازيغية مستعد لاحتراسها والتفاعل معها.

• والأين بعد المصادقة عليهما في الغرفة الأولى، ما هي آليات وكيفية تنزيل هذين القانونين وأية آفاق لتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية؟

• سؤالكم في رأيي سابق لأوانه، لكون التفكير في سبل تنزيل القانونين على أرض الواقع مرهون: أولا: بما ستقوم به الغرفة الثانية المعروض عليها القانونين مع الآن، علما أن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بهذه الغرفة يترأسها الحزب الحاكم (البيجدي)، كما أن مقررهما منتمي لحزب الاستقلال.

وثانيا: أرى أن أي تفكير في وسائل تفعيل السياسات العمومية يستدعي انتظار الصيغة النهائية التي ستعتمد بعد رجوع القانونين من المحكمة الدستورية، وبرؤيتنا السياسية في تفاعل مع الصيغة النهائية.

• حواره / منتصر إثري

عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أحمد بوكوس في حوار مع العالم الأمازيغي

المعهد يجب أن يبقى مؤسسة مستقلة لها صلاحيات واسعة وإمكانيات مادية حتى يتمكن من الاستمرار في القيام بمهامه في تهيئة وتطوير اللغة الأمازيغية

على ورق، بحيث لن تكون هناك ميزانية ولن تكون موارد، إضافة إلى غياب الإطار القانوني الذي سيفرض تطبيق القانون، لكي يصبح هذين القانونين التنظيميين على واقعا يترجم من الحياة السياسية والثقافية للبلاد.

• ما هي أهم ملاحظاتكم بخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؟



• صادق مجلس النواب مؤخرا على مشروع القانونين لتنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ما رأيكم في هذين المشروعين؟

• بخصوص القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، سجل المعهد عددا من التحفظات، على رأسها الضم غير المعقلن للمعهد ضمن المجلس، ذلك أنه تم تقليص المهام التي كانت موكولة للمعهد في إطار ظهور 2001، المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمنظم له.

ويتجلى التقليص أساسا فيما يهيم المهام ذات البعد الاستراتيجي والسياسي المتمثلة في إبداء رأي المؤسسة للسلطة المغربية، أي الصفة الاستشارية للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، هذه المهمة حسب نص القانون التنظيمي تم حذفها. بالنسبة للمهام الأخرى هي مهام تقنية بالأساس ولكن هذه المهام التقنية فهي أيضا لا تضاهي المهام الموكولة لأكاديمية اللغة العربية، فالأكاديمية لها مهمة تتبع الأعمال الخاصة بتهيئة اللغة العربية وبالإبداع المعجمي على أرض الواقع وفي إطار سياسة العمومية، أما بالنسبة للمعهد فلم تسند له هذه المهمة، وهي مهمة أساسية.

الأكاديمية لها دور أساسي في القيام بالأعمال الضرورية في مجال تهيئة الأبنى اللغوية للعربية وخاصة على مستوى المعجم، وهم كذلك تأصيل هذا المعجم في المؤسسات المعنية، وخاصة منها التعليم والإعلام والثقافة، أما بالنسبة للامازيغية فالمعهد في صيغته الجديدة ليست له هذه المهمة، والدليل على ذلك هو أن نص القانون التنظيمي يتحدث عن التعبيرات اللسانية ولا يتحدث عن اللغة الأمازيغية المشتركة والمعيار.

• ما هو مصير المعهد الملكي للثقافة الامازيغية في ظل هذا المشروع التنظيمي الأخير؟

• إن مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وخاصة في فقرته المتعلقة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية جاءت بأشياء تروم تقزيم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وكذلك ينص هذا المشروع على استحواذ المجلس على الموارد البشرية والتقنية واللوجيستكية للمعهد، في حين أن ما تم ترصيده من أموال للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهي أموال مهمة جدا، فالمجلس هو الذي سيتصرف فيها، ولا ندري إن سيكون المعهد يتمتع بنفس الإمكانات المالية التي يتمتع بها حاليا.

المعهد يجب أن يبقى مؤسسة مستقلة لها صلاحيات واسعة ولها إمكانيات مادية وبشرية مهمة، حتى يتمكن من الاستمرار في القيام بمهامه في تهيئة اللغة الأمازيغية وتطويرها.

• في هذا السياق، كيف تنظرون إلى مستقبل الامازيغية؟

• دائما يجب أن يكون هناك أمل في مستقبل أفضل، بحيث يجب على المرأ أن يكون متفائلا، لكن في نفس الوقت أن يكون في مستوى التحديات، وهذا يستدعي من المجتمع المدني أن يتجند، ويستدعي من الخبة السياسية المؤمنة بمستقبل الأمازيغية أن تتعبأ لتكون في مستوى اللحظة، وهذا يطرح علينا جميعا ضرورة الانخراط في العمل السياسي لأنه بدون ممثلين سياسيين لا في البرلمان ولا على مستوى الحكومة يصبح صوت الأمازيغية صوتا خافتا لا يسمع.

وبالتالي حتى تتمكن من إسماع صوت الأمازيغية، يجب على المواطنين الحاملين لهذا الخطاب، أن يكون واعين ومنظمين، ويفرضوا صوتهم وخطابهم في الحقل السياسي.

• حواره كمال الوسطاني

• أولا هناك تناقض بين ما جاء في مشروع القانون المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية وما جاء في مشروع القانون المحدث للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بخصوص الأمازيغية، فالمشروع الأول يتحدث عن لغة مؤسسة على اللهجات وعلى البنيات المشتركة، ولكن يشدد كذلك على المعطيات المعجمية أساسا، وبالأساس المصطلحات التي تم إنجازها داخل المعهد، ولا حديث عن هذه الأمور التي يجب ترصيدها، في المشروع المتعلق بالمجلس الوطني للغات وبموقع المعهد داخل المجلس، رغم كل التراكم الذي حققه المعهد منذ انطلاقة سنة 2003 إلى الآن.

ونحن نتأسف لكون مقترحات المعهد، بخصوص مشروع القانونين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، التي تمت صياغتها في إطار وثيقة تقدمنا بها لرئاسة الحكومة أيام سي بنكران وبعده مع سي العثماني، وتقدمنا بها كذلك للمجلس التشريعي بعرفته، هذه الملاحظات التي تضمنتها هذه الوثيقة لم يتم أخذها بعين الاعتبار وكذلك مشاركة المعهد في شخص العميد وفي شخص ممثلين آخرين للمؤسسة داخل اللجن التي تم تشكيلها من طرف البرلمان بغرفتيه، هذه الملاحظات كلها لم تؤخذ بعين الاعتبار.

• ما هي أهم ملاحظاتكم بخصوص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؟

• فيما يتعلق بمشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للامازيغية، أولا لدينا تحفظ على التعريف الذي قدمه القانون للغة الأمازيغية، فاللغة الأمازيغية بالنسبة لنا هي لغة أمازيغية واحدة مشتركة، وهي اللغة المعيرة والمؤسسة على القواعد والبنيات المشتركة بين سائر اللهجات، ولكن هذه طبعاً اللغة الأمازيغية في المستوى الكتابي، ولكن يبقى التعبير بهذه اللغة على المستوى الشفهي قابلاً لاختلافات في استعمالها من طرف المتكلمين، ولكن لغة أمازيغية مشتركة.

وتتعلق الملاحظة الثانية بموقع الأمازيغية داخل المدرسة المغربية، فنحن نقول أن تعليم وتعلم اللغة الأمازيغية يجب أن يكون ملزماً لسائر المتعلمين أمازيغ وعرب، وفي سائر المناطق والجهات المختلفة للمملكة، وكذلك على جميع المستويات؛ من تعليم ابتدائي من ثانوي إعدادي، من ثانوي تاهيلي، والجامعة كذلك، في حين أن هذا المشروع يتحدث فقط على تدريس الأمازيغية بشكل إلزامي فقط على المستوى الابتدائي، وعلى حديث عن إلزامية تعميم تدريس الأمازيغية على المستويات الأخرى، ولذلك نعتبر في المعهد، أن هذا حيفا وأن هذا سيادي بتعليم الأمازيغية إلى المآزق، لأن التلميذ يتعلم الأمازيغية على مستوى التعليم الابتدائي، ولا يتعلم الأمازيغية في ولا آداب الأمازيغية ولا الثقافة الأمازيغية في المستويات الأعلى، هذا سيؤدي للحكم على هذا المتعلم بنسيان الأمازيغية لغة وثقافة.

أما بالنسبة لتلك الأموال الثلاث، التي وضعها القانون، حيث أن هناك أموالا مستحق في خمس سنوات، وأخرى في ظرف 10 سنوات ثم 15 سنة، نحن مؤمنون أن هذه المدة طويلة جدا، إضافة لكوننا أضعنا ثمان سنوات منذ إصدار الدستور، حيث كان من المفروض أن يتم أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، ولكن لم يتم ذلك.

ملاحظة أخيرة وأساسية بالنسبة لنا في المعهد، هو أنه بدون مراسيم تطبيقية لهذين القانونين، سيكون ما تم التنصيص عليه في القانونين التنظيميين حبرا

ما العمل بعد تصويت البرلمان المغربي على قانوني الأمازيغية ومجلس اللغات؟

يعتبر يوم الإثنين 10 يونيو 2019/2969 يوما تاريخيا بالنسبة للقضية الأمازيغية في المغرب، حيث تم التصويت بالإجماع على مشروع قانون تنظيميين بمجلس النواب، يتعلق الأول بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية والثاني بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

هي إذن لحظة جد مهمة وتاريخية في مسلسل تجسيد الاعتراف بالهوية الأمازيغية للمغرب، تستدعي من المغاربة جميعا الاحتفاء بها، وبالأخص المناضلين الأمازيغ الذين ضحوا من أجل الدفاع عن الحقوق الثقافية واللغوية بالمغرب، بخلاف ما أقدم عليه بعض المناضلين الذين شرعوا في إصدار بيانات انتقادية حتى قبل خروج هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية.

لكن قبل الانتقال للجواب عن سؤال ما العمل بعد هذه المحطة التاريخية، لا بد من الوقوف عند التأخر الكبير الذي عرفه إخراج هذين القانونين التنظيميين، بعد ثمان سنوات من الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، أي ما يعادل مدة صلاحية حكومتين متتاليتين بالنسبة للدول الديمقراطية، والتي تكفي لإخراج الكثير من القوانين ونهج العديد من السياسات، هذا دون احتساب المدة التي تفصلنا عن خطاب أجدادنا لسنة 2001 المؤسس للاعتراف بالهوية والثقافة واللغة الأمازيغية، فنكون أمام 18 سنة من التأخر حتى يتجسد ذلك في القانون.

والغريب أيضا أنه رغم تنصيص دستور 2011 على ضرورة إخراج جميع القوانين التنظيمية قبل ممت الولاية التشريعية الأولى، حيث ينص الفصل 86 منه على أنه «تتبع مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في هذا الدستور وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان، في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ هذا الدستور»، وبالرغم من كون القانونين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات، أول بالإصدار من حيث الترتيب، حيث تم التنصيص عليهما في الفصل الخامس، إلا أنهما كانا آخر من يران النور بعد ثمان سنوات.

وقد جاء التصويت على هذين القانونين التنظيميين بعد الجدل الكبير الذي أثير حول إدراج تعديل في مشروع النظام الأساسي لبنك المغرب يتعلق بإدراج الأمازيغية في سك النقود، حيث كانت فرق المعارضة بمجلس المستشارين قد صادقت على تعديل تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة يقضي بطبع النقود باللغة الأمازيغية إلى جانب العربية، إلا أنه في قراءة ثانية بمجلس النواب، أسقطت الأغلبية بزعماء حزبي العدالة والتنمية والاستقلال تعديل مجلس المستشارين، وأبقت على طباعة النقود باللغة العربية فقط.

وكيف يعقل أن يصوت هؤلاء الأحزاب ضد كتابة الأمازيغية على النقود، والاقتصاد المغربي مبني أساسا على الأمازيغ، وفي مقدمتهم المغاربة المقيمين بالخارج، بحيث تنصدر منطقة سوس قيمة هذه الصادرات، وتليها منطقتي الريف والأطلس، حيث إن قيمة العملة الصعبة التي يجولها المهاجرون المغاربة المقيمون بإسبانيا وحدها سنويا إلى زوهم في المغرب، تتضاعف 11 مرة القيمة السنوية لاتفاق الصيد البحري الموقع بين المغرب والاتحاد الأوروبي والتي لا تتجاوز قيمته 51 مليون أورو سنويا، كما أنها تساوي ثلاث مرات قيمة الدعم المالي الذي وعد الاتحاد الأوروبي بتقديمه للمغرب في الأيام المقبلة لمواجهة تحديات أزمة الهجرة السرية بين شمال المغرب والجنوب الإسباني، حسب تقرير لمعهد الإحصاء الأوروبي. لكننا الآن وبفضل القانون التنظيمي للأمازيغية أصبح من الواجب أن تكتب باللغة الأمازيغية إلى جانب العربية البيانات المضمنة في القطع والأوراق النقدية، والطوابع البريدية، وأختام الإدارات العمومية، ويعود



رشيد الراخا*

الفضل هنا لحزب الأحرار، ورئيسه عزيز أخنوش الذي طالب بإرجاع مشروع القانون المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب للجنة من أجل إعطاء مجلس النواب فرصة ثانية لإعادة مناقشة هذا الموضوع، قبل أن يتم التراجع عن برمجته إلى حين حسم الخلاف، كما دعا فريق التجمع الدستوري مختلف الحساسيات الممثلة بمجلس النواب إلى تسريع المصادقة على القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وهو ما تم في غضون أسبوعين.

ومن جهة أخرى فليس منطقيا الاعتراف بالهوية واللغة الأمازيغية في ديباجة الدستور دون الاعتراف بالتنصيص على الأمازيغية، وفي هذا الصدد كانت منظمة التجمع العالمي الأمازيغي، قد أطلقت حملة وطنية لمراسلة رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران من أجل إقرار راس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا وعطلة رسمية، لكنه لم يستجب لذلك، كما لم يستجب سعد الدين العثماني كذلك لنفس الحملة.

كما رفعت شخصا دعوة قضائية بالمحكمة الإدارية بالرباط، ضد وكالة المغرب العربي للأنباء من أجل تغيير اسم «المغرب العربي» انسجاما مع مقتضيات الدستور الجديد وهوية المغرب، ورأسلت رئيسة فرع المغرب للتجمع العالمي الأمازيغي، أمينة ابن الشيخ، عمدة مدينة الرباط، مطالبة بحذف عبارة «المغرب العربي» من أسماء الشوارع، وتغيير أسماء جميع الأزقة، والشوارع والأحياء التي لا تستحضر الهوية الأمازيغية المشتركة، بأسماء أخرى لشخصيات، أماكن وأحداث تاريخية تنسجم مع الهوية الوطنية ومع الدستور الجديد، وكتابتها باللغة الأمازيغية وبحرفها الأصلي تيفيناغ، في مساواة تامة مع اللغة العربية، إلا أنه رفض استلام الرسالة.

لكن يبدو أن خروج القانون التنظيمي للأمازيغية سيغير الكثير من المفاهيم، فقد رأينا بالأمس النائب عن فريق الحركة الشعبية، محمد مبدع، كيف طالب بمجلس النواب بإدماج فعلي للأمازيغية في التعليم والإعلام، عبر تصحيح اختلالات التجربة المنطلقة منذ 2003، وإيلاء القناة الأمازيغية المكانة المستحقة من حيث الموارد المالية والبشرية، خاصة وأن وزراء حزبه يسرون ثلاث قطاعات مهمة بالنسبة لتفعيل رسمية الأمازيغية، ويتعلق الأمر بوزارة التعليم، ووزارة الثقافة والاتصال، اللتان لم تقدمتا ولو إضافة بسيطة لا في مجال التعليم ولا في مجال الإعلام، وبالتالي فكل ما ينقص هو إرادة سياسية حقيقية من أجل النهوض الفعلي بالأمازيغية لغة وثقافة وهوية.

وبالعودة لسؤال ما العمل؟ فأول ما يجب القيام به هو القطع مع التفكير السلبي، والرايكاكية المفرطة التي لا تأتي لأية نتيجة، وهذا الفكر مستورد من القومية العربية واليسار البعثي بالشرق الأوسط، فالأمازيغ على العكس من ذلك دائما يفكرون بإيجابية، ويحاولون التغلب على المصاعب وتجاوزها، وهذا دور المجتمع المدني اليوم في أخذ مبادرات من أجل الانخراط في تفعيل رسمية الأمازيغية، على غرار حملة التفعيل

الشعبي التي أطلقها التجمع العالمي الأمازيغي في 2015، والتي لم تجد في الحركة الأمازيغية أذانا صاغية، إلا قلة قليلة.

فالأمازيغية باتت تفرض نفسها بالمجتمع المغربي حتى قبل إخراج القانون التنظيمي، كما أن الفرنسية مفروضة في الاقتصاد والبحث العلمي والمعاملات الإدارية دون وجود أي سند قانوني لها، لذا يجب علينا الاعتزاز بلغتنا، والاعتزاز بتاريخنا، والانفتاح على محيطنا وتنوعه ذوينا وجيراننا وإقناعهم بكتابة واجهات محلاتهم التجارية بالأمازيغية، وأخذ مبادرات فردية أو من خلال جمعيات المجتمع المدني من أجل الضغط على المجالس البلدية لكتابة أسماء الشوارع بالأمازيغية، وإطلاق أسماء رموزنا التاريخية عليها.

أما من جهة المؤسسات فيجب علينا أن نتحرك منذ الآن من أجل الضغط على الحكومة لتخصيص جزء من ميزانية 2020 لهذه الأوراش التي فتحها القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، سواء في مجال التعليم أو الاتصال أو محو الأمية للكبار أو لإرسال مدرسين من أجل تعليم اللغة الأمازيغية لأبناء المغاربة المقيمين بالخارج، حيث لا زال أمامنا منسح من الوقت، ما لم يتم الحسم في الميزانية، أمامنا ثلاثة أشهر من الآن حتى بداية سبتمبر للشروع في إدماج تدريس اللغة الأمازيغية على مستوى التعليم الأولي والتعليم الابتدائي، حتى يتسنى تعميم تدريسها أفقيا وعموديا في مختلف أسلاك التعليم.

لا نريد إضاعة المزيد من الوقت، يجب أن تخصص انطلاقا من السنة المقبلة ميزانية مهمة لهذه الأوراش التي فتحت اليوم، ويجب علينا أن نناضل جميعا كمواطنين وكمدافعين عن الأمازيغية أفرادا وجمعيات، من أجل إدراجها، مثلما قام به التجمع العالمي الأمازيغي، السنة الماضية وهذه السنة، الذي راسل جميع البرلمانيين والمستشارين يسألهم عن الميزانية المخصصة للأمازيغية، ولا نريد أن يتكرر ما حدث مع القناة الأمازيغية، ثلاث سنوات ونحن نراسل البرلمانيين حول الميزانية المخصصة لها، ولم يتم الحسم في ذلك إلا بعدما قامت أمينة ابن الشيخ بمراسلة رئيس الدولة، الملك محمد السادس.

ومن جهة أخرى يجب ألا نغفل عن التاريخ الأمازيغي، بحيث يجب مراجعة جميع المقررات الدراسية المتعلقة بمادة التاريخ، وملاءمتها مع مستجدات البحث العلمي الأركيولوجي، مثل الاكتشاف الأخير بمنطقة «أدرار إغود» الذي أثبت أن أصل الإنسان العاقل ينحدر من المغرب، هذه كلها معطيات من شأنها أن تعيد كتابة كل تاريخ شمال إفريقيا والعالم، وتصحح كثيرا من المعطيات التاريخية، وتكون مصدر فخر لنا كلنا كمغاربة وكأمازيغ.

وختاما فالأمازيغية مسؤولية الجميع مواطنين ومسؤولين، وقد قالها الملك في خطابه التاريخي بأجدير، بأن النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، وكما كنا نقول منذ نشأة الحركة الأمازيغية «لا ديمقراطية بدون أمازيغية»، نقول اليوم لا «وطنية بدون تيفيناغ»، إذ لا وجود لوطني لا يدافع عن لغة وطنه، التي هي الأمازيغية، لأن الدستور المغربي ينص في فصله الخامس على أن الأمازيغية رصيد مشترك لجميع المغاربة، بدون استثناء، ولأن جميع الاكتشافات الأثرية والدراسات الجينية تثبت أن المغاربة ومعهم مواطني شمال إفريقيا جميعهم من أصل أمازيغي، لذا لا بد من توحيد الصفوف من أجل النهوض بالأمازيغية والمضي بها قدما.

*رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

في ندوة فكرية بمجلس المستشارين ..

«الحركة الشعبية» تقدم تعديلات لتجويد «قانون الأمازيغية» وتدعو للتنصيص بوضوح على الأمازيغية المعيرة والموحدة

مصادر التشريع الوطني.
- الدعوة إلى إعادة النظر في صيغة تعليم الأمازيغية، كما هي واردة في مشروع القانون، بما يضمن عليها طابع الوجوب والإلزامية ويعزز مكانتها في المنظومة التربوية من التعليم الأولي إلى التعليم العالي، في أفق التدريس بها.
- التأكيد على ضرورة تعزيز مكانة الأمازيغية في مختلف وسائل الإعلام العمومي، بما يحقق المساواة بين اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية.
- اقتراح مراجعة بعض المصطلحات الواردة في مشروع القانون التنظيمي والتي يصعب ترجمتها إلى اللغات الأجنبية، من قبيل كلمة كذا.
- التأكيد على ضرورة إضافة مهمة تيسر تعلم وإتقان اللغات الإفريقية إلى مهام المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية على غرار اللغات الأجنبية الأخرى الواردة في النص.
- الدعوة إلى تعزيز مكانة الحسانية وباقي التعبيرات اللغوية والثقافية في اختصاصات المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بما يعزز اللحمة الوطنية والتي تشكل التعددية اللغوية والثقافية مرتكزا أساسيا من مرتكزاتها.
- التأكيد على إدماج الأمازيغية في مجالات التخطيط التنموي والإصاف المجالي، وأرساء الديمقراطية بمفهومها الشامل.
- اقتراح إضافة تمثيلية مجلس الجالية المغربية بالخارج والمركز الثقافي اليهودي ومركز الدراسات الإفريقية إلى تركيبة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ومراجعة هذه التركيبة لتعكس النوعية في التمثيل من خلال تعزيز مكانة الجامعة والمقاولات.
- اقتراح التنصيص على حق التسمية بالأسماء الأمازيغية.
- اقتراح إحالة مشروع القانون التنظيمي على مؤسسات الحكامة خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإبداء الرأي في شأنهما وفقا ما ينص عليه الدستور.

اعتماد تعديلات جوهرية والتي من شأنها تجويد هذين النصين.
ومن بين هذه التعديلات:
- التأكيد على تحديد مفهوم اللغة الأمازيغية والمراد بها في المشروع من خلال التنصيص بوضوح على اللغة المعيرة والموحدة، ورفع الإلتباس بينها وبين التعبيرات اللسانية المحلية والجهوية.
- إعادة النظر في حصر دور اللغة الأمازيغية، كما جاء في النص في الوظيفة التواصلية والتنصيص على الإستعمال الرسمي لها توأصلا وكتابة.
- مراجعة مجموعة من المصطلحات والكلمات التي تفتقد للحمولات القانونية من قبيل:
- الحصر - السهر - يمكن وغيرها، واستبدالها بصيغ تفيد الوجوب والإلزامية وتحديد المسؤوليات.
- الفصل بين القاعدة القانونية الصريحة والإجراءات التنظيمية في مواد المشروعين.
- إعادة النظر في الأجنحة الزمنية المسطرة لتتبع مقتضيات مشروع القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.
- إعادة النظر في الآلية المنصوص عليها في هذا المشروع لتتبع هذا التنزيل، بغية ضمان الحياض في مواكبة تفعيل أمثل لأحكامه.
- الدعوة إلى مراجعة التركيبة المؤسساتية للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بما يعزز مكانة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
- تأكيد المشركون والمشاركات على ضرورة ملاءمة مختلف التشريعات ذات الصلة بالأمازيغية مع ديباجة وأحكام الدستور لا سيما الفصل الخامس.
- الدعوة إلى ترجمة الإرادة في تفعيل مضمين هذه المشاريع القانونية في القانون المالي، عبر تخصيص ميزانية واعتمادات كفيلة بتحقيق أهداف ومرامي الفلسفة الدستورية المؤطرة لحقوق الأمازيغية لغة وثقافة وهوية.
- التنصيص على مكانة الأعراف الأمازيغية كمصدر من

ثانيا: تسجيل أهمية هذه اللحظة الدستورية والتاريخية المرتبطة بعرض مشروع القانونين التنظيميين على مجلس المستشارين، بعد اعتمادهما في مجلس النواب، بغية استكمال المسطرة التشريعية ذات الصلة، والذين طالهما التأخر في المخطط التشريعي منذ المصادقة على الدستور سنة 2011، متطلعين إلى استثمار هذه اللحظة قصد تعزيز الحماية الدستورية والقانونية للأمازيغية لغة وثقافة وهوية. ثالثا: التعبير عن الاعتزاز بالمكاسب الدستورية المحققة لهذا المكون الهوياتي الأصيل، بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونضالات الحركة الأمازيغية بمختلف مكوناتها، وهو ما حقق تحولا استراتيجيا في رؤية الدولة والمجتمع إلى سؤال الهوية، بنوع مكوناتها وروافدها، وأفضى إلى دسترة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وصولا إلى محطة الصياغة القانونية لهذا الترسيم. رابعا: تأكيد المشركون، وهم يتدارسون هذه المشاريع القانونية، على ضرورة تحصين المكتسبات المحققة للأمازيغية بحرفها الأصيل «تيفيناغ»، وفق مبادئ التوحيد والإلزامية والتعميم، كما عبروا عن رفضهم للتراجعات في هذا الإطار، والعودة بالنقاش إلى الوراء حول الحقوق المكتسبة لهذا المكون الهوياتي الأصيل، منذ الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وما بني عليه من مبادرات نوعية تجسدت في إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والحسم في حرف «تيفيناغ» بتحكيم ملكي سامي منذ 2003، والشروع في إدماج الأمازيغية في التعليم والإعلام، مع استحضر ضرورة تصحيح هذا المسار لتجاوز الاختلالات التي رافقت هذه التجارب الإدماجية. كما أكد المشركون والمشاركات على ضرورة جعل الأمازيغية بعيدة عن كل الزيادات السياسية والإيديولوجية، والانتصار للمقاربة الحقوقية لإصناف هذا المكون الهوياتي الذي طاله التهميش والإقصاء منذ عقود. خامسا: بخصوص مضمين مشروع القانونين التنظيميين، أكد المشركون والمشاركات على ضرورة

نظم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، يومه الثلاثاء 25 يونيو 2019، داخل مقر مجلس المستشارين، ندوة فكرية، خصصت للقراءة في مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. وقد تميزت هذه الندوة بمشاركة عدة فاعلين حكوميين وسياسيين وبرلمانيين ومنتخبين، وفعاليات من المجتمع المدني عامة والحركة الأمازيغية خاصة وخبراء وأكاديميين مختصين في المجال، وكذا عدة فعاليات إعلامية. فيما يلي التقرير التركيبي للندوة الفكرية التي نظمتها الفريق الحركي في موضوع: «قراءة في مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية». بمبادرة وتنظيم من الفريق الحركي بمجلس المستشارين، وفي إطار برنامج الإشعاعي والفكري السنوي، احتضن مقر مجلس المستشارين ندوة فكرية، خصصت للقراءة في مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. وذلك يومه الثلاثاء 25 يونيو 2019، وقد تميزت هذه الندوة بمشاركة عدة فاعلين حكوميين وسياسيين وبرلمانيين ومنتخبين، وفعاليات من المجتمع المدني عامة والحركة الأمازيغية خاصة وخبراء وأكاديميين مختصين في المجال، وكذا عدة فعاليات إعلامية. وبعد الكلمات والعروض القيمة المقدمة في افتتاح الندوة (وقف البرنامج المسطر مع تسجيل اعتذارات)، وعلى إثر نقاش عميق ومستفيض خلص المشاركون والمشاركات إلى ما يلي: أولا: تتمين هذه المبادرة النوعية للفريق الحركي، والتي تندرج في إطار انفتاح المؤسسة التشريعية على محيطها المجتمعي، واستلهام تطلعات وانتظارات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين في تجويد المهام الدستورية للبرلمان، وخلق جسر للتكامل بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، والتعاون لصياغة تشريعات ذات نجاعة أكبر، وذات جودة شكلا ومضمونا.

خطاب مفتوح إلى مجلس المستشارين



الثالثة تستوجب التعديل.

ثانيا : حول مشروع القانون التنظيمي رقم : 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية :

حيث تقضي المادة 50 من هذا القانون على حلول المجلس الوطني للغات ، محل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في كافة حقوقه والتزاماته ، مخالفة في ذلك للدستور الذي لم ينص قطعا على هذا الحل ، وأعلى إلغاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من الوجود.

وحيث ان السبب الذي دفع واضعي هذا القانون الى اقرار إلغاء المعهد الملكي وحلول المجلس الوطني للغات مكانه ، هو اعتقادهم الخاطيء بان لفظة " يضم " الواردة في الفصل الخامس من الدستور تدل على الانصهار وعلى الاندماج الكلي ، في حين ان الدستور نفسه لا يقضي بذلك بل دليل ان الفصل 54 منه والمتعلق باحداث المجلس الاعلى للامن ، نص هو ايضا على لفظة " يضم " ، ومع ذلك فان المؤسسات والشخصيات المترتبة منه ، كرئيس الحكومة ، ورئيس مجلس النواب ، ورئيس مجلس المستشارين ، وغيرهم ، ظلوا جميعا محتفظين بحقوقهم وبالتزاماتهم وباستقلاليتهم ، ولم يثبت إلغاء وجودهم وحلول المجلس الاعلى للامن مكانهم.

لذلك قياسا على ما جرى به العمل في الفصل 53 المذكور ، فان المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية رغم تنصيب الفصل الخامس من الدستور على انضمامه الى المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ، يظل بدوره محتفظا بحقوقه والتزاماته واستقلالته عن هذا المجلس ، ما يجعل المادة 50 من مشروع هذا القانون بعيدة عن الفهم الصائب لمقتضيات الدستور.

عن اللهجة المعتمدة في المنطقة التي انتقلوا اليها ، بمعنى ان التعليم بالعربية وبالفرنسية ان كان لا يخلق للناس هذه المشاكل بسبب تعليم الاطفال لغة عربية واحدة وكذا لغة فرنسية واحدة اينما حلوا وارتحلوا ، فان التعليم بالامازيغية على العكس من ذلك سيتسبب نتيجة تعدده وارتباطه بالمكان اللهجاتي الخاص ، في ضياع مستقبل اولاد الناس ، ما يجعل هؤلاء الناس محقين في التذمر منه .

3) انه كما سيؤدي هذا القانون الى خلق فوضى عارمة في التعليم ، فسيقوم كذلك بخلقها في مجالات الحياة العامة الاخرى ، بمعنى ان دولتنا ستغرق بموجبه في عمالات وطنية متعددة ومختلفة صادرة بمختلف التعابير الامازيغية ، وستضطر القطارات مثلا أن تدب اشاراتها الصوتية بالعربية والفرنسية وبكل التعابير الامازيغية المنصوص عليها في المادة



الاولى من مشروع هذ القانون ، وستختلف الاوراق الادارية وعلامات التشوير في مناطق المغرب ، وسيغرق مجتمعنا بدون شك مشاكل اخرى غير هذه ، والله وحده هو الذي يعلم تعدادها وعواقبها . ومما يعاب ايضا على مشروع هذا القانون التنظيمي انه اقتصر في مذكرته التقديمية ، على تحديد وظيفة الامازيغية في هدف واحد ووحيد فقط هو : التواصل ، مخالفا في ذلك الدستور الخالي من أي نص يربط الامازيغية بهذه الوظيفة وحدها . لذلك لما كان الدستور قد سكت عن تحديد وظيفة معينة للامازيغية ، فمعنى ذلك انه قصد ان تكون

الوظيفة الامازيغية كاملة غير منقوصة ، أي تشمل التواصل ، والتنمية ، وتقوية الوحدة الوطنية ، والمساهمة في تطوير المجتمع ، وتأكيد الخصوصية الهوياتية الوطنية ، وغير ذلك من الوظائف المتعلقة عادة باللغات الرسمية .

وقالت عدد من الكونغرسات والنسبيات والاطارات الامازيغية : إنها تابعت " بكل جدية وبقظة المسار الذي قطعه القانونان التنظيميان لتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية " ، مشيرة إلى أنها " شاركت بشكل فعلي في هذا المسار عبر العديد من الندوات واللقاءات والانتاجات والمواكبات الإعلامية المطالبة والمبادرة لتجويد القانونين التنظيميين " .

وأعلن كل من "التنسيق الوطني الامازيغي" ومنظمة "تامايوت" و "المركز الامازيغي للحقوق والحريات" و "كونغرسات الجمعيات الامازيغية بالجنوب" ، إضافة إلى "كونغرسات الجمعيات الامازيغية بالشمال" ، في بيان مشترك عن "الاستمرار في التعبئة والمبادرة الديمقراطية وبنفس القوة إلى جانب المتفاعلين مع مطالب الحركة الامازيغية ومع كل الغيورين على النهوض بالامازيغية باعتبارها مسؤولية وطنية إلى أن يخرج القانونين التنظيميين في اللغة ، ما يجعل المادة

الامازيغية الواحدة ، في تعزيز التلاحم والانصهار الوطني ، على غرار ما تقوم به اللغة الرسمية العربية الواحدة ، وكذا المذهب الرسمي الديني الواحد ، فقد جاء مشروع هذا القانون ليجعل من الامازيغية عاملا للترفة والتشتيت والفوضى ، باقراره لكل لهجاتها المختلفة ، هذا الاقرار الذي يشكل قنابل موقوتة من شأنها أن تهدد مستقبلا وحدتنا الوطنية .

والادهى من هذا ان المشروع المعيب لم يخالف فحسب ارادة الدستور في ادماج لغة امازيغية واحدة مفردة في مجالات الحياة العامة ، أو يخالف كذلك الهدف الاستراتيجي للدولة من اقرارها لهذه اللغة ، المتمثل في تقوية الوحدة الوطنية ، بل خالف ايضا حتى الارادة الملكية التي كرس هذا الهدف الوجدوي للدولة من خلال احداثها مؤسسة واحدة للامازيغية ، هي المعهد الملكي للثقافة الامازيغية ، وذلك بدل

احداثها معاهد لهجاتية متعددة في مختلف جهات المملكة ، هذه الارادة الملكية المعبر عنها صراحة في ديباجة ظهير احداث هذا المعهد بما يلي :

" واقننا من دولتنا الشريفة بأن تدوين كتابة الامازيغية سوف يسهل تدريسها وتعلمها وانتشارها ، ويضمن تكافؤ الفرص أمام جميع أطفال بلادنا في اكتساب العلم والمعرفة ، ويساعد على تقوية الوحدة الوطنية ."

هذا وبالإضافة الى هذه العيوب القانونية ، فان تطبيق هذا القانون تكتنفه صعوبات واقعية وعملية كثيرة ، تنعكس سلباتها الوخيمة على الحياة المجتمعية وعلى واقعا الاقتصادي ، أهمها ما يلي :

1) ان هذه المادة الأولى تطرح إشكاليات عويصة تجعل مضمونها مستحيل التطبيق ، ذلك انه في مجال التعليم مثلا فانه بمقتضاها سيكون رجل التعليم في مدارسنا الوطنية ملزما بتعليم التلاميذ كل التعبيرات الامازيغية المتداولة في مختلف مناطق المغرب ، مضاف اليها المنتوج اللسني للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية ، وسيكون الكتاب المدرسي متعددا يساوي عدد التعبيرات السائدة ، أي صادرا بجميع تلك التعبيرات ، كما سيكون كذلك كل تلميذ ملزما بتحميل محفظته بكل كتب التعبيرات الامازيغية المقررة ، ما يزيد ثقلها على ثقلها الحالي ، أما الادهي من هذا فسيكون على التلميذ لكي ينجح في الامتحان ان يكون مستعدا للاختبار في كل التعبيرات الامازيغية السالفة الذكر .

2) أنه اذا افترضنا جدلا أن المقصود من تلك المادة ليس تعليم كل التعبيرات الامازيغية لكل التلاميذ المغاربة ، بل المقصود منها فقط اقتصار كل منطقة في المغرب بتعليم اللهجة الامازيغية السائدة فيها ، فان هذا الامر كذلك ، على ما فيه من عيب تكريس التقسيم اللهجاتي ، يطرح بدوره مشكلا اجتماعيا عويصا يكمن في توقف الكثير من التلاميذ عن متابعة تعليمهم ، وبالتالي تعريض حياتهم للضياع ، على اعتبار ان اضطراب بعض العائلات - بسبب ظروف العمل او التجارة - للانتقال من منطقة لهجاتية معينة ، الى منطقة لهجاتية اخرى مختلفة ، سيؤدي بأطفالهم حتما الى مغادرة المدرسة بسبب العجز عن مواصلة الدراسة ، لاختلاف اللهجة الامازيغية المعتمدة في منطقتهم الاصلية ،

السادة المستشارين المحترمين:

أحيانا يكون سبب صغر طارئ مؤديا إلى وقوع حدث هام وجليل ، بدليل انه بعد تصويت مجلسكم الموقر على تعديل المادة 57 من مشروع قانون بنك المغرب ، بالتنصيص فيها على استعمال الامازيغية بحرفها ((تيفيناغ)) في الأوراق المالية والنقدية ، الى جانب اللغة العربية ،

وبعد رفض فرق الأغلبية وحزب الاستقلال المصادقة على هذا التعديل في مجلس النواب ، متعللين في ذلك بذريعة ضرورة صدور القانونين التنظيميين المنصوص عليهما في الفصل الخامس من الدستور ، قبل الشروع في أي تفعيل لترسيم الامازيغية ، ثم بعد قيام فريق التجمع الدستوري بمساندته للتعديل المقترح من طرفكم ، ومطالبته نتيجة ذلك بإرجاع مشروع القانون البنكي الى اللجنة البرلمانية المختصة لإعادة مناقشته من جديد عملا بالمادتين 192 و 197 من النظام الداخلي لمجلس النواب ، وأمام خوف فرق الأغلبية من تعطل صدور هذا القانون ، فقد اضطرت أخيرا الى إخراج مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل ترسيم وتنمية الامازيغية من الثلجة المحبوسين فيها جورا منذ ثمان سنوات ، مقرررة عرضهما على الجلسة العامة لمجلس النواب والمصادقة عليهما ، ادراكا منها أن ذريعتها السالفة الذكر لرفض استعمال الامازيغية في النقود المغربية ، سيتضرر منها القانون البنكي ، بدخوله بدوره الى ثلجة التأخير الباردة الى جانب القانون الامازيغي ، لذلك سارعت الى الإفراج عن القانونين التنظيميين الأنفي الذكر ، سعيا منها لضمان صدور القانون البنكي ، وهكذا كان مجرد رفض طارئ لإدماج بعض كلمات امازيغية صغيرة ومحدودة في النقود ، سببا في إدماج هذه اللغة ككل في جميع مجالات الحياة العامة ، ما يدل على صحة مقولته : أن سببا صغيرا قد يؤدي أحيانا الى حدث جليل .

لكن إن كان هذا الإدماج قد تقرر بأن يكون بحرف " تيفيناغ " ، وتبديل طفيف لصيغ بعض مواد مشروع قانونه ، ما يجعله في حد ذاته شيئا محمودا استنادا للمثل القائل : الحصول على نصف الرغيف أفضل من عدمه ، فإن المستغرب حقا كيف فات مجلس النواب المحترم أن ينتبه الى بعض الأخطاء الصارخة التي تشوب القانونين السالفي الذكر ، والتي لا تطعن فحسب في روح الدستور ، بل تمس ايضا بصميم الوحدة الوطنية ، فضلا عن خلقها مشكلات اجتماعية واقتصادية جممة ، لا قبل للبلاد والعباد بها ، لذلك والحال أن مجلسكم الموقر بتصويته على تعديل المادة 57 من مشروع قانون بنك المغرب ، كان له الفضل الاكبر في اقرار مجلس النواب للحرف الامازيغي ، بل وفي فك الحصار الطويل عن هذين القانونين ، فاننا نأمل ان يستمر مجلسكم الكريم في القيام بدوره الاصلاحى ، فيقوم بتصحيح الاخلالات الواردة في القانونين المذكورين استنادا الى المعطيات القانونية والواقعية التالية :

أولا : حول مشروع القانون التنظيمي رقم : 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية :

تنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من مشروع هذا القانون على ما يلي :

((يقصد باللغة الامازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي مختلف التعبيرات اللسانية الامازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب ، وكذا المنتوج اللسني والمعجمي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة)) .

وحيث أن أول ما يعاب على هذا المشروع خرقة الصريح للدستور ، على اعتبار ان الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور ، تجعل اللغة الامازيغية المقصودة بالادماج في التعليم وفي مجالات الحياة العامة ، لغة واحدة ووحيدة ، موصوفة وحدها بلفظ " اللغة " تمييزا لها عن اللهجات الامازيغية المختلفة الموصوفة بلفظ " التعبيرات " ، في حين ان مشروع القانون المعيب يجعلها على العكس من ذلك لغة متعددة وكثيرة ، تشمل كل اللهجات الامازيغية المتواجدة في المملكة ، مضافا اليها اللسان المعياري المقرر من طرف المعهد الملكي للثقافة الامازيغية .

وحيث ان كان هذا الخطأ الفادح يشكل في حد ذاته خرقا سافرا للدستور ، فانه يشكل كذلك تهديدا للوحدة الوطنية ، من منطلق انه في الوقت الذي تتوخى فيه بلادنا ان يساهم ادماج اللغة الرسمية

هيئات أمازيغية تدعو للتعبئة من أجل إخراج قانون الأمازيغية في الجريدة الرسمية

الجريدة الرسمية ويتم تفعيلها في مجالات الحياة العامة الوطنية . وسجلت الاطارات الامازيغية المذكورة "المصادقة على اعتماد الحرف الاصيلي "تيفيناغ" كتابة اللغة الامازيغية في نص القانون التنظيمي" ، و"نسجيل كذلك رمزية التصويت بالإجماع على القانونين التنظيميين بالقرعة الأولى بالبرلمان" .

وقالت عدد من الكونغرسات والنسبيات والاطارات الامازيغية : إنها تابعت " بكل جدية وبقظة المسار الذي قطعه القانونان التنظيميان لتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية " ، مشيرة إلى أنها " شاركت بشكل فعلي في هذا المسار عبر العديد من الندوات واللقاءات والانتاجات والمواكبات الإعلامية المطالبة والمبادرة لتجويد القانونين التنظيميين " .

وأعلن كل من "التنسيق الوطني الامازيغي" ومنظمة "تامايوت" و "المركز الامازيغي للحقوق والحريات" و "كونغرسات الجمعيات الامازيغية بالجنوب" ، إضافة إلى "كونغرسات الجمعيات الامازيغية بالشمال" ، في بيان مشترك عن "الاستمرار في التعبئة والمبادرة الديمقراطية وبنفس القوة إلى جانب المتفاعلين مع مطالب الحركة الامازيغية ومع كل الغيورين على النهوض بالامازيغية باعتبارها مسؤولية وطنية إلى أن يخرج القانونين التنظيميين في اللغة ، ما يجعل المادة

بلاد صنهاجة الشمال كما عرفها ضباط الاستعلامات الفرنسيين

4. — ZERKET, 700 h.
Bel-Hakem; Bou-Kerouach; Timilout; Aghen-noui; Germalet; Semmaat; Mtar; Tizi-Mterga, versant sud; Igedman, oued Ouousefra; Bou-Ghileb, zaouia Sidi-Mohammed-Seddik-Khem-

قبيلة ايكوثامن؛

دواوير قبيلة ايكوثامن كما تم تحديدها من قبل ضباط

5. — KTAMA ou KOUTOUMA, 2.000 h.
Beni-Tmin. — Asmartus, oued des Beni-bou-Hafel; Irgliouen, voisins des Beni-Zeroual; Bernek; Zouia-Souani; Asammer; Jemmet. Tamsaout. — Tamsaout-el-Hamra (2 ks.), dans l'oued Mez; Mergel; Azaghar; Bekair; Aguer-cif. AMZEG. — Ouachit; Zerouhout; Tamelagui; Gouriba; Tainza; Bou-Madi; Azaghar; Tis-ke; Oued-Tout (ou Ouelout); Akafjer; Adeghou; Amgoud-el-Mellah; Ma ou Zaghar (Souk et Tieta), dans l'oued Amzeg. — Souahal. — Bou-Flon; Zerrou; Chkara; Mez; El-Azib; Taria; Beni-Hassan, entre oued Tarzout et oued des Beni-Aissi; Talghount; Ala, près de Beni-Berher; Dar-Aghellal. Beni-Aissi. — Beni-Aissi; Beni-Ahmed; El-Maghzen; Sahel, oued Beni-Aissi; Aghbal; Fer-sioua; Zlad; Jerdaren; Imazougar, oued Tieta de Ktama. Beni-Hameid; un gros village.

الاستعلامات الفرنسيين سنة 1912

قبيلة آيت احمد؛

دواوير قبيلة آيت احمد كما حددها ضباط الاستعلامات

6. — BENI-AHMED, 1.200 h.
Oued Ouergha; Zaouia dial Botma; Azrou-Zouggar; zaouia Ali-el-Hakem; Izourdez; Igrebji; Tisemlal; Dahas; Iger-Sennan; Tafornout; Isousna; Tiberrain; Tamiandès; Beni-bou-Znouba; Akraen; Tarirecht; zaouia de Sidi-Ahmed-Akhemlich.

الفرنسيين سنة 1912

قبيلة آي بشير؛

دواوير قبيلة آي بشير كما حددها ضباط الاستعلامات الفرنسيين

7. — BENI-BECHR, 350 h.
Oued Ouousefra; Outil; Imsed; Imaten; El-Koura; Taffert; Tatracht; Ougriden; Tasasnout; Fedda-el-Mana; Tazegirt; Bou-Hadi.

سنة 1912

قبيلة آيت ثغوث؛

دواوير قبيلة آيت ثغوث كما حددها ضباط الاستعلامات

8. — TARZOUT, Djebala, 500 à 600. Oued Tarzout, affluent de l'oued Sra.
El-Kelaa; Ouled-ber-Rahman (F); Ouled-Ikhelfi (F); Ouled-el-Ouertit (F); Skakia-Beni-Meriem (S); Akhelfi (F); Taghiamet (S); El-Kelaa; Beni-Merouan (F); Ouled-Abekar; Ademan; Iammouren; Tazarin (S); Igouraren (S); Tirighin (S).

الفرنسيين سنة 1912

قبيلة آي بوشيبث؛

9. — BENI-BOU-CHIBET (oued des Beni-bou-Chibet).
Beni-Ayech; El-Mdaoud; Taourirt; Tamait; El-Khamek (F et S); Ibezzen (F et S); Taria; El-Azil Ouled-el-Bokhal; El-Marafa; Amazzer; Haloui; Ouled-ben-Zahra; El-Bechirou; Tefah; Azaghar; Mtioua; Khandekout; Taberrant. Djebel Tiflouest, au Sud de la tribu.

دواوير قبيلة آي بوشيبث كما حددها ضباط الاستعلامات الفرنسيين

سنة 1912

دواوير قبيلة آيت مزودي؛

BENI-MESDOUI, 300 h.
Ihaousen, Touzzel, Izemmouren, Tazoulet, El-Hassan, Asif-Ouadid, Taggeddist, El-Kolla, Iazougen, oued Gheis.

دواوير قبيلة آيت مزودي كما حددها ضباط الاستعلامات العامة

الفرنسيين سنة 1912

(اعتبرت خارج منطقة صنهاجة السراير)

إذن هذه هي التقسيمات القبلية التي أوردها ضباط الاستعلامات الفرنسية لمنطقة صنهاجة الشمال، وهي تقسيمات استمدت مما جمعه هؤلاء الضباط من معطيات ميدانية ملموسة. ورغم أهمية هذه المعلومات، فهناك من أورد فيما بعد معطيات مغايرة تماما، فعلى سبيل المثال والتر هاريس الذي نقل معلوماته - حسب ما كتب - من إدارة الشؤون الأهلية للحماية الفرنسية، في سرده لقبائل الريف ذكر فقط القبائل التالية: متيوة البجار، بني سادات، بني خنوس، تاغزوت، بني بونصار، بني بوفراج، بني كميل، تاركجست، (Bni Steft) نعتقد أنها بني ايطفت، بني مزودي، بني عمارت، بقوية وبني ورياغل. ولم يذكر لا بني احمد ولا بني بوشيبث، كما أنه لم يخطرق بالاسم لقبائل صنهاجة السراير. * عبدالله اكلا

جاءت في هذا التقسيم ضمن منطقتين منطقة الريف الأوسط، حيث تم ذكر أربعة قبائل منضوية في صنهاجة السراير وهي: زركت، بني بونصر، تاغزوت وبني سادات. في حين اعتبرت تاركجست منطقة مستقلة عن صنهاجة السراير مع العلم هي العاصمة التاريخية لهذه الكونفدرالية وقد كانت سابقا محسوبة على المجال الترابي لزركت. أما بالنسبة لمنطقة الريف الجنوبي فان الصيغة التي جاء بها ذكر القبائل والمجالات لا يبرز بوضوح انتماء بني بشير وبني خنوس وبني مزودي إلى منطقة صنهاجة السراير، لكن الصورة ستنتضح أكثر عندما سيتم تفصيل المعطيات المتعلقة بكل منطقة، حيث سنتأكد بأن هؤلاء الضباط اعتبروا قبيلة بني مزودي خارج منطقة صنهاجة السراير. وعموما فقد أكد هؤلاء الضباط في بداية تناولهم لمنطقة الريف أن المعلومات التي جمعوها بخصوص هذه المنطقة هي أولية وتحتاج إلى التدقيق والتكملة. لذلك سنتناول هذه المعطيات استنادا إلى معطيات أخرى سنتطرق إليها في حينه والتي تقسم منطقة صنهاجة السراير إلى إحدى عشرة (11) قبيلة وستناولها كما نتطرق لمجاليها من طرف سكان المنطقة، وهي: تاركجست، آيت سادات، آيت خنوس، آي بونصار، آيت زركت، ايكوثامن، آيت حمز، آي بشير، آيت ثغوث، آي بوشيبث، آيت مزودي. أما بخصوص قبيلة متيوة ن الريف فهي تحسب على منطقة غمارة.

تاركجست:

حدد ضباط الاستعلامات الفرنسيين منطقة تاركجست كما يلي:

آيت سادات؛

قبيلة آيت سادات كما حددها ضباط الاستعلامات

TARGUIST, 400 à 500 h.
Ait-Azza, au Sud du djebel Targuist. El-Malemin, près de Sidi-bou-Smin, au Nord de l'oued Gheis. Merraha, gros village. Oued-el-Heipour, zaouia principale. Ait-Aissa, d'Ouled-Sidi-el-Hadj-Ali-Khemlich. Mzada. Zaouia-Ait-Azach. Izemmouren. Taourirt. Tanout. Igermedjoulen. Bettiouen.

تاركجست كما تم تحديدها من طرف ضباط الاستعلامات الفرنسيين

سنة 1912

SENHADJA DE SRAIR
Les Senhadja de Srair comprennent les tribus suivantes:
1. Beni-Seddad. — 2. Beni-Khennous. — 3. Beni-Bounser. — 4. Zerket. — 5. Ktama. — 6. Beni-Ahmed. — 7. Beni-Bechir. — 8. Tarzout. — 9. Beni-bou-Chibet. — 10. Mtioua du Rif.

منطقة صنهاجة السراير كما تصورها ضباط الاستعلامات الفرنسيين سنة 1912

الفرنسيين سن 1912 آيت خنوس:

1. — BENI-SEDDAT, 600 h.
Azela oued Azeila, versant sud; Tighisa; Zgara; Asaka; Agersif; Ouareg (ras oued Ouergha, sortant du djebel); Imaziouen (Tidighin ou Tidranoh); Bou-Kefer, voisin des Zerket; Imasinen, oued Ourmga; Tisegha; Tidouin; Tamedda; Nahara, voisins des Mtioua du Rif; Arbi; Igerntech; Talarouak.

قبيلة آيت خنوس كما حددها ضباط الاستعلامات

الفرنسيين سنة 1912

قبيلة آي بونصار؛

2. — BENI-KHENNOUS, 300 combattants.
Iaraben; Ifri; Tamsiit; Bou-Ata; Igri-Imgen; Leddai; Tagraou; Beni-Taiman; Tizi-Khattab. Oued Beni-Khennous Ouergha supérieur.

دواوير قبيلة آي بونصار كما حددها ضباط الاستعلامات الفرنسيين

سنة 1912

3. — BENI-BOUNSER, 300 combattants.
Tameddit, zaouia 3 djama; Amaaktan, zaouia 2 djama; Iattaren; Louza; Zaouia El-Kenater (Si Mohammed Akhemlich); Adouz; Zerket; Anderfou. Oued des Beni-Bounser ou Souk-el-Khobar (Ouergha).

سنة 1912

قبيلة آيت زركت:

دواوير قبيلة آيت زركت كما تم تحديدها من طرف ضباط

الاستعلامات الفرنسيين سنة 1912

أعيان سيدي بوزيان، القايد محمد بن عبدالسلام، الدشيرا، أهل سطا، أشيش، حجر معبد (قرب ورغة)، أولاد بوسلطان (ورغة)، الدمنا.

باب الوند (على واد ورغة) الرغوية مقابل لتازووا بين ورغة وسرا قرب كور المواله جيران متيوة، الرملة، الحجيس، الأنصار، بوعزون (قرب متيوة وواد سرا).

العين: القايد محمد بنحو وولده احمد، هذا الأخير جاء إلى فاس في 31 دجنبر 1911 مع السي المهدي الداودي.

صنهاجة مصباح من منظور ضباط الاستعلامات الفرنسيين

أما صنهاجة غدو، فقد قسمهم ضباط الاستعلامات الفرنسيين إلى فصليين، صنهاجة غدو الفوقية وصنهاجة غدو السفلية. فبالنسبة لصنهاجة غدو الفوقية فتتضمن الفروع القبلية التالية: أسامور (شمال واد اللبن)، صمامدة، أولاد بشير، زيانبة (قرب أسامور وأربعاء سيدي مسعود)، أوشطان (أولاد أوشطان)، أولاد أحمد، أولاد ابراهيم (قرب مريسة)، بني كرامة (تتواجد بها قرية تادرنوست منيع واد اللبن)، بني أحمد (تتواجد بها دواويد سيدي داوود، القرية)، أهل أمالو (قرية أولاد أمالو)، دجاله (أهل المولة).

في حين صنهاجة غدو السفلية تتكون من قبيلة الموحارييم أولاد بن علي وتقع شمال واد اللبن وهم جيران الرانس وبني بوعلا، العين هو السي علي بن لحسن وأخوه السي محمد بن لحسن كان قائدا لكل صنهاجة غدو في عهد المولى عبدالعزيز. المحامدة وهم جيران بني وليد. تامذا (أولاد تامذا) وتقع على مصب واد ورغة. بني زرين (أولاد بني زرين) تقع على مصب واد ورغة. باب مسيلة وهم جيران بني قزين. بوردة وتقع على واد ورغة تحت قيادة محمد الأيديري المريني. كما أورد هؤلاء الضباط تقسيما آخر لصنهاجة غدو يضم خلافة، أولاد براهيم، بوردا، باب مايل، تامدا، أولاد أحمد، بني تاشطوت، بني زرين، المحامدة، المهاريين.

أما قبيلة حياينة فقد اعتبرها هؤلاء الضباط قبيلة لا تنتمي إلى صنهاجة، إذ أوردوا بهذا الصدد أن «الحياينة هم عرب ويقولون بأن أصلهم من تلمسان، جدهم أقدمه إلى البلاد السي محمد بن لحسن، حيث تتواجد قبته المغطاة بغطاء أخضر قرب أولاد أوجانا». وتمتد قبيلة حياينة على مجال ترابي واسع وهي تنقسم إلى ثلاثة فروع تسكن ثلاثة وديان وتاتمر بثلاثة قياد، ويقدر مجموع سكانها بثمانية وعشرين (28000) ألف نسمة، فيهم ستة آلاف وسبع مائة وعشرين (6720) مقاتلا. وهذه الفروع الثلاثة هي أولاد رباب ومنهم أولاد يحي وأولاد مخال وقائدهم هو جيلالي ولد هنده، والفرع الثاني هم أولاد أليان (أولاد اللبن) وقائدهم هو أحمد ولد الخياط وتضم ثمانية آلاف (8000) نسمة ضمنهم ألف وست مائة وخمسون (1650) مقاتل، أما الفرع الثالث فهم أولاد عمران ومنهم خلافة وأولاد يوسف وقدر هؤلاء الضباط عدد سكان أولاد عمران بإحدى عشر (11000) ألف نسمة ضمنهم 2800 مقاتل.

ثانيا: تعرف الأوروبيين على مجال كونفدرالية صنهاجة السراير؛ بالنسبة لضباط الاستعلامات العامة الفرنسيين بفاس فقد سعوا ومنذ نهاية سنة 1911 إلى جمع كل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بمنطقة الريف التي ظلت بالنسبة إليهم من بين أكثر المناطق التي يجهلون عنها كل شيء ما عدا بعض المعلومات المستقاة من كتابات بعض الأوروبيين الذين اطلعوا على المنطقة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وهكذا فبالنسبة لضباط الاستعلامات العامة الفرنسيين بمنطقة فاس، قسما الريف إلى ثلاثة مناطق: مناطق ساحلية، ومناطق وسطى، ومناطق جنوبية. وأوردوا عن كل منطقة معلومات قيمة ولكنها لم تكن دقيقة كما سنرى بالنسبة لصنهاجة السراير. والمعلومات أسفله توضح التحديد المناطقي للريف كما تم تصوره من قبل ضباط الاستعلامات العامة الفرنسيين بفاس: إذن وفقا لهذا التحديد فمنطقة الريف تمتد من جهة وجدة إلى متيوة التي أوردوها تحت تسمية متيوة د الريف وذلك لتميزها عن متيوة المتواجدة بإقليم تاونات. وبخصوص منطقة صنهاجة السراير فقد

RIF
LITTORALES EST A OUEST
Trifas, région Oudjda; Kebdana, zone espagnole; Oulad-Settout, zone espagnole; Guelata, zone espagnole; Beni-Said, Tamsaman, Beni-Ouriaghel, Bokhoia, Beni-letteuf, Beni-bou-Ferah, Beni-Gmil, Mtioua-der-Rif.
CENTRALES EST A OUEST
Beni-Oukil, région Oudjda; Beni-bou-Yahi, Beni-Oulichek, Tafersit, Beni-Touzain, Targuist, Senhaja de Srair; Zerket, des Senhaja de Srair; Beni-Bounser, des Senhaja de Srair; Tarzout, des Senhaja de Srair; Beni-Seddad, des Senhaja de Srair.
MÉRIDIIONALES
Beni-Snassen, région Oudjda; Mtalsa, Guez-naia, Mgroua, Beni-Amart, Beni-Mesdou, Beni-Bechir, Senhaja de Srair; Beni-Khennous.

الريف كما تم تحديده من طرف ضباط الاستعلامات الفرنسيين سنة 1912

تم إنشاء مصلحة الاستعلامات الفرنسية بفاس في نهاية أكتوبر 1911 وقد كلفت في أول مهمة لها بربط الاتصالات بساكنة العاصمة وبصفة خاصة رجالات المخزن والشرفاء وعلى رأسهم الشرفاء الإدارية وشرفاء وزان، هؤلاء الأعيان سيعيرون دورا كبيرا في توفير الأجواء لعقد معاهدة الحماية وأيضا في خضوع بعض القبائل بمنطقة شرق فاس، وذلك من قبيل شرفاء الكنادسة الذين لعبوا دورا كبيرا في استسلام قبيلة بني وراين. ونشر في هذا الصدد إلى أن الجيش الفرنسي دخل فاس في 25 ماي 1911.

لكن المهمة الأساسية التي برع فيها هؤلاء الضباط هو التعرف على المجال الجغرافي والبشري لمنطقة صنهاجة الشمال، حيث أسهبوا في ذكر القبائل الصنهاجية ومواقعها، وكذا زعماءها وأعيانها، وذلك تماشيا مع سياسة اليوطي التي تأسست على خطة استمالة هذه الزعامات إلى صف الحماية عبر اغراءات متنوعة. ونشر في هذا الصدد بأن معرفة الأوروبيين عموما لخطوة صنهاجة الشمال قبل هذا التاريخ كانت محجولة ولا تزيد عن بعض المعلومات التي أوردها مازمول كاربخال وشارل دوفوكو وغيرهما، لذلك فالمنطقة ظلت شبه مجهولة من قبل الأوروبيين عموما والفرنسيين بصفة خاصة.

لهذا السبب سارع ضباط الاستعلامات الفرنسيين ومنذ النصف الثاني من عام 1911 إلى العمل على اكتشاف هذا المجال والتعرف عليه عن قرب ومعرفة بنياته الديمغرافية وعدد مقاتليه وما يمتلكونه من أسلحة وخصوصياته الثقافية وموارده الاقتصادية وذلك لتسهيل عملية التحكم فيها واستغلال ثرواتها. وإذا كانت المعلومات التي جمعها هؤلاء الضباط كانت لأهداف استعمارية محضة، إلا أنها من الناحية العلمية تعتبر ذخيرة مهمة لا يمكن لأي باحث في تاريخ المنطقة الاستغناء عنها في بحثه. فكيف صور لنا هؤلاء الضباط منطقة صنهاجة الشمال؟

أولا: تعرف ضباط الاستعلامات الفرنسيين على منطقتي صنهاجة مصباح وصنهاجة غدو؛

حسب هؤلاء الضباط، الصنهاجيين يضمون ثلاثة مجموعات: صنهاجة مصباح ويقطنون الضفة اليمنى من ورغة، شمال حياينة وشرق دجاية، ويتمددون نحو الضفة اليسرى إلى حدود الجبل المسمى جبل صنهاجة، ويضاف إليهم عموما المزيات والرغوية. صنهاجة غدو وتقتن المنطقة الجبلية بين ورغة واللبن. صنهاجة سرا وتقتن المنطقة العليا لورغة. مجموع هذه التجمعات يضم ما بين اثنا عشر ألفا (12000) وخمسة عشرة ألف (15000) مسكن وأزيد من أربعة آلاف (4000) مقاتل. تتواجد بالمنطقة عدة قرى، والمعروف عن صنهاجيين مصباح أنهم رعاة ومزارعين، فهم أغنياء عكس صنهاجيين غدو والسراير الذين يسكنون منطقة فقيرة، وهم في الأرز زبناء لحياينة ومسكنهم مبنية بشكل جيد مغطاة بسطوح شبيهة بمساكن فاس في مظهرها الخارجي وفي زخارفها، وأكثر مواردهم تأتي من الحقول والبساتين والأشجار (الحوامض، اللوز، التين، الكروم) تنتج ثمارا ذات قيمة وتقدر من قبل حياينة وفاس.

فإذا نظرنا من دشار (مدشى) تاونات أو جبل كيل، يبدو البلد كثير التلال والأنهار المتجمعة حولها الزراعات والبساتين المدرجة على السطوح، بعض السهول الأكثر شساعة تزرع كلها وهي ممتدة في بلاد صنهاجة مصباح.

وحسب مصلحة الاستعلامات الفرنسية بفاس، فان صنهاجة مصباح تتكون من فنانسة (أولاد بوحسين)، بني سلمان، تيزروال، ورغة، المناع، بوكثالة، عين مديونة (كزناية)، تازووا (القايد محمد بن حميدو)، أولاد آرام، أولاد بوندر (شرفاء)، بني قره، بوعادل (السي عبدالسلام أحمد الشريف)، الرغوية (السي محمد بن علي)، مزيات (القايد محمد ولد عبد السلام).

وقد قام ضباط الاستعلامات الفرنسيين بتقديم تفاصيل دقيقة عن مكونات قبيلة حاولنا تلخيصها في الجدول أسفله:

القبيلة	المداشر
بني قره	الصريمة، نزلة غرارزة، أولاد الطالب عبدالله، أولاد عبدالله بن محمد، البروميين، المروي.
بوعادل	كراسة، أولاد عرفة، أولاد ميمون، داهر.
أولاد آرام	شعرية، الدهار لهر، أمالو، أولاد بونصر
تازووا	دار حسنا، سدراتة
عين مديونة	عين الشماري، عين مديونة، أولاد عبدالله
كزناية	القرية، الكدية، دجامع القوية بوكثالة
المناع	أولاد موسى، الميكارمدير تيزرونا، القرية
بني سليمان	رمانغا، عنق
لحجار، أولاد عيسى	فنانسة، ولد الغازي،
أولاد بوحسون العلية	مزيات خمالشة، القلعة، حجر ريب، تاونات،



حاوره
منتصر
إثري

قال الكاتب والسياسي الكوردي، قهرمان مرعي، إن «الشعبين الأمازيغي والكوردي هما الشعبان الوحيدان من بين مجموع الشعوب الإسلامية الأكثر عدداً بدون دولة مستقلة»، مشيراً في حوار مع «العالم الأمازيغي» إلى أن ذلك يعود إلى «روح الإيثار وصدق التوجه في الانتماء تاريخياً إلى الهوية الدينية الإسلامية وتفضيلها على العصبية القومية وإلى الدور التأمري للاستعمار الأوربي وخاصة الفرنسي والانكليزي بتشكيل الدول سواء في الشرق الأوسط أو في شمال أفريقيا، ورسم الحدود السياسية دون اعتبار لمكوناتها وشعوبها الأصلية والتي تعيش على أرضها التاريخية كالأمازيغ والكورد ومن ثم تقسيم أوطانهم وتوزيع السكان بين الدول القومية الناشئة في القرن التاسع عشر».

وأضاف قهرمان أن ما يجمع الكورد والأمازيغ هو «حال الشعوب المضطهدة في ظل حكومات عنصرية مستبدة، جرى بحقهم كافة صنوف التعسف والجور، من طمس الهوية القومية وإنكار الوجود والخصوصية الثقافية وحرمان مناطقهم من التنمية البشرية والاقتصادية». وأضاف «في النهاية يجمعهما قواسم البحث المشتركة عن قضية الحرية والإنسان والعيش المشترك مع المختلف عرقياً والنظر إلى مستقبل أفضل أكثر إشراقاً».

الكاتب والسياسي الكوردي قهرمان مرعي لـ «العالم الأمازيغي»:

الكورد والأمازيغ هم أكثر الشعوب عدداً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدون دولة



من فكر مغاير للشعور القومي وللفضرة البشرية في الاختلاف العرقي والأثني والدعوة لنشر فكرة مجتمع ما فوق الدولة القومية حيث حصل تحول جذري في مفهوم تناول القضية لدى منظريهم، من منطق توحيد وتحرير كردستان بالكفاح المسلح وإنجاز الاستقلال التام إلى المفهوم الأيكولوجي وديمقراطية

الشرق الأوسط الكبير، لهذا لم ترى الاتفاقات بين المجلس الوطني الكوردي ومجلس غربي كردستان في مدينتي هولير ودهوك في إقليم كردستان وبرعاية السروك بارزاني، النور وافقدت لروح التنفيذ والالتزام مع استمرار استفراء حزب الاتحاد الديمقراطي بالسلطة والثروة وبالشراكة مع النظام وبقرار السلم والحرب، وفرض التجنيد الإجباري ومنع الحياة السياسية مما أدى بالنتيجة إلى إفراغ غرب كردستان من السكان الكورد لصالح القومية العربية السائدة والمستوطنين والمهجرين من باقي مناطق سوريا.

ولكن لو توفرت الإرادة الصادقة لدى الأطراف، بمعزل عن المؤثرات الأيديولوجية الداخلية التي تفرضها المصالح الحزبية الضيقة، وكذلك ما يتعلق بالترجمات الشراكة مع النظام السوري أو تداعيات الصراع مع الأطراف الإقليمية وخاصة الدول الغاصبة لكوردستان، لتوفرت أسس الشراكة القائمة على تقديم المصالح العليا للشعب الكوردي في الحياة الحرة الكريمة والمصير المشترك على غيرها من عوامل الفرقة والتشرد.

كيف نتظرون إلى مواقف الأمازيغ من القضية الكوردية؟

بصراحة ليس لدي إطلاع على مواقف النخب الثقافية والرأي العام للشعب الأمازيغي، باستثناء المواقف الإيجابية التضامنية مع قضية الشعب الكوردي من بعض الأصدقاء، والنشاط والكتاب على الـ فيسبوك وفي كل الأحوال، هاهي جريدتك العالم الأمازيغي من خلال شخصك الكريم تمثل الجانب المضيء من حياة هذا الشعب ومدى تضامنه مع حقوق ما يماثله في قضية الحرية وقضية الإنسان.

ما هي أبرز نقاط التلاقي والتشابه بين الكورد والأمازيغ؟

الشعبين الأمازيغي والكوردي هما الشعبان الوحيدان من بين مجموع الشعوب الإسلامية الأكثر عدداً بدون دولة مستقلة، باعتقادي يعود ذلك إلى روح الإيثار وصدق التوجه في الانتماء تاريخياً إلى الهوية الدينية الإسلامية وتفضيلها على العصبية القومية وإلى الدور التأمري للاستعمار الأوربي وخاصة الفرنسي والانكليزي بتشكيل الدول سواء في الشرق الأوسط أو في شمال أفريقيا ورسم الحدود السياسية دون اعتبار لمكوناتها وشعوبها الأصلية والتي تعيش على أرضها التاريخية كالأمازيغ والكورد ومن ثم تقسيم أوطانهم وتوزيع السكان بين الدول القومية الناشئة في القرن التاسع عشر، فما يجمعهما، حال الشعوب المضطهدة في ظل حكومات عنصرية مستبدة، جرى بحقهم كافة صنوف التعسف والجور، من طمس الهوية القومية وإنكار الوجود والخصوصية الثقافية وحرمان مناطقهم من التنمية البشرية والاقتصادية، في النهاية يجمعهما قواسم البحث المشتركة عن قضية الحرية والإنسان والعيش المشترك مع المختلف عرقياً والنظر إلى مستقبل أفضل أكثر إشراقاً.

في نظركم ما هي السبل الممكنة والناجعة لتطوير علاقة الشعبين؟

نظراً للتطور الباهر والمستمر لثورة (الإنفوميديا) وسائط المعلوماتية وتعدد أدوات التواصل الإلكتروني والفضائي من الممكن دائماً التواصل الثقافي والتلاقح مع الفكر الإنساني الحر في هذا العالم الواسع وعلى اعتبار هناك قاسم مشترك من الممكن المحاطة بواسطته (اللغة العربية) التي فرضت علينا بالزامية التعليم من المدارس الحكومية، مع حرمان شعوبنا من التعلم بلغاتهم الأم وعلى العكس من توجههم العنصري كان اعتمادنا على أنفسنا في تعليم لغاتنا القومية قراءة وكتابة إلى جانب اللغة العربية، لغة (القرآن الكريم) فرصة لفهم كتاب (الله) عز وجل، الذي خلقنا على اختلاف ألسنتنا وألواننا، فبتعدد اللغات، يتعدد مصادر المعرفة وها نحن نتواصل من خلال هذه اللغة معاً. ويبقى إنشاء مراكز ثقافية وجمعيات صداقة مرهون بتطور قضية شعبينا في بلداننا، كما حصل في المملكة المغربية من رفع الحظر على اللغة والثقافة الأمازيغية.

مساحة حرة للتعبير عن ما تود قوله؟

في الختام أحب أن استذكر مجلة الوحدة المغربية في سنوات تسعينيات القرن الماضي، ذات التوجه القومي العروبي والتي كانت تصل طبعاتها إلى سوريا دولة حزب البعث العنصري وجمهورية التورث التي أقيمت على الأسد وحزمت البلد وفقاً لشعارهم المضاد في بداية الثورة السورية (الأسد أو تحرق البلد)، حيث كانت تنشر مقالات تبث الحقد وتوزع الكراهية بحق الشعب الكوردي وتجربته الديمقراطية في إقليم كردستان لمجموعة من الكتاب من جعلتهم المعارض السوري الحالي ميشيل كيلو، فمع سقوط الدكتاتورية في العراق، تحولت تلك التجربة الوليدة لشعب نائر خاض الكفاح المسلح لمدة أربعة عقود وانتصر على الطغاة في مختلف مراحل حكمهم وأصبح الاحتكام إلى صندوق الانتخابات وتداول السلطة في ظل مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية وعدالة اجتماعية إرثاً تراكماً لتكريس الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية في المجتمع الكوردي وأحب أن أشير سبق لي أن كتبت مقالاً حول الكورد والأمازيغ قبل عقد من الزمن ولم يكن حينها المنت متوفراً في مناطقنا بعنوان (من شهرزور إلى نيزي اوزو) قربت فيها معاناة الشعبين التاريخية وصولاً إلى الحاضر ولو شئت الأقدار أن أحصل على نسخة منها بين أوراق مكتبتي في الوطن.

عندما قرر شعب إقليم كردستان الفيدرالي، بإجراء استفتاء لتقرير مصيره مع العراق الاتحادي في 25/أيلول/2017 وهو حق دستوري أقره دستور عام 2005 الاتحادي وهي ممارسة سلمية ديمقراطية وسابقة في منطقة الشرق الأوسط، لاختيار شكل الحكم، بعيداً عن العنف والقتال، بعد معاناة مع الحكومة المركزية في بغداد وخاصة بعد التأمير مع تنظيم (داعش) لاجتياح مناطق كردستان في صيف 2014 وارتكاب الإبادة الجماعية بحق الكورد من الديانة الإيزيدية في منطقة شنگال وبالتالي تحرير معظم المناطق بفضل تضحيات البيشمركة الأبطال، بما فيها المناطق المستقطعة وفق المادة الدستورية /140/، إلا إن التأمير الإقليمي والمحلي في بغداد وكذلك بعض القوى الكوردية من خلال شخصيات المشبوهين بالتحالف مع المحور الإيراني والدور التركي المناهض لحقوق الكورد القومية وكذلك الخذلان الدولي، الذي يشكل بمجموعه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي من المفترض أن تلتزم بمبادئها وفي مقدمة هذه المبادئ، حق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث حالت دون الاعتراف المطلوب وبل ظلت بعضها ساكنة على حصار الإقليم، إلا إن مفاعيل ذلك الاستفتاء المستقبلي سيظل مستمراً، لحين تحقيق مصالح الدول ذات الشأن المؤثر في القرار الدولي وإن استحقاق الاستقلال قائم مع التغيير المرتقب في الشرق الأوسط الجديد، وإذا جازت المقارنة مع استفتاء كاتالونيا، لتقرير الانفصال عن أسبانيا في الفترة ذاتها /2017/، وهي في قلب أوروبا التي تدعى الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث لاقى الكاتالونيون الخذلان والكران ذاته، لكن، لا بد للشعوب التواقفة إلى الحرية والاستقلال أن تنجز مشروعها الوطني مهما طالت المعاناة.

وماذا عن الهجوم المستمر للنظام التركي على المناطق الكوردية؟

تركيا الكمالية، دولة إشكالية منذ تأسيسها، استطاعت أن تجزئ اتفاقية سايسكس/ بيكو 1916 الاستعمارية لصالح كيانها القومي العنصري وتمكن مؤسسها كمال أتاتورك من الغدر بالكورد بالتأمير مع الانتداب الفرنسي الإنكليزي على المنطقة وتشكيل دولتي سوريا والعراق ومنع تنفيذ اتفاقية سيفر 1920 مع الدولة العثمانية وفق اتفاقية الصلح التي أقرتها عصبة الأمم، والتي أعطت بموجبها حق الشعب الكوردي في بونودها 61,62% الحق في الاستقلال الذاتي، والتعويض عنها باتفاقية لوزان 1923 مع سلطات الانتداب الفرنسية وبتوافق بريطانيا على ضم ولاية الموصل وجنوب كردستان لتحقيق مصالحها الفطرية وبالتالي تقسيم كردستان الوطن وإلحاق الجزء الأكبر من جغرافيته وسكانه بالدولة التركية، لهذا فإن تركيا كدولة غاصبة لكوردستان، تعمل على التعاون مع معظم الدول الغاصبة للجزء الأخرى (إيران وسوريا والعراق) على معاداة الحقوق القومية للشعب والحركة وتقف في وجه أي تطور يحصل للقضية الكوردية في هذا العالم، وإن استمرار الحرب العنصرية التي يخوضها مع حزب العمال الكوردي منذ 1984، دون إيجاد حل سياسي يأتي في هذا الإطار لإبقاء شمال كردستان في حالة العطالة والتدمير المنهوج لكافة أشكال الحياة، ناهيك عن التنمية مقارنة مع مناطق الأناضول التي يقطنها أغلبية تركية، لهذا فإن قيام تركيا بجناح عفرين الكوردستانية واحتلالها بالتواطؤ مع روسيا في ربيع 2018/ وإطلاق يد مرتزقتها من المعارضة السورية المسلحة التابعة لها في القتل والتهجير والنهب والتغيير الديموغرافي مستمر في ظل صمت دولي وخاصة من التي تقتسم النفوذ في سوريا، ولا تتردد تركيا و رئيسها (أردوغان) في التهديد لاجتياح مناطق غرب كردستان الواقعة شرق نهر الفرات، ويعلن صراحة بأنه قد أفضل استقلال كردستان، من خانتين حيث حدود كردستان الشرقية مروراً بالكورديور في غرب كردستان حيث كوياني و جرابلس وعفرين وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط، أي، منع تحقيق استقلال كردستان خارج حصار غاصبيته، لكن يبقى التواجد الأمريكي في مناطق شرق الفرات العائق الأكبر لسياسات تركيا ضد تطلعات الشعب الكوردي وقضيته القومية بالتأمير مع إيران والنظام السوري ومن خلفهم روسيا البوتينية.

ما رأيكم في الفيدرالية التي يتحدث عنها الكورد في شمال سوريا؟

لا يوجد في العرف السياسي للحركة الكوردي، مصطلح شمال سوريا، بل مصطلح الجزء الكورديستاني للمتحق بالدولة السورية (كوردستان سوريا) بمعنى أن ما يناضل من أجله الشعب الكوردي، أن تكون سوريا المستقبل دولة اتحادية يتحقق فيها الفيدرالية الجغرافية والسياسية لهذا الجزء من كردستان، يمارس فيه الشعب الكوردي السلطة ويتمتع فيه بالثروة مع باقي المكونات الأخرى، بحيث لا يمكن العودة بعد كل هذه التضحيات إلى نظام الدولة المركزية وسلطتها الشمولية وسطوة القومية السائدة ويكون بالتوافق مع الجانب العربي وتثبيت دستوراً حسب رؤية الحل السياسي العادل الذي يضمن لكافة السوريين حقوقهم وفق خصوصياتهم القومية والدينية والمذهبية وبضمانات دولية نافذة. أما فيدرالية شمال سوريا، تم إقرارها من جانب واحد وهي منظومة المجتمع الديمقراطي والهيات الرديفة لحزب الاتحاد الديمقراطي الذين يتبنون فكرة المجتمع المتسامي وإخوة الشعوب الديمقراطية والمجتمع الأيكولوجي وما هنالك من مفاهيم ما فوق القومية والذين يتشاركون مع النظام في إدارة المناطق الكوردية و بدعم من التحالف الأمريكي في إدارة المناطق الأخرى في شرق الفرات، فيما النظام من خلال تواجده في قلب مدينتي قامشلو وحسكة، يمارس سلطاته الاعتيادية، ويغذي الروح العنصرية وأفكار التعصب والكراهية تجاه الكورد من خلال حشد القبائل العربية بالجمع وإصدار بيانات فيما يدعوه بالخطر الكوردي، علناً وفي أعلام النظام.

في شأن الكوردي، إلى أي مدى يمكن أن يشكل الحوار حلاً لإزالة العجوة بين الكورد فيما بيننا؟

لا شك إن الحوار هو السبيل الأسلم لإيجاد حلول لمعظم المعضلات التي تعترض العمل الكوردي المشترك في ظل اختلاف المفاهيم وتباينات في الرؤى، باعتقادي مسألة عدم التوافق في غرب كردستان، يكمن في اختلاف المبدأ من القضية العادلة للشعب الكوردي، حيث يمثل المشروع القومي الكورديستاني نقطة ارتكاز أساسية بالنسبة لغالبية الشعب الكوردي وقواه السياسية والمجتمعية، بينما ما يمثله حزب الاتحاد الديمقراطي، التابع لمنظومة حزب العمال الكورديستاني،

كيف نعرف نفسك لقرء العالم الأمازيغي؟

قهرمان مرعي، من منطقة أليان في غرب كردستان (الجزء الكورديستاني الملحق بالدولة السورية) حاصل على ليسانس حقوق من جامعة دمشق، عمل في الشأن السياسي العام والكوردي الخاص، كنت عضواً في اللجنة السياسية لحزب يكسيتي الكوردي في سوريا لغاية 2018، أكتب المقالة السياسية، باللغة العربية إضافة إلى لغتي الأم، الكوردية، قبل الثورة السورية وخلالها، في جريدة الحزب المركزية والمجلات التي كانت تصدر من خلال الأعلام الحزبي الكوردي وكذلك في مواقع النت الكوردية، أعيش حالياً في ألمانيا.

كيف نتظرون للواقع الكوردي عموماً في خضم كل المتغيرات الجارية في المنطقة؟

منطقة الشرق الأوسط، مقبلة على متغيرات جيوسياسية في ظل أوضاع مأزومة من الصراعات الدائرة بين مختلف القوى الدولية والإقليمية والمحلية منذ سقوط النظام الدكتاتوري في بغداد 2003 امتداداً إلى ثورات شعوب الشرق الأوسط (الربيع) والثورات المضادة والتدخل الروسي في مواجهة السياسات الأمريكية والغربية في مسعى منه للحفاظ على كيانات الدول الإشكالية وعلى أنظمة الحكم الشمولية، المستبدة والمجرمة بحق شعوبها وانعكاس ذلك على ما يحدث الآن من صراع مناطق النفوذ في سوريا وعلى العلاقة التركية الأمريكية المتوترة والمواجهة الأمريكية الإيرانية فيما يتعلق بالمف النووي وامتداد نفوذ إيران في المنطقة وكذلك ما يجري من الهزيمة الطائفية في العراق العربي، حيث يعيش الشعب الكوردي، المجزأ وطنه كردستان بين تلك الدول هاجس الخوف على مستقبل قضيته القومية، في ظل انقسام سياسي بين القوى الرئيسية الكوردستانية المهمة على الساحة وخاصة تلك التي تناصر أيديولوجيتها الحزبية في مواجهة المشروع القومي الكورديستاني الذي يتزعمه السروك بارزاني، ناهيك عن الانقسام في كل جزء كوردستاني بين القوى السياسية، باستثناء إقليم كردستان الفيدرالي، الذي يتمتع بشخصية بالقابلية السياسية والتوافقية على تجاوز الإشكالات التي تعترض مسيرته الديمقراطية والإيمانية في خطى ثابتة، نحو تشكيل الكيان الكورديستاني المستقل.

وكيف نتظرون للتحويلات الجارية والمتسارعة في سورية؟ وما تأثيرها على القضية الكوردية عامة؟

تجاوزت الأزمة السورية الثماني سنوات منذ بدء الثورة دون حل سياسي وأصبحت مناطق النفوذ، أمر واقع غير مستقر وفي تشابك واشتباك مستمر، سواء الدول الكبرى، أمريكا وحلفائها وروسيا والنظام أو الدول الإقليمية إيران وتركيا وما يتبعهم من قوى محلية عسكرية وسياسية، هذا ما يحدث حالياً بعد الاحتلال التركي لمنطقة عفرين الكوردستانية وكذلك مناطق سيطرة المعارضة التابعة لتركيا في محافظة إدلب وحماة على امتداد نقاط المراقبة التركية وفقاً لاتفاقات (استانة) وهذه الصراعات لها تأثير سلبي ومباشر ميدانياً على مجمل الأوضاع العامة في سوريا وعلى المسار السياسي الأممي لإيجاد حل للقضية السورية وفقاً للقرارات الأممية ولا سيما القرار 2254 لعام 2015 حول انتقال السلطة والتحول الديمقراطي ووضع دستور يضمن حلاً عادلاً للقضية الكوردية وهو الاعتراف الدستوري بحقوق الشعب الكوردي القومية، المشروعة، في ظل سوريا اتحادية فيدرالية.

وفي خضم هذه التغيرات التي تعرفها خارطة الشرق الأوسط، حدثنا قليلاً عن موقع الكورد منها؟

لا شك المتغيرات في الشرق الأوسط قادمة لا محالة، والمعطيات التي على الأرض كفيلة بهذا التغيير، الصراع في سوريا والعراق واليمن ولبنان بين المحور الإيراني والاستقطاب التركي القطري بالمواثمة وتوافق المصالح معها وبين دول الخليج ومصر من جهة أخرى ومن خلفهما القوى الكبرى أمريكا وروسيا، أمدت إلى شمال أفريقيا، حيث الثورة السودانية والحراك الشعبي الجزائري والحرب في ليبيا ويبقى موقع الكورد من مجمل الصراع وخاصة في الدول التي تقتسم كردستان، تركيا وإيران وسوريا والعراق العربي، رهينة تحقيق مصالح الدول الكبرى أمريكا وحلفائها الغربيين في مواجهة الأزمات المتمثل في دعم الحكومات الإقليمية لتلك المجموعات المحلية الشاذة وبالتالي تهديد السلم الأهلي والإقليمي والدولي، كون تجربة الكورد في محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي كان محل ثقة المجتمع الكوردي، لهذا فإن حقوق الكورد من خلال النظام الفيدرالي سيتعزز في هذه الدول المستبدة التي تقتسم كردستان، عندما يطال حكمها التغيير وينال شعوبها الحرية ويسودها السلم والأمان وسيادة القانون والعيش المشترك. كمرحلة منجزة وسابقة على توحيد وتحقيق استقلال كردستان الكبرى.

ما تقييمكم للدور الذي لعبه الكورد في الثورة السورية؟

كل إرهابيات الثورة على نظام البعث الأسدي الدكتاتوري المجرم، بدأت من المناطق الكوردية قبل الثورة وخاصة منذ 2002 بالتظاهر في دمشق وكسر جدار الخوف في عموم سوريا، مروراً بانتفاضة قامشلو في آذار 2004، وكانت انطلاقاً المظاهرات في المناطق الكوردية ضد النظام متوازياً مع الحراك الثوري في مهدها من محافظة درعا وبالرغم أن الحركة السياسية الكوردية بأحزابها كانت قد تحلقت عن الحراك الشبابي الكوردي إلا إننا في حزب يكسيتي الكوردي ساهمنا وبشكل فعال بالمشراكة في التسيقيات ودفع الجماهير بالتظاهر في معظم المدن الكوردية، والمنصفين من أبناء الشعب الكوردي يعلمون حقيقة ذلك، لحين تشكيل المجلس الوطني الكوردي من أحزاب الحركة الكوردية وممثلي المجتمع المدني والمتقنين المستقلين والمرأة و ممثلي فئات الشعب، في أكتوبر-2011/ 2011، حيث طغت المظاهرات السلمية معظم المدن الكوردية في الجزيرة وكوياني وعفرين ومناطق التواجد الكوردي في دمشق وحلب وبقية المدن، وكانت معظم الشعارات تتمحور حول التمسك بالحقوق القومية للشعب الكوردي في تقرير مصيره وإسقاط النظام وقضية الحرية والكرامة التي كانت تتقاطع مع شعارات ومطالب بقية مناطق سوريا.

كيف تابعتم «الخدلان» الدولي إن جاز التعبير لمصالحات الشعب الكوردي في تقرير مصيره؟



الفنانة المسرحية كبيرة البردوز في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

التجارب النسائية القليلة في المسرح تدخل في الإطار الهاوي فقط

هناك حيف وإقصاء كبير للفرق الأمازيغية دون غيرها

حاورتها
رشيدة
إمزيك

حيف وإقصاء كبير للفرق الأمازيغية دون غيرها من الفرق المسرحية الأخرى. هذا الدعم بمثابة مقبرة للمسرح وللغنان أكثر مما هو مشجع ومحفز، ومن هنا التمس من الوزارة الوصية على القطاع الفني إعادة هيكلة سياسة الدعم والنظر فيها بتمعن وفق الضوابط المعمول بها حتى تتمكن من الرقي ب «أبو» الفنون وإعطائه المكانة التي يستحقها مع ضرورة خلق مراكز ومعاهد للتكوين المسرحي. فلا يعقل أننا في مغرب 2019 ولازلنا نتوفر على معهد واحد ووحيد وهو المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط المسرحي بالرباط. وهذه اشكالية كبيرة تواجهنا كفنانة وكذا الشباب الذين اختاروا الفن كمهنة.

تكليف ومسؤولية أكثر مما هو تشريف لأنني مطالبة دائما بأن أقدم لجمهوري ما هو أفضل والأحسن.

• أصبح للأمازيغية وضع اعتباري بعد المصادقة على القانون التنظيمي لتفعيل رسميتها هل سيؤثر ذلك على الواقع الفني الأمازيغي؟

• أنا شخصيا أومن بالأشياء التي أراها على أرض الواقع أكثر من القوانين الوضعية التي تبقى مجرد حبر فوق ورق، مما لا شك فيه أن الأمازيغية قطعت أشواط مهمة في ظل القيود التي كانت محيطة بها، لكن هذه الجهود تبقى غير كافية ونطمح إلى المزيد، لأن الواقع شيء وما تجود به بعض الحناجر في الأوساط الإعلامية شيء آخر، ونأمل أن ترتقي ثقافتنا وهويتنا الأمازيغية وتصل إلى مستوى عالمي وتتجاوز الحدود.

• شكرا للطامق الفني والتقني الساهر على إعداد هذه الجريدة التي هي منبر لكل أمازيغي غير على ثقافته وهويته، كما أود أن أشكر جمهوري الحبيب على مساندته وتشجيعه الدائم لي، فبتشجيعكم ومباركتكم نستمر رغم كل العراقيل.

دائما هناك ما يغريني في كل شخصية أقدمها والععبها فوق الركب. وأنا بطبعي أميل دائما إلى الأعمال التي فيها دراما وتراجيديا لأنها تعطيني مساحة كبيرة للعب بالنسبة لي هو وعاء يمكنني من اخراج طاقاتي الإبداعية والحالات النفسية التي أعيشها ومسرحتها فوق الخشبة.

• إلى مدى يستطيع المسرح بوضعه الراهن أن يعكس هموم المواطن والمجتمع الأمازيغي؟

• الفن مرآة الواقع وذاكرة التاريخ والفنان يعكس الأم وهموم مجتمعه بكل تجلياته. المسرح ينقل الواقع للمتلقى بسلبياته وإيجابياته والمسرح لا يعطي حلولاً تقريرية بل يقترحها، والمواطن الأمازيغي لطالما كان مرتبطا بالمسرح منذ القدم. فالمسرح الأمازيغي تأثر بخصائص المسرح الإغريقي والروماني في إطار علاقة التأثير والتأثر ولا زالت الآثار التاريخية للمسرح القديم شاهدة على هذا في مجموعة من المدن بشمال إفريقيا.

• سبق وفرت بجائزة المهرجان الوطني للمسرح الأمازيغي ماذا تضيف مثل هذه المبادرات لمسيرك الفنية؟

• لقد فزت بجائزتين في المهرجان الوطني للمسرح، إضافة إلى جوائز أخرى، فهذا شيء فرحني ويشرفني كثيرا، وهذا يدل على أنني والحمد لله في الطريق الصحيح وبخطى ثابتة افرض وجودي في المجال، وهذا التشريف

عدت وأكملت دراستي إلى أن حصلت على الإجازة وبعد ذلك تابعت دراستي الأكاديمية في مجال المسرح وحصلت على الإجازة المهنية في التنشيط الثقافي والمسرحي.

• حديثاً عن أعمالك المسرحية وعن أفضلها والتي تركت أثرا لدى الجمهور.

• جل الأعمال التي إشتغلت فيها كنت راضية عنها ومقتنعة بها. فأنا لا أقبل على نفسي الاشتغال في عمل غير مقتنعة به أو لن يضيف إلى رصيد الفني شيء. الحمد لله كل ما قدمته إلى الآن نال رضى جمهوري ومتابعي والحمد لله. والدليل أن آخر عمل لي كان هو مسرحية (ماسين غ كرا نتمديازي) للمخرج المبدع محمد أيت سي عدي، العمل مدعم من طرف وزارة الثقافة والاتصال.

قمنا بجولات مسرحية في كل ربوع المملكة وأيضا بجولة مسرحية بكل من فرنسا وبلجيكا والحمد لله هذا العمل لقي تجاوب كبير وأثر طيب لدى الجمهور.

• كفنانة كيف ترين التجارب النسائية الأمازيغية ومدى حضورها؟

• بالطبع هناك تجارب نسائية لا بأس بها بصمت الحقل الفني الأمازيغي خصوصا في السينما. كما هو معروف في البدايات الأولى كانت المساحة الفنية لازالت خصبة وفارغة فتمكنت بعض الأسماء من البروز واستغللت الوضع وهذا شيء إيجابي رغم قلة الإمكانيات المعرفية والتكوينية، وبعضامية استطاعت هؤلاء النسوة شق الطريق.

أما في المسرح فالعنصر النسوي قد يكون شبه منعدم وتبقى بعض التجارب النسائية القليلة تدخل في الإطار الهاوي فقط.

• كفنانة أمازيغية كيف ترين واقع الفن الأمازيغي بشكل عام؟

• واقع المسرح المغربي عامة والأمازيغي خاصة بين مد وجزر. لكن المعروف أنه في الآونة الأخيرة فالمسرح الأمازيغي عرف نصحا فنيا وتنوعا وثراء في الأشكال الدرامية وفي القوالب الركيحة على مستوى الاتجاهات والمدارس التي تحددها العناصر المكملة للعرض المسرحي من كتابة وإخراج وسينوغرافيا.

لكن الإشكالية الكبيرة والإكراهات التي تواجه المسرح تكمن في الدعم الموجه إلى قطاع المسرح وبالخصوص الدعم الموجه إلى جهة سوس.هناك

• بداية نود أن تقدمي نفسك لقرء جريدة العالم الأمازيغي ...

• كبيرة البردوز ممثلة مسرحية وسينمائية أمازيغية من مدينة أكادير.

• كيف تعلمتي أصول الفن المسرحي، أمن الدراسة الأكاديمية أم من خلال الممارسة والتجربة؟

• نشأت في وسط عائلي فني له اهتمام بكل الأشكال الفنية من موسيقى وسينما إلى غير ذلك، في طفولتي كنت شغوفة بالسينما الهندية وكنت دائما أجسد ما أشاهده في التلفاز من رقصات وحركات الممثلين، ومن هنا انطلق شغفي الأول للفن.

عند التحاقني بالمدرسة كنت أشترك دائما في جل الأنشطة الفنية التي تقام بها، تابعت دراستي إلى أن وصلت إلى الجامعة، هنا محطة أخرى جديدة ساهمت بشكل كبير في مسيرتي الفنية والشخصية.

بحكم تخصصي في الدراسات الأدبية، قسم لغة عربية، كانت مادة المسرح من بين المواد التي ندرسها بالكلية، وهنا وجدت ضالتي، لأنني أومن دائما بمسألة التكوين والتحصيل العلمي، فالهوبة وحدها لا تكفي لذا لا بد أن تصقل بالعلم والمعرفة.

انخرطت في احد النوادي المسرحية الموجودة في رحاب الكلية والذي يشرف عليه الأستاذ الدكتور عز الدين بونيت، أوجه له تحية تقدير وإجلال من هذا المنبر. لأن له الفضل الكبير في تعليمي الأجديات الأولى للفن المسرحي، سواء في الجانب التنظيمي أو التطبيقي.

اشتغلنا على عدة مسرحيات وشاركت في المهرجان الدولي للمسرح الجامعي لسنة 2009 وحصلت على جائزة أحسن ممثلة، من هنا بدأت الانطلاقة وتدرجت بين التكوين الأكاديمي وانخرطت في مجموعة من التكوينات والورشات المسرحية التي يوظرها أساتذة متخصصين في المسرح. بعد ذلك اشتغلت مع عدة جمعيات مسرحية سواء بأكادير أو خارج أكادير. وكنت دائما ألقى استحسان وتشجيع الجمهور، هنا بدأ اسم كبيرة البردوز في الظهور والبروز.

بعد ذلك توجهت إلى السينما واشتغلت في عدة أفلام «الفيسيدي» إلى الفترة التي توقفت فيها سوق «الكاسيط» عن الإنتاج بسبب القرصنة وتبعيته.

صفرو: مريم بطاش ملكة جمال حب الملوك لسنة 2019



الكرز وتنشيط الحركة الثقافية والسياحية والاقتصادية بالمدينة والحفاظ على التراث غير المادي المحلي. وقد تم تسطير جملة من الأهداف تتماشى والرؤية الاستراتيجية للمهرجان، تجسدت في فقرات متنوعة تضمن للزائر الفرحة والمتعة والإفادة من خلال خلق أروقة خاصة بالتراث الثقافي اللامادي ومحاضرات وجلسات نقاش بمشاركة جامعيين وفضاءات ترفيهية وفنية ومعارض مختلفة وأنشطة ثقافية وتظاهرات رياضية وفنية، إضافة إلى مفاعلات يسعى المنظمون من خلالها إلى تقريب المهرجان من الزوار وتنويع العروض لتلائم مختلف الأذواق. ويعتبر مهرجان حب الملوك هو من أقدم المهرجانات الشعبية في المغرب تجرى أحداثه ويقام بمدينة صفرو منذ سنة 1920. ويحضر هذا المهرجان الكثير من السياح الأجانب والزوار المغاربة.

ويعتبر المغرب من أهم البلدان المنتجة للكرز، بحوالي 7.4 ألف طن. وعملية جني ثمار الكرز تكون عادة ما بين نهاية شهر مايو وبداية شهر يوليو. وقد أسس مهرجان حب الملوك بمدينة صفرو احتفاءً بهذه الفاكهة منذ سنة 1920. وتتزامن الاحتفالات مع نهاية موسم كطف فاكهة الكرز لمدة ثلاثة أيام في يونيو من كل عام، ويعرف المهرجان اختيار ملكة الجمال، وقد كانت في السابق أحد رموز التعايش في المدينة، حيث يشارك في المسابقات مغربيات ويهوديات ومسيحيات، ولكن بعد هجرة الفرنسيين بعد الاستقلال تم هجرة جل المغاربة من الديانة اليهودية اقتصرتم المسابقة على الساكنة المحلية.

ويقول منظمو المهرجان إن صفرو هي المدينة المغربية الوحيدة التي تتوج ملكة الجمال بدون حساسيات سياسية بموازاة مع تنظيم

توجت الطالبة المغربية مريم بطاش، يوم الجمعة 14 يونيو الجاري ، بلقب ملكة جمال حب الملوك لسنة 2019، بمناسبة الدورة الـ 99 لمهرجان (الكرز)، المصنف كتراث لامادي للإنسانية من طرف منظمة اليونسكو منذ 2012.

وجاء تتويج بطاش البالغة من العمر 23 سنة و المنحدرة من سيدي قاسم، بعد نجاحها في تقديم مشروع بيئي يخص محاربة التلوث بأحد أودية صفرو، على اعتبار أن اختيار ملكة جمال حب الملوك يشترط عدة معايير منها المستوى التعليمي والثقافي واللغوي وتقديم مشروع يهم المنطقة وجمال المرشحة.

وأعلن في أمسية التتويج عن اسم الوصيفة الأولى لملكة الجمال وهي زهرة بومالك من مدينة الناظور والبالغة من العمر 21 سنة، وهي حاصلة على البكالوريا وتشتغل مديرة للتسويق الإلكتروني، بينما اختيرت الطالبة فاطمة السباعي البالغة من العمر 23 سنة من مدينة كرسيف وصيفة ثانية.

وموازاة مع هذا الحفل، افتتح معرض مخصص لتعاونيات الجهة قصد مساعدتها على تسويق منتوجاتها المحلية، وذلك بهدف تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيز موقع الجهة في السوق الوطنية، وكذا معرض للصناعة التقليدية ضم عددا من الأروقة تعرض مختلف إبداعات الصناع التقليديين في الجهة من منتجات جلدية ونحاسية ونسيج وأواني فخارية وملابس تقليدية.

وتأتي دورة هذه السنة من المهرجان الذي تنظمه مؤسسة كرز لتتمين وصيانة مهرجان حب الملوك، بشراكة مع الجماعة الحضرية لمدينة صفرو وعمالة الإقليم، بعد سبع سنوات على تصنيف المهرجان من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) كتراث ثقافي لا مادي للإنسانية.

وأضحى هذا المهرجان ، منذ عقود ، تقليدا سنويا للاحتفاء بفاكهة

مهرجان حب الملوك، والسر في الجمع بين الإحتفالين تشابه فاكهة حب الملوك أو الكرز الخجولة بلامح الفتاة الجميلة. ويتم اختيار ملكة الجمال و وصيفتيها من بين تسع مرشحات، وفي احتفال ترافقه الأمازيج تكلم ملكة الجمال ووصيفتيها، يعقبه استعراض شعبي يطوف شوارع المدينة مصحوبا بنغمات فرق موسيقية شعبية تختزل التراث القديم الجديد بين جمال الطبيعة والجمال الإنساني.

أمثال أمازيغية

ⵎⵏ ⵉⵏⵏ ⵉⵏⵏ ⵉⵏⵏ ⵉⵏⵏ
ⵎⵏ ⵉⵏⵏ ⵉⵏⵏ ⵉⵏⵏ ⵉⵏⵏ
ⵎⵏ ⵉⵏⵏ ⵉⵏⵏ ⵉⵏⵏ ⵉⵏⵏ

«أمن إزاس إنا أوشان»
«الله ينعر ماني ت مار قانت»

أمن إزاس إنا أوشان: «الله ينعر ماني ت مار قانت»
المخصوص بهذا المثل الشعبي الأمازيغي الريفي الذي
بين أيدينا، كل شخص في هذا المعمور يجري وراء مطلب
عزيز يطلبه بالحاح، ويسعى لتحقيقه بتلهف وشوق،
وهذا المطلب الشائق الذي عز عليه، يضعه أمام خيارين
لا ثالث لهما، وكل منهما صعب وشاق عليه، أو بمعنى
أنها وجهان لمعانة واحدة.

وهو مخير، إن أراد فعلا أن يتمكن من تحقيق بغيته
السامية التي يتمناها، بين أن يسلك الأمر الأول الصعب
الشائك بتعب ومشقة لا مثيل لها، وبين أن يسلك الأمر
الثاني الذي يسبب له في عناء وجهه يفقده أيضا قوته و
يستنزف كل قدراته البدنية.

وما بالك إذا اجتمع عليه هذان الخياران الصعبان معا
في وقت واحد بحيث يجد كلا منهما يكمل للآخر في
الصعوبة والشدة.

فهذا المثل المنسوب إلى ذئب من ذئاب جبال الريف
الشامخة، الذي امتحنته واختبرته تجارب عديدة؛
فكم من جريه جراها وراء الأرناب البرية «ⵎⵏ ⵉⵏⵏ
ⵎⵏ ⵉⵏⵏ» باللغة الأمازيغية الريفية، وهو يتعقبها،
تصاعديا وتنازليا، وهي في مرتعها على منحدرات
المرتفعات الجبلية، يدل على أن قول الذئب فيه إشارة إلى
المعنى السابق ذكره.

ولذا لما سئل الذئب السؤال التالي: ما هي أفضل بقعة
لديك من الاثنين، ملاحقة فراثسك من الأرناب البرية
«ⵎⵏ ⵉⵏⵏ ⵎⵏ ⵉⵏⵏ» بين «ⵎⵏ ⵉⵏⵏ» + «ⵎⵏ ⵉⵏⵏ»
أو «طلعة» و«بين» «ⵎⵏ ⵉⵏⵏ» + «ⵎⵏ ⵉⵏⵏ» يعني «منحدر» أو «نزلة»
فلم يلبث أن رد بلعن نقطة ملقاهما، بقوله:
«ⵎⵏ ⵉⵏⵏ ⵎⵏ ⵉⵏⵏ»

لسبب واحد وهو أنه مدرج جيدا لصعوبة الخيارين،
ولذا رغب عن تعيين أحدهما؛ لا هذا الخيار ولا ذاك، وأنه
يكره العقبة كما يكره النزلة، لذا يعتبرهما معا أمرا
كارثيا.

فما قصة الذئب إذن مع هذه الثنائية: «العقبة» و
«النزلة» اللتان يلاقي فيهما وعرا وصعوبة شديدة
ويلعن ملقاهما؟

وجوابا عن هذا السؤال، ياسادة ياكرام، لا بد من العودة
بالذاكرة البصرية إلى غمار تلك المنازل، التي تحبس
الأنفاس لذوي القلوب الضعيفة، والتي يخوضها
الذئب مع الأرناب البرية «ⵎⵏ ⵉⵏⵏ» على جانب
تلك الروابي حيث ترعى تلك الأرناب العشب، وهي التي
تجعلك تكتشف كيف يسرع الأرناب المفزوع في الإفلات
من الهجمة الشرسة للذئب عليه، وكيف يستنزف
طاقة هذا الذئب بمراوغاته البارعة في موضع المعركة،
ويحول تعقبه له إلى جحيم حقيقي؛ فترى هذا الأخير
يتلوى وتتشنج مفاصل أطرافه مع تحركات الأرناب
السريعة وهو يراوغ الذئب ويجره لمرات عديدة في كل
وجهة، تصاعديا وتنازليا، والذئب الجائع في أشد
هيجانه ومعاناته، مقبلا على الأرناب المسكين، العازم
على الصمود والكفاح بكل ما أوتي من قوة، «كعصف
الريح تجري شديدة»، مكشرا عن أنيابه الحادة.

وفي الأخير لم يتمكن الذئب من التحكم فيه إلا بمشقة،
رغما عن قوته ودسائسه التي تمكنه من قتل واقتراس
ضحايه من الأغنام بكل سهولة في سهل الأرض.
وأحيانا يحتد الضغط على الأرناب المسكين حتى يكاد
الذئب يلتمسه بذقنه، ويحسب هذا الأخير أنه تمكن من
فريسته التي ينشدها وتلد له، ومع ذلك تنفلت منه
«فيقعد ملوما محسورا»، رغم أنفه، وقد أضناه التعب،
معلنا بذلك انتهاء المنازلة، فيرجع خائبا.

هكذا يأتيك الجواب سريعا، عزيزي القارئ، عن ما
يعنيه الذئب من قوله الغليظ هذا

«ⵎⵏ ⵉⵏⵏ ⵎⵏ ⵉⵏⵏ»

الذي أطلقه من فمه كالحمم، وعن ما يعانیه من عدم
راحة النفس في منازلته مع هذان العائقين: العقبة
والانحدار، اللذان يجدهما مصدرا لمعاناته اللذان لا
يساعدانه على الوصول إلى فريسته بالشكل الذي
ينشده، أو حتى للإفلات بجلده حين يتعرض للمطاردة
من قبل كلاب الحراسة المتعاضدة أو كلاب الصيد الملحة
في هجومه، لكثرة معاودته للصعود والانحدار الذي يجد
فيهما عذاب لا حد له، وهو يحاول أن يبحث لنفسه عن
مخرج قبل أن يبلغه أحدهما أو كلاهما، ويصبح في عداد
المفقودين.

* بقلم: عبد الكريم بن شيكار

النص الغائب في المسرح الأمازيغي القديم قبل الغزو الروماني



لبروزين عبيد

من القرن السادس.

وسواء تعلق الأمر بالفراغة
أو الفينيقيين أو اليونان، فإن
كتاباتهم اهتمت بجوانب
سوسيوثقافية أغفلت المسرح
والأشكال الفرغوية (حسب
اطلاعنا على ما كتب)، ومرد ذلك إلى
أن الفن بصفة عامة كان في بداية
تأسيسه أو لم يكن ذا شأن كما هو
عليه في العصور اللاحقة.

وعموما، ومن منطلق المصريين
الذين يقولون بوجود المسرح قبل
اليونان، فإن الأمازيغ أيضا قدسوا
إزيس وأزريس، وبالتالي فنفس
الطقوس التي كانت تقام على
شرف الإلهين في مصر أقيمت أيضا
في أرض تامازغا، بل يذهب عثمان
الكعك أبعد من ذلك حين يقول:

«التمثيل قديم عند البربر، جاؤوا
به من الهند وأسس له يوبا الثاني
مهددا لتدريسه في شرشال وألف
فيه التصانيف، والتمثيل البربري
إما ديني على الطريقة الهندية
واليونانية القديمة، فهو أناشيد
ورقص وحركات وتصاوير تمثيلية
لاسترضاء الإلهة أو إبعاد غضبهم،
أو خزعبلات مثيرة للسخرية
من بعض الشخصيات البارزة
وإظهار عيوب الناس المنتقدة،
وشارك البربر في التمثيل اليوناني
ثم الروماني... والمسارح منبثة في
شمال إفريقيا ابتداءً يدل على ولوع
البربر بالفن المسرحي»

يعتقد جل الدارسين أن الأمازيغ
تأثروا كثيرا باليونانيين، وليس أدل
على ذلك ما قام به سيفاكس الذي
جلب معالم الحضارة الإغريقية إلى
الجزائر. لقد أولى الأمازيغ عناية
بالغة بالفن عموما، حيث «كان
يوبا الثاني يصرف مداخيل مهمة،
فقد أنفق أموالا طائلة من أجل
جلب الفنانين والأدباء الإغريق
إلى عاصمته قيسرية في الجزائر
ووليبي في المغرب».

وبناء على ما سبق، يمكن القول
إن المسرح الأمازيغي، يرتبط بما
أسميناه المرحلة البدئية ومرحلة
الاحتكاك، وإن كان حديثنا عنه
بشكل غير مقنع لأسباب كثيرة،
منها ضعف بعض الروايات
التاريخية، واختفاء بعض الكتب
المسرحية التي ألفت من طرف
الملوك الأمازيغ، وعدم ظهور
أبحاث علمية جادة وموضوعية
تدرس الفن الأمازيغي بصفة
عامة والمسرحي خاصة، وضعف
ترجمة الكتب التي تهتم بالأمازيغ
في شمال إفريقيا. لذلك لا بد من
ترجمة الكتب التي تعنى بالأمازيغ
في مكتبة الفاتيكان والمكتبات
الفرنسية، ومساءلة المكتبات
والتشكيك فيه على ضوء طروحات
عبد الله العروى، والاهتمام
بالفرجة الشعبية الأمازيغية لأنها
تتضمن معطيات تاريخية مهمة،
يمكن استغلالها للتأريخ للفن
الأمازيغي.

* لبروزين عبيد

البدئية عن الفرجة الأمازيغية إلا
باعتبارها نصا غائبا أو مفترضا،
ذلك لغياب الوثيقة التاريخية،
وضبابية المعلومات حول هذه
الفترة، لذلك سنعمد إلى الانطلاق
من نظام الحكم الأمازيغي،
والانتهاء ببعض الأشكال الفرغوية
التي نفترض أن تكون قد ظهرت في
هذه الفترة.

أسس الأمازيغ قبل البونيقين أو
الفينيقيين الحكم الملكي، قادمهم
ملوك صغار يسمى الواحد منهم
«أجليد»، أخذت هذه الملكية كتلة
إلى أن عمت جهات بعينها. إن بنية
المجتمع الأمازيغي في هذه الفترة
يعكس تطورا كبيرا، فلا يمكن لهذا
الإنسان أن لا تكون له اهتمامات
فنية.

ولما كانت للأمازيغي «عادات خاصة
به عائلية قروية وموسمية ودينية،
له لغته البربرية المتميزة بذاتها
المعروفة من القديم والمتسلسلة
إلى الآن والتي لها آدابها الشعبية
والعلمية شفاهية وكتابية وله
عقائده القديمة الوثنية» فإن
معالم الفرجة المسرحية تظهر في
هذه المرحلة، أي المرحلة البدئية،
ومرد ذلك إلى وجود أشكال فرغوية
أمازيغية تتضمن جانبا من جوانب
المسرح، وتنتج هنا عن فرجتي
أحيدوس وإمديازن.

تعتبر الفرجة الشعبية أيقونة
مجموعة من الفنون، بالأخص
الرقص والغناء الشعبي، ذلك
لاشتراكهما في الأصل الطقسي
المنبثقة عنه. لقد عرف المجتمع
الأمازيغي القديم في الفترة الملوكية
بالوثنية كما تذهب العديد من
الدراسات حول الأصل الطقسي
للفرجة، لذلك نعتبر أن فرجة
أحيدوس قد تطورت من خلال

فرجوية في هذه الحقبة المتقدمة
من تاريخ شمال إفريقيا، كما لا
يمكن نفي وجودها، لكن وحسب
المؤرخين، وجدت تربة خصبة
من خلال أصولها التي يمكن أن
تنتج عنها، لأن لهذا الإنسان أيضا
اهتمامات فنية ودينية.

إن الأمر الذي جعلنا نعلم على ألبير
عياش دون غيره، هو تطابق آرائه
مع الأبحاث الأركيولوجية الحديثة،
إذ نجد مثلا عثمان الكعك يقول:
«الشعب البربري، أو شعب الأمازيغ
-أي الأشراف والأحرار- نزع إلى
شمال إفريقيا بعضه من أوروبا
وبعضه من اليمن على طريق
الحبشة ومصر وليبيا، وانتشرت في
ربوع المغرب وجهات من الصحراء
وأطراف من مصر، واستقر بكثير
من الجزائر، مثل جزر الكناري في
المحيط الأطلسي وجزر سردينيا
وصقلية وقوصرة ومالطة في
البحر المتوسط، وكان ذلك في
عصور متقدمة لا تقل عن ثلاثين
قرنا قبل ميلاد المسيح». واختلاف
الروايات عن أصل الأمازيغ سيقود
بالضرورة إلى التساؤل في التناقض
في حديثنا عن المسرح الأمازيغي
القديم قبل الفترة الرومانية.

إن تاريخ الفرجة الأمازيغية،
يحتكم إلى تاريخ الأمازيغ، لكن
عن أي تاريخ؟ التاريخ الذي
كتبته المدارس الكولنيالية، أم
بعض الوثائق التاريخية في العصر
الفرعوني والفينيقي والإغريقي
التي تتحدث عن حياتهم، خصوصا
في بركة، وهي إما نقش أو كتابة
على ورق الردي، والتي تكشف أن
الفراعنة أخذوا عن الأمازيغ أسباب
حضارتهم، وتفسير ذلك حسب
عثمان الكعك أن موطنهم ضعيف،
عرف كوارث طبيعية، عكس



طقس عبادة النار الذي مازال
موجودا فيها، توقد النار لتكون
مركز الشكل الدائري لأحيدوس،
كما أنها تتماها مع طقس عبادة
النار الذي مازال إلى يومنا هذا
في دول جنوب الصحراء، وهو
ما يجعل رقصة أحيدوس تمزج
بين البعد المجوسي الوثني القديم
المقدس والمسيحي الإسلامي فيما
بعد...

أما مرحلة الاحتكاك فإنها تعد
من أهم المراحل التي شكلت وعي
الإنسان الأمازيغي، ذلك أنهم
يدينون بثقافة الغالب، ولما كان
الأمر كذلك، فلا يمكن أن نفضل
من منطلق عصرنا الراهن بين
الدين والفن الفرغوي، فالمصريون
يربطون المسرح بالطقوس التي
كان يقوم بها الكهنة لتقديس
إزيس وأزريس، والغرب يرجع
بداية المسرح إلى الطقوس
الديونيزوسية. ومنه يمكن الانتقال
من الطقسي للحديث عن الفرغوي
في مرحلة ما قبل الرومان، وذلك من
خلال معطيات تاريخية تنتمي إلى
نفس الفترة التاريخية، وأولاهما ما
كتبته الفراغنة، «إذ ابتداء المصريون
البحث عن تاريخ البربر منذ القرن
الثالث عشر قبل الميلاد، وابتداء

لا يمكن أن نتحدث في المرحلة

إن الحديث عن تاريخ المسرح
الأمازيغي القديم، وخاصة قبل
فترة حكم الرومان لشمال إفريقيا،
هو في حقيقة الأمر، اصطلاح
المسرحي يعمل المؤرخ بمعنى
من المعاني، أي كتابة تاريخ الفن
المسرحي الأمازيغي مقرونا بتاريخ
النوميديين أو الأمازيغ، وبالتالي
فهذه المقالة ستتناول المسرح من
وجهة نظر تاريخية.

إن خوض المغامرة، يقتضي تحديد
العناصر التي سننطلق منها
لتحديد تجليات المسرح الأمازيغي،
وهي نظام المجتمع النوميدي، أي
العادات والتقاليد والدين والعلاقة
بين الأفراد، وتفاعل الأمازيغ مع
الحضارات الأخرى، والفرجة
الشعبية، والكتابات التاريخية
بالرغم من اضطرابها ونسبيتها،
ذلك أن أي مآثر تكتشف في شمال
إفريقيا تنسب مباشرة، بقصد
أو غير قصد، للرومان «إذ بسبب
صعوبة تأريخ الآثار البربرية
القديمة، ولكون جل مؤرخي
المغرب القديم درسوا في البداية
تاريخ روما، يعزى كل كشف أثري
في المنطقة إلى الرومان» وهكذا
يدعو عبد الله العروى إلى إعادة
كتابة التاريخ.

وليس المهم عندنا إعادة كتابته في
هذه المقالة، بل جعله نسبيا، ولا
يمكن الاعتماد عليه إلا إذا توافق
مع العناصر الأخرى، ف«التاريخ
العريق الذي قطعه الفن والأدب
الأمازيغيين، كان يحمل من
الأصداء والأهواء والحقائق،
وأشأت الخلق والإبداع الفني التي
وسمت الحضارة الأمازيغية عبر
العصور... ما كان يحمل، ومما
يزيد من هذا الغموض، أن رواد
المسرح الغربي الحديث يكتبون
بالإشارة إلى أن الأمازيغ تأثروا
بالثقافة اليونانية والرومانية،
دون شرح أسباب الأخذ عنهم،
ومظاهر هذا التأثر، لأن الاحتكاك
لا يعني بالضرورة الفهم والتأثر،
فبعد الله العروى يقول: «صحيح
أن ماسينيوس اتصل باليونان وأن
ولده ماستنبعل توج في ألعاب أثينا،
إلا أنه كان يستحيل أن يستوعب
الناميديون الحضارة الإغريقية
بدون وساطة لأن استعدادهم لم
يكن قد تم بعد». وللخروج من
هذا التيه سنحاول أن نقدم رؤيتنا
للتشكيل الوعي الفني للإنسان
الأمازيغي في شمال إفريقيا.

إذا أردنا أن نحدد تاريخ الفن
الأمازيغي في شمال إفريقيا، لا بد
من الحديث عن فترتين حدهما
علماء التاريخ، الأولى الباليوتيك،
والثانية النيوليتيك التي ارتبطت
بظهور الإنسان المزارع ومربي
الحيوانات والفنان، ودون الخوض
في تفاصيل الأصل الشرقي أو الغربي
للإنسان الأمازيغي، يمكن أن
نعتمد طرح ألبير عياش المستند إلى

الأبحاث الأركيولوجية، حيث يقول:
«تميزت إفريقيا الشمالية، كغيرها
من المناطق بمناخ حار ورطب،
وبوجود غابات كثيفة... وكان
يعيش في هذه الطبيعة المتوحشة
أيضا، بشر ذوو صفات حيوانية.
إذ كانوا يتغذون من النباتات ومن
جذورها ومن الصيد... وظهر أناس
جدد حوالي 12000 سنة قبل الميلاد،
يملكون مهارات جسمانية وقدرات
فكرية، تعلن عن ظهور الإنسان
الحديث أي الإنسان العاقل» ومن
هنا نتساءل، هل الفرجة المسرحية
مرتبة بالإنسان العاقل في شمال
إفريقيا؟ وإذا كانت كذلك، فهل
يمكن القول إن الفرجة في شمال
إفريقيا تمتد إل حوالي 12000 قبل
الميلاد؟
لا يمكن الجزم بوجود أشكال

BMCE World Elite™ Mastercard®

La plus prestigieuse des cartes bancaires



- UN SERVICE DE CONCIERGERIE PRIVÉE
- DES PRESTATIONS D'ASSURANCE AU MAROC ET À L'ÉTRANGER
- UN ACCÈS AUX SALONS VIP
- DES PRIVILÈGES DANS DES HÔTELS DE LUXE

www.bmcebank.ma
140 avenue Hassan II - Casablanca - Maroc

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية إفريقيا

